
القاهرة
مركز البحوث العربية
داكار
منتدى العالم الثالث
المجتمع والدولة في الوطن العربي
في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة
لبنان
اء أبوشقرة
د شفيق شعيب
مكتبة مدبولي
سلسلة بإشراف د. سمير أمين

اهداءات ١٩٩٨

مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع

القاهرة

مركز البحوث العربية
القاهرة

منتدى العالم الثالث
داكار

المجتمع والدولة فى الوطن العربى

فى ظل السياسات الرأسمالية الجديدة

سلسلة بإشراف
د. سمير أمين

- ٢ -



د. سناء أبو شقرا
د. شفيق شعيب

الناشر
مكتبة مدبولى
١٩٩٦

اسم الكتاب : المجتمع والدولة في
الوطن العربي
(٢) لبنان
تقديم : د. سمير أمين
تاليف : د. سناء أبوشقرا
د. شفيق شعيب
تصميم الغلاف : مايسة خليل
مركز البحوث العربية : القاهرة
١٤ شارع عبد العزيز
الدريني - المنيل
تليفون وفاكس : ٣٦٢٥٦٨٧
الناشر : مكتبة مدبولى - القاهرة
٦ ميدان طلعت حرب
تليفون : ٥٧٥٦٤٢١

مقــــدمــــة

سمير أمين

(١)

ليست البيانات الماكرو اقتصادية الخاصة بالحسابات القومية قاطعة الدلالة وحاسمة فى كثير من بلدان العالم الثالث، ومنها الأقطار العربية، نظرا لضعف المصادر الإحصائية نفسها. على أن ملاحظة سلسلة تاريخية من هذه البيانات الكمية تساعد، عادة ،على كشف اتجاهات التطور العام (بشرط أن يكون المنهج المستخدم في حسابها قد ظل ثابتا)، وبالتالي تفيد في تكوين الحكم على طابع حركية النظام.

وفيما يلى، سوف أقدم ما يمكن استدراجه، فى رأيى، من تحليل تطور بعض أهم هذه الكميات الماكرو اقتصادية، خلال فترة ربع القرن الأخير والخاصة بعدد من الاقتصادات العربية غير تلك التى تكاد تختص فى إنتاج النفط وإنفاق الريع المستخرج منه (الخليج وليبيا). وسوف نجد موازاة واضحة تمام الوضوح فى تطور معظم هذه المؤشرات الاقتصادية من قطر عربى إلى آخر.

ظلت معدلات نمو إجمالى الناتج القومى المقدر بالأسعار الثابتة فى الوطن العربى متواضعة بالمقارنة مع ما هى عليه فى منطقة شرق وجنوب شرق آسيا خلال نفس الفترة التاريخية الحديثة. فالأولى لم تتجاوز في المتوسط نصف مقدار الثانية. علما بأن معدلات النمو فى الوطن العربى قد ارتفعت خلال عقد الفورة النفطية (من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٤) ثم انخفضت انخفاضا ملحوظا خلال العقد التالى (وتنطبق هذه الظاهرة علي جميع البلدان) بينما معدلات آسيا ظلت ثابتة، أو صارت في الصعود بالرغم من الأزمة العالمية.

فحققت مصر وسوريا والأردن معدلات نمو تراوحت بين ٨٪ و١٠٪ سنويا خلال فترة الرواج النفطى ثم انخفض المعدل إلى ٥ ٪ فى مصر و٣٪ فى سوريا وأصبح بالسلب فى الاردن (وذلك بمقدار رقم قياسى هو ١٤-٪ سنويا ، الأمر الذى يدل بالقطع علي أن كلما أنجز من تقدم خلال فترة الرواج قد تم فسخه فى السنوات التالية). ولن نذكر هنا أرقاما

بشأن لبنان، فلا معنى لهذه الكميات الماكرو اقتصادية في حالة بلاد عانت من حرب أهلية منذ عام ١٩٧٥، فالآن لا ريب أن الاولوية الأولى هى اتمام مهمات إعادة البناء قبل أن نستطيع أن نتحدث عن تجديد مشروع تنموى، مهما كان الاخير. اما العراق فقد أنجز فعلا نموا اقتصاديا سريعا خلال عقد الثمانينيات، بالرغم من حرب الخليج الأولى التي امتدت علي المرحلة بأكملها. ويقدر معدل النمو هنا بحوالى ٨٪ سنويا وهو معدل يعلو على المتوسط العربى. على أن ما ترتب علي حرب الخليج الثانية من تدمير عسكرى للمنشآت الإنتاجية ومن استحالة إعادة بنائها فى ظل الحصار قد فسخ ما سبق أن أنجزته البلاد من تقدم، فى مجال التصنيع بالاخص.

كذلك شاهدت اقطار المغارب تطورا موازيا متماثلا. فالازمة تلت الرواج المحقق فى المرحلة السابقة فسجلت تونس تدهورا متواصلا خلال ربع القرن الأخير وانخفض معدل النمو بالتدريج من ٩٪ (متوسط السنوات ١٩٧٠/ ٧٤) الى ٣٪ (متوسط ١٩٨٥/ ٨٩)، ولو ان هناك بعض الإشارات الدالة علي ان معدل السنوات الاخيرة ارتفع قليلا عن الرقم الأخير المذكور. واذا كان معدل النمو فى الجزائر خلال السنوات الخمس عشرة الممتدة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٥ لم يتجاوز ٥٪ في المتوسط - وهو معدل متواضع أخذا في الاعتبار الثروة النفطية للبلاد - فإن عملية التنمية قد توقفت تماما فيما بعد وصار معدل النمو بالسلب ويتزايد سلبا بسرعة متعجلة كلما غاصت البلاد فى ازمتها السياسية والإجتماعية اعتبارا من عام ١٩٨٥ ويبدو المغرب استثناءا للقاعدة العامة، إذ أن نمو اقتصاده ظل ثابتا ومطردا ولو ان معدل النمو المحقق هنا أيضا لم يعد متواضعا (٥ ٪ سنويا) وإذا كان اقتصاد دول المحيط العربى موريتانيا والسودان والصومال واليمن) قد بدا طوال العقود السابقة ثابتا لا يحقق تقدما ملحوظا ولا يتخلف الى الوراء كثيرا، إلا أن هذه المجتمعات هي الآن مهددة فعلا بخطر تفكك شامل، صار واقعا ملموسا فى حالتى السودان والصومال. ومثل هذا التفكك هو ظاهرة يخرج تفسيرها عن نطاق التحليل الاقتصادى البحت.

لاشك أن ثمة حوادث سياسية ذات أهمية بالغة لعبت دورا في انقلاب التطور الاقتصادى، مثل حرب الخليج الثانية بالنسبة الى العراق والأردن، وانفجار ثم تفاقم الازمة السياسية الجزائرية وفرض الحصار على ليبيا. بيد ان ثمة عاملا مشتركا يفسر هذه

الحركة الا وهو ما طرأ على الريع النفطى من انقلاب فى اتجاه تطوره.

فالريع النفطى قد اثر تأثيرا عميقا في اقتصادات جميع البلدان العربية - النفطية البحتة (الخليج وليبيا) والاخرى- من خلال حركة التدفقات المالية وتحويلات المهاجرين (لاسيما بالنسبة الى مصر وفلسطين - الاردن وسوريا)، ولو ان عامل الريع النفطى قد اثر في اقتصاد تونس والمغرب بقدر يقل عما كان عليه بالنسبة الى دول المشرق. ومن جانب آخر قامت استراتيجيات التنمية فى تونس والمغرب على التصنيع من الباطن الموجه للتصدير الى اوروبا، بخلاف استراتيجيات النظم الوطنية الجذرية التي ركزت على صناعات حلت محل الواردات والموجهة للسوق المحلية بالاساس. وبالتالى ينبغى أن ننسب أزمة تونس الراهنة الى سرعة تآكل نمطها فى التصنيع، بالدرجة الاولى، والى انخفاض التحويلات النفطية بالدرجة الثانية فقط، كما يبدو ان نمط التصنيع من الباطن لم يستنفد زخمه بعد - الى الآن على الاقل - فى المغرب.

وعليه فان هذه التطورات العامة الموازية - تواضع الانجازات فى المرحلة الاولى ثم تدهور سريع وتزامن انفجار الازمة مع الانقلاب فى تطور الريع النفطى - تكذّب ادعاءات الخطاب الليبرالى السائد تكذيبا صارخا. يقول هذا الخطاب ان حرية حركة الاموال على صعيد عالمى. والحد من تدخلات الدولة ومن الإنفاق على الخدمات الاجتماعية بغرض إعادة التوازن في موازنة الحكومة وتخفيض قيمة العملة الوطنية من اجل تشجيع الصادرات والخصخصة - وهى مكونات روشتة "الانفتاح وبرامج التكيف الهيكلى» - يقول هذا الخطاب إن هذه الإجراءات من شأنها أن تحرك عجلة التنمية السريعة. ولكن الازدهار الاقتصادى الموعود لم يحدث، دون ذكر إشارة الى النتائج الاجتماعية الفاجعة التى ترتبت على تنفيذ هذه السياسات. وبالمقارنة كانت معدلات النمو المحققة خلال مرحلة الحركة الوطنية (فى ظل الناصرية والبعثية والبومدينية) افضل، واحيانا اعلى بكثير، بالرغم من عيوبها وحدودها. فكل ما حدث بالفعل فى ظل الانفتاح انما هو ازدهار هش وغير قابل للإستمرار، قائم بالاساس على عامل ظرفى ومؤقت ألا وهو الفورة النفطية خلال فترة ١٩٧٣/٨٤، ولاغير. لذلك ازعم ان سياسات الانفتاح والتكيف الهيكلى ليست استراتيجيات لإنعاش التنمية كما تدعى، ولو على اسس رأسمالية الطابع، بل لا تعدو ان تكون سياسات لإدارة الازمة لا توفر الشروط اللازمة للخروج منها.

تعانى جميع البلدان العربية من مرض مزمن مشترك الا وهو ضعف فعالية استثماراتها. تقاس هذه الفعالية بمؤشر (اسمه الفنى هو معدل رأس المال الحدى) هو نسبة الاستثمار الى زيادة الدخل الناتج عنه. فإذا ارتفعت هذه النسبة - ومعنى ذلك أن زيادة الدخل بمقدار معين (الف دولار مثلا) تتطلب قدرا اكبر من الاستثمار (عشرة الآف دولار مثلا بدلا من خمسة) - انخفضت فعالية الاستثمار المذكور.

وقد ظلت مستويات الاستثمار فى الوطن العربى مرتفعة طوال الفترة المدروسة، وتراوحت نسب الاستثمار الي الدخل القومى بين ٢٤٪ و٢٨٪ بشكل عام، ثم ارتفعت خلال الفورة النفطية وخرقت السقف بنسبة ٣٠٪ في معظم دول المنطقة لتبلغ ذروتها فى الجزائر حيث ضربت رقما قياسيا هو ٣٩٪. ويلاحظ أن هذه النسب العربية لم تقل كثيرا عما حققته بلدان آسيا. ولكن النمو لم يرافق مجهود الاستثمار في الوطن العربى، هذا بينما أتى فعلا مجهود الاستثمار فى آسيا بثماره فأنتج نموا مطردا متواصلا. بكل بساطة نجد ان المؤشر المذكور لإنتاجية رأس المال الحدية قد ارتفع الى مستوى ١٢ فى المغرب و٥ فى المشرق (متوسط الفترة الاولي من المرحلة عندما سجلت البلدان العربية نموا ملحوظا خلال الفورة النفطية) في مقابل مؤشر يتراوح قدره بين ٣ و٤ فى آسيا. ثم مع انهيار النمو فى الوطن العربى ارتفع المؤشر ليضرب ارقاما قياسية قلما تواجدت في التاريخ المعاصر: ٢٦ في المغرب و٩ في المشرق خلال فترة ١٩٨٥/٨٩.

مرة اخري تكذّب هذه الوقائع والتطورات الرديئة خطاب الليبرالية اذ يدعى هذا الخطاب ان العمل طبقا للمبادىء التى يؤمن بها يضمن سلامة الخيار الاقتصادى وأداءه. ولكن ما حدث بالفعل هو عكس ذلك على طوال الخط. فكانت مؤشرات اداء رأس المال افضل خلال المرحلة الوطنية اذ تراوح قدرها بين ٤ و ٨ فى مقابل ٥ و ١٢ فى ظل الانفتاح والفورة النفطية. ثمة استنتاج من المقارنة التاريخية يفرض نفسه هنا، الا وهو ان ممارسات الليبرالية تتسم بقدر أكبر من التبذير في استخدام الموارد النادرة بالمقارنة مع خيارات وسياسات مرحلة الوطنية السابقة، بالمقارنة مع إمكانات اخرى. اما نحن فلن نستغرب من هذا الاستنتاج. فظواهر التفاوت المتزايد في توزيع الدخل وتدهور الخدمات الاجتماعية التى رافقت تنفيذ روشتة الليبرالية ليست دون تأثير عميق - وبالسلب - في فعالية العجلة الاقتصادية، هذا بالاضافة الي النتائج الاجتماعية الفاجعة المترتبة علي

الخيار الليبرالى والتي قد تؤدى الى تفكك مجتمعى شامل، كما حدث فعلا فى الجزائر.

لنتناول الآن دراسة سريعة لمصادر وأشكال تمويل الاقتصاد، أى تمويل نموه اوتمويل الاختلالات فى التوازنات العامة الناتجة عن ركوده. لعل هذه الدراسة ستلقى مزيدا من الضوء علي آليات التبذير التى كشفت انه يمثل سمة رئيسية من سمات النظم العربية.

يقاس صافى مساهمة الخارج في تمويل الاقتصاد الوطنى بجمع إجمالى المعونات والقروض والاستثمارات المباشرة الخاصة الأجنبية وتحويلات المهاجرين من جانب وطرح خدمة الديْن وزيادة الارصدة من العملات الاجنبية وصادرات رؤوس الاموال الوطنية (سواء أكان توظيف الاموال الوطنية فى الخارج شرعيا ام ناتج ممارسات تهريب غير شرعى) من الجانب الآخر.

وعلي هذا الاساس يبدو ان هذه المساهمة كانت دائما هامة نسبيا فى الاقطار العربية المعتبرة. إذ بلغت في المتوسط خلال فترة السنوات العشرين ٧٠- ١٩٩٠ حوالى ١٦٪ من اجمالى الناتج القومى فى المشرق (وهذه النسبة تعادل ثلثى الاستثمارات) و٥٪ في المغرب (علما بأن هذا المتوسط الاخير ناتج عن تباين الاوضاع فى البلدان المغاربية الثلاث فهو اذن متوسط قليل المعنى).

يلاحظ أن تطور مصر وسوريا والأردن فى هذا المجال قد سجل مسيرات موازية. فالبلدان الثلاث استفادت بقدر ملحوظ من الريع النفطى فى شكل معونات رسمية وتحويلات المهاجرين. فبلغت مساهمة الخارج ٢٠٪ من الدخل القومى خلال الفورة النفطية. ولا نعلم تماما حجم المبالغ التى حصل العراق عليها ولكن يحتمل أنه تجاوز النسبة سابقة الذكر. علما ايضا بأن هذه التدفقات مولت بالأساس نفقات حرب الخليج الأولى أكثر مما ساهمت فى التنمية.

تختلف الأوضاع فى المغرب العربى.فكانت الجزائر دولة دائنة بمعنى ان اقراضها للخارج (وتوظيف جزء من فائضها فى الاسواق المالية العالمية) قد تفو علي تدفقات الاموال الاجنبية لصالحها، بسبب ثروة البلاد النفطية (وكان الوضع متماثلا في العراق قبل ١٩٨٠). ثم صارت الجزائر مديونة وتضخم الانفاق المخصص لخدمة الديون الخارجية المتراكمة. هذا بينما استفاد تونس والمغرب بشكل ملحوظ من التمويل الخارجي الذى بلغ ١٢ ٪ من دخلهما القومى، أى ما يعادل ٥٠٪ من استثماراتهما. علي أن هذه

المساهمة عادت، إلى حد كبير، إلى تحويلات المهاجرين (إلى أوروبا في هذه الحالة) وهى تحويلات لم تؤثر فيها تقلبات ريع النفط.

بيد أن هناك تعريفا آخر لتقدير صافى مساهمة الخارج فى التمويل، باستبعاد تحويلات المهاجرين من المعادلة لكى تختصر العناصر المعتبرة على حركة رؤوس الاموال وما يترتب عليها مباشرة من تدفقات مالية فى الاتجاهين. ويكون إذن صافى المساهمة ناتج عملية جمع تدفقات الاموال العامة والخاصة بعد أن يطرح منه تحويلات الأرباح والمبالغ المخصصة لسداد خدمة الديون وجملة الأموال المصدرة والموظفة فى الخارج .

وعلى ضوء هذا المقياس نجد أن وضع جميع بلدان المنطقة قد تدهور بالتدريج خلال عقدى السبعينيات والثمانينات. فصافى الرصيد المذكور كان يعادل ٦٪ من الناتج القومى فى المشرق خلال السبعينيات ثم صار سلبيا، بالتأكيد، انطلاقا من النصف الثانى من الثمانينات عندما انخفضت التدفقات المالية من البلدان النفطية بينما تفاقم عبء خدمة الديون الخارجية تفاقما مهولا. ونشاهد تطورا متماثلا فى تونس والمغرب، علما بأن صافى المساهمة الخارجية في أوائل المرحلة لم يزد هنا عن ٣٪ من الدخل القومى، نظرا لأن هذين البلدين لم يستفيدا من الفورة النفطية بقدر استفادة المشرق منها. وكان انقلاب اتجاه الحركة في الجزائر اكثر وضوحا، اذ ان الجزائر انقلبت من وضع بلد دائن الي وضع بلد يرزح تحت عبء خدمة الديون.

مرة أخرى يكذب الواقع خطاب الليبرالية التي تدعى أن الانفتاح يشجع الاستثمارات الاجنبية التى تحتاج إليها بلدان العالم الثالث من اجل تعجيل تنميتها. فبالرغم من الانفتاح ظلت الاستثمارات الاجنبية الخاصة متواضعة للغاية، ان لم تكن غائبة تماما. فهذه التدفقات تقاس بملايين الدولارات فقط بينما خدمة الدين تقاس بالمليارات. وكذلك لم تتجسد تلك المعونة الرسمية الموعودة، عدا المعونة العسكرية الأمريكية المقدمة فى شكل قروض ذات التكلفة المرتفعة. فاختصرت التدفقات المالية الرسمية علي المعونة والقروض التى قدمتها الدول العربية النفطية، وهى تدفقات توقف مقدارها علي تقلبات ريع النفط. ومن جهة اخرى فقد ادى منطق ممارسات الليبرالية الى تراكم ديون خارجية مهولة فى وقت قصير للغاية. وبلغت هذه الديون عام ١٩٩١ مقدار ٨ مليارات دولار في تونس و٩ في الاردن و١٧ فى سوريا و٢١ فى المغرب و٢٨ فى الجزائر و٤١ فى مصر.

فبينما كانت هذه الديون تتراوح عام ١٩٧٠ بين حد ادنى يعادل ٧٠٪ من الصادرات (بالنسبة الي الجزائر) وحد اعلى يعادل ١٥٥٪ (فى مصر) صارت تتراوح عام ١٩٨٥ بين حد أدنى ١٣٠٪ من الصادرات (فى الجزائر) و ٤٠٠٪ (فى المغرب). هذا بينما استراتيجيات الاستثمار المتبعة خلال فترة مد الحركة الوطنية السابقة لم تنتج مديونية خارجية تذكر، عدا حالة الجزائر.

أضيف أن تدهور شروط التمويل يبدو أسوأ اذا اخذنا فى الاعتبار تصدير الاموال التي اضفت الليبرالية شرعية لها. فلم تمثل حركة تصدير الاموال خلال السنوات الأربع عشرة ١٩٧٠/٨٤ اكثر من ٤,١٪ من دخل المغرب و٦,٠٪ فى تونس و٤,٢٪ في الجزائر و٣,٢٪ فى الاردن و٥,١٪ فى سوريا. ثم اصبحت هذه النسب للسنوات الخمس ١٩٨٥/٨٩ بالتوالى: ٥,٢٪ و١/٤٪ و٧,٢٪ و٩,٤٪ و٣,٦٪. فارتفعت، اذن، فى جميع البلدان المعتبرة. يشذ هنا وضع مصر الذى اتسم بثبات النسبة طوال الفترة ولكن على مستوي عال للغاية الا وهو ٩٪ اى ما يعادل ثلث الاستثمارات.

لقد تحقق، اذن، التوازن الاقتصادى علي اسس ركودية بفضل موارد معرضة للانقلاب السريع وقليلة الانتاجية فى توظيفها، الا وهى موارد السياحة وتحويلات المهاجرين. لاشك ان هذه التحويلات الاخيرة قد اخذت فى الظهور باكرا فى المغرب، إذ إن هجرة عمال المنطقة الى اوروبا نشأت خلال عقود الرواج التى تلت الحرب العالمية الثانية - الخمسينيات والستينيات.

وبلغت هذه التحويلات خلال السنوات الخمس ١٩٨٥/٨٩: ٨,٣٪ من دخل المغرب و٩,٤٪ في تونس و٤,١٪ في الجزائر في مقابل - بالنسبة إلى هذا البلد الاخير - ٤,٤٪ خلال الفترة ١٩٧٠/٧٤، أى قبل أن تتدهور التحويلات بسبب تفاقم أزمة الجزائر السياسية. أما في بلدان المشرق، فلم تكن الهجرة ظاهرة هامة قبل الفورة النفطية ولم تتجاوز هذه التحويلات خلال السنوات ١٩٧٠/٧٤ ٢,١٪ من دخل مصر و٨,٠٪ فى سوريا و٣٪ فى الأردن. صارت هذه النسب اليوم ١٠٪ فى مصر و٣٪ في سوريا و١٤٪ في الأردن (قبل حرب الخليج الثانية وطرد الفلسطينين من هذه المنطقة).

(٢)

فشلت الدول العربية خلال ربع القرن الأخير في الاندماج فى المنظومة العالمية الرأسمالية اندماجا فاعلا قائما على ارضية انتاجية متصاعدة. وذلك بالرغم من أن المرحلة السابقة - مرحلة مد الحركة الوطنية - كانت قد مهدت الطريق لمثل هذا الاندماج من خلال استراتيجيات تصنيع وتحديث الدولة قائمة على اصلاحات اجتماعية (الاصلاح الزراعى، توسع التعليم.. الخ) عدلت توزيع الدخل ووسعت قاعدة الفئات الوسطى، الامر الذى اضفى على المجتمع بدوره تماسكا اجتماعيا فأتاح تبنيه مشروع التحديث المجتمعى. وقد قام تدخل الدولة فى شؤون إدارة الاقتصاد (ومثلت حركة التأميمات ذروة هذه التدخلات) بدور اساسى فى هذا المشروع "للحاق فى ظل اعتماد متبادل مشروط" .

قطعا لم يكن هذا المشروع التحديثى بدون تناقضات داخلية خطيرة أدى تفاقمها الى استنفاد زخم الحركة في وقت أقصر من المتصور في ايام مدها كما وضعت حدودا ضيقة على مغزى انجازاته. ازعم أن السبب الرئيسى لفشل المشروع في نهاية المطاف هو طابعه كمشروع وطني بورجوازي فى جوهره.

وتمظهر هذا الطابع فى سمات عديدة للنظام، منها الأساليب الشعبوية التى لجأت السلطات اليها فى اداراتها السياسية للمشروع؛ تداعى ثم تغييب التسييس الناتج عن حرمان الجماهير من حق التنظيم المستقل والمبادرة، وايقاف الجدال الايديولوجى والثقافى (خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين الدولة والدين)، هذا الجدال الذى نشأ فى عصر النهضة للقرن التاسع عشر ثم استمر طوال العقود التالية حتى فرض نفسه معيارا فى التمييز بين اليمين الاقطاعى والنزعة الليبرالية وبين هذه الاخيرة واليسار الوطنى والاشتراكى. بمعنى آخر صار غياب دمقرطة المجتمع والسياسة عيبا قاتلا لمشروع التحديث.

أضيف الى ذلك أن المشروع المعتبر هنا قد تبلور في مرحلته الأولى كمشروع قطرى خاص بكل قطر عربى على حدة. فلم يتحول الى مشروع قومى وحدوى للوطن العربى إلا متأخرا، ولو ان الدعوة الايديولوجية القومية سبقت هذا التحول بعقود فى منطقة الهلال الخصيب. لاشك ان الوحدة - لو تحققت - كانت قد ضمنت لمشروع التحديث نفسا جديدا. ولكن الوحدة لم تفتح سبيلا ناجحا لها ولو على نطاق إقليمى في الهلال الخصيب

او في المغارب. وفي رأيي يرجع هذا العجز بالأساس الي المنهج غير الديمقراطي الذى تبنته إيديولوجيا القومية العربية.

فقامت الدعوة الوحدوية علي احتمال إمكان "تحرير- فتح" للأقطار العربية انطلاقا من "اقليم - قاعدة" سبق تحريرها من النزعة القطرية وبقيادة "زعيم كريسمى" واقيمت شرعية هذه النظرية علي فرضية ان القومية العربية امر واقع مسلم به في انتظار أن تتجسد تكملة وجوده. ويبدو واضحا أن هذه النظرية قامت على تعريف للقومية يكاد يكون عنصريا وتجاهلت تماما المفهوم الديمقراطي الحديث للدولة - الأمة القائمة على العقد الاجتماعى. وعليه فان هذه النظرية الخاطئة للقومية العربية ظلت عاجزة عن أن تدرك حقيقة ومدى الاختلاف فى الخصوصيات والمصالح الجمهورية والمحلية.

ومما تجدر الاشارة إليه هنا ايضا هو ان القوى المهيمنة عالميا قد بذلت اقصى جهودها لإفشال المشروع التحديثى فى أى قطرٍ كان، بالاولى عندما اتجه اتجاها قوميا. وذلك بالرغم من الطابع البورجوازى للمشروع. هل كان تحالف هذا المشروع مع الاتحاد السوفيتى هو السبب في هذه المعاداة؟ كلا. أزعم أنه علي عكس هذا القول الشائع لم يكن هذا التحالف إلا رد فعل من قبل القوى الوطنية العربية فى مواجهة خصومة الغرب لها. فالسبب الحقيقى لهذه المعاداة هو خوف الغرب من ان يصير الوطن العربى - الذى يحتل منطقة شاسعة واقعة علي جنوب اوروبا والغنى بالثروة النفطية - مشاركا ذا بال في المنظومة العالمية. فوظف الاستعمار اسرائيل كرأس رمح للاجتياح العسكرى المتواصل ضد البلدان العربية حتى تخلص من زعامتها التحررية.

وعلى كل حال تم قلب هذه الصفحة من التاريخ ويقول الخطاب الجديد إن الانفتاح قد جاء ليضع حدا "لاخطاء الماضى" وليفتح ابواب تنمية متعجلة قائمة على اسس "صحية". و سبق أن رأينا أن الواقع يكذب هذه الادعاءات تكذيبا وأن السياسات الجديدة قد اوقعت حركة الاندفاع نحو التنمية بل وكسرت آمال الوحدة فى الوطن العربى حتى تفاقمت النزاعات الداخلية. واخيرا ادت الى كارثة اجتماعية انهت قدرته على النهضة.

فالهدف الحقيقى لاستراتيجيات الولايات المتحدة فى المنطقة - وقد انحازت اوروبا فى صفها - انما هو اعادة كومبرادورية اقتصاداتها وسياساتها. ومن اجل انجاز الهدف كيفت واشنطن سياساتها طبقا لظروف مختلف "الاقاليم" التى حددتها هى.

اولا: فصلت منطقة النفط الخليجية عن بقية الوطن العربى وفرض عليها احتلالاً عسكرياً حول دولها الى نوع من المحميات المسلوبة عن أى قدرة علي التحرك المستقل سياسيا وماليا.

ثانيا: تقرر ايضا فصل المغارب عن المشرق. فمصير المغارب فى هذه الخطة منوط بما قد ينجم عن مفاوضات بينه وبين الاتحاد الاوروبى، علما بأن انضمام المغارب فى الكتلة الاوروبية انضماما شاملا وخالصا هو امر مرفوض من حيث المبدأ وبالتالى فان العلاقات الخاصة بين اوروبا والمغارب التى يدور الحديث عنها من وقت لآخر هنا وهناك تسعى الى اقامة "مشروع متوسطى" استكمالا للاتحاد الاوروبى. و الصيغة المستعملة فى هذا الصدد هى صيغة "الخمس زائد الخمس" والمقصود الدول الخمس اعضاء فى الاتحاد المغربى (موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا) والدول الخمس المتوسطية اعضاء فى الاتحاد الاوروبى (البرتغال واسبانيا وفرنسا وايطاليا واليونان). ولكن المشروع يبقى خاليا من أى مضمون محدد فلم تشخص نوعية المزايا الاقتصادية المحتمل الاستفادة منها من وراء المشروع ولم يدرس مدى التناقض بين الافضليات التى قد تعطى للدول المغاربية وبين نص معاهدة الاتحاد الاوروبى. فالمشروع لا يعدو أن يكون "فكرة" عائمة فى الانتظار حتى تتوفر الشروط التى قد تجعلها قابلة للتنفيذ.

علما ايضا أن عددا من القضايا التى تخص مستقبل المنطقة لم تجد بعد حلاً لها، مثل أزمة الجزائر ومصير ليبيا التى فرضت الولايات المتحدة عليها حصارا قاسيا والنزاع حول الصحراء المغربية.

ثالثا: طورت واشنطن خطة شاملة بالنسبة الى "الشرق الاوسط"، وهى خطة يتم تنفيذها بالفعل حاليا. ويسعى المشروع - كما هو معروف - الى إنجاز اندماج اقتصادى شامل بين اسرائيل و"الاراضى المحتلة" (التى ستحول فى هذه الخطة الى نوع من البانطوستان اى الكيان المسلوب من سيادة دولية) والأردن، ثم ربط لبنان وسوريا ومصر الى هذه العربة فى مرحلة تالية. ويرمى المشروبالاساس الي فتح مجال للتوسع الاقتصادى الاسرائيلى من خلال إعطاء

امتياز خاص لصادرات هذه الدولة للمنطقة وحمايتها من منافسة الدول الاخرى (وخاصة الآسيوية) الاكثر فعالية في المنافسة على صعيد عالمى. فمما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن انجازات اسرائيل الاقتصادية ليست باهرة. وهذا هو اقل ما يمكن أن يقال عنها. فلم تحقق صناعاتها درجة مقبولة من القدرة التنافسية فى الاسواق العالمية، شأنها فى ذلك شأن الدول العربية! لذلك جاءت المنظمات الدولية في نجدتها فوافقت على إعطائها امتيازا استثنائيا يتناقض تماما مع المبادىء "المقدسة" المعلنة من قبل منظمة التجارة الدولية.والبنك الدولى الا وهى سيادة قانون المنافسة في اسواق عالمية مفتوحة!

وفى اطار هذه الخطة يعرض تأويل احادى الابعاد لاتفاقيات مدريد واوسلو يتناقض تماما مع نص قرارات الأمم المتحدة بشأن اقامة الدولة الفلسطينية وحق عودة اللاجئين اليها ، وذلك بالرغم من أن الاتفاقات المذكورة قد اكدت هذه المبادىء. فالسياسة التى يتم تنفيذها حاليا على ارض الواقع تسعى الى اقامة كيان مسلوب السيادة شبيه لما كان الامر عليه فى البانطوستانات السيئة السمعة التي أقامتها سلطات الابرتهيد في جنوب افريقيا قبل نصف قرن والتي تفككت في اعقاب تصفية النظام العنصرى. فتأتى هذه السياسات لتكرس ما قامت به سلطات الاحتلال خلال ربع القرن الاخير سعيا الى تخريب الانشطة الانتاجية في الاراضى المحتلة بالوسائل العديدة المعروفة مثل حرمان الزراعة من الحصول على مياه الرى والاستلاء على أراضى لاقامة مستوطنات يهودية ولاغراض عسكرية اودون مبرر مذكور وفرض ضرائب فاحشة لصالح الخزانة الاسرائيلية وهدم البناءات الحيوية للنقل والمواصلات والخدمات الاجتماعية.. الخ. هكذا تحولت اغلبية سكان الاراضى المحتلة الى ايدى عاملة رخيصة تبحث عن وسائل معيشتها بالهجرة اليومية لاسرائيل، بعد ان سلبت من مصادر العمل في وطنها. ولا يعترف المشروع بسيادة الكيان الفلسطينى فيكبله بقيود مسبقة تلغى حقه في وضع نظم ضرائبية وجمركية ومالية خاصة له. كما لا يأخذ فى ع الاعتبار احتمال عودة اللاجئين.

على ان هذا المشروع سيظل هشا لا يستطيع ان يوفر حدا ادنى من الاستقرار طالما استمر شعب فلسطين يناضل من اجل حقوقه الشرعية الكاملة.

هذا بالاضافة الي ان المشروع يقوم على فرضية مزيد من تهميش مصر فى المنطقة

وليس ثمة ما يضمن ان النظام المصرى سيقبل للابد هذا الوضع غير الطبيعى. يدعى الخطاب الذى تروجه وسائل الاعلام ان هذا "السلام" من شأنه ان يفتح من تلقاء نفسه ابواب التنمية الاقتصادية المتعجلة على صعيد المنطقة جميعها . هذا الادعاء كذب خالص. فلن ينتج تنفيذ المشروع عدا مزيدا من تهميش الوطن العربى في المنظومة العالمية وتحويله الى "عالم رابع" كما يقال.

اضيف الي ذلك ان المشروع الامريكى يترك دون اجابة عددا من المشاكل الرئيسية مثل مستقبل العراق الذى فرضت واشنطن عليه حصارا مدمرا ودور تركيا وايران.. الخ كما يترك مناطق العالم الرابع العربى (السودان والصومال واليمن) دون حل لمشكلة تهميشها تهميشا شاملا وغرزها فى التفكك المجتمعى.

خلاصة قولنا هى ان الليبرالية لم تحرك عجلة التنمية، بل على عكس ذلك اوقفت تماما المسيرة نحو التقدم. فالفورة النفطية نفسها لم تنتج عدا رفاهية استهلاكية دون تأسيسه على قاعدة توفر تقدم القدرات الانتاجية. إلا أن هذه الرفاهية الظاهرية قد لعبت دورا فعالا في إضفاء نوع من المصداقية على الانفتاح وجعله مقبولا من شرائح واسعة من الشعب. ولكن من طابع الرفاهية الاستهلاكية أن تكون معرضة للانقلاب السريع. وهذا هو ما حدث بالتحديد عندما انفردت الولايات المتحدة بالقرار فى شؤون النفط فاحتلت الخليج عسكريا وحولت دولها الى محميات واستولت علي الأموال التى كانت تلك الدول قد وظفتها فى الاسواق المالية العالمية من اجل "ضمان مستقبلها"! وبشكل عام ازعم ان السياسات المتبعة في مرحلتنا اقليميا وعالميا لا تسعى الى إعادة بناء نظام عالمى جديد كما يقال ولا تستطيع ان تتغلب على الازمة الهيكلية للرأسمالية، فلا تعدو أن تكون ما أسميته سياسات ادارة الازمة لا غير.

ملاحظات ختامية

اعتمدنا في هذا البحث علي البيانات المنشورة في أوراق البنك الدولي، ولاسيما فى دراسة حديثة بعنوان "التنمية الاقتصادية والتعاون في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا" باشراف اسحق ديوان ولن سكوير (واشنطن- نوفمبر ١٩٩٣). ومن المعروف ان دراسات البنك الدولى تقدم صورة محسنة للواقع فى الإقليم وتبالغ فى تقدير انجازات سياسات الانفتاح دفاعا عنها من حيث المبدأ. إلا ان البيانات هذه - بالرغم من التشويه المذكور - تقدم لمن يجيد قراءتها صورة للكارثة التى أصابت الوطن العربى خلال ربع القرن الأخير.

سبق ان تناولت موضوع "إدارة الازمة" في كتابات اخرى اذكر منها:

- مؤسسات بريتون وودز، خمسون عاما بعد إنشائها، النهج - عدد ١ - دمشق ١٩٩٣.
- مستقبل الاستقطاب علي صعيد عالمى ، اليسار- عدد ٥٥- القاهرة ١٩٩٤ والوحدة، عدد ١٠٦، الرباط ١٩٩٤.
- شروط إنعاش التنمية، المستقبل العربى- عدد ١٩١-ببيروت ١٩٩٥
- حول مفهوم القومية- الطريق، عدد ٣- بيروت ١٩٩٤.

تصدير

التعاون بين منتدى العالم الثالث بقيادة الأستاذ الدكتور سمير أمين فى داكار ومركز البحوث العربية بالقاهرة ، تعاون بعيد المدى وعميق الجذور ، وقد تعمق أكثر بعبور نشاط سمير أمين الى القاهرة فى السنوات الأخيرة ووجوده بيننا فى المركز عضوا بمجلس إدارته

وقد أدي ذلك لتنشيط المشروعات المشتركة ، ليس فقط على المستوى العلمى أو الفنى، وانما أيضا من حيث تعميق وتحاور وجهات النظر العربية والإفريقية على نطاق واسع .

وكان موضوع التطور الرأسمالى فى بلدان أفريقيا والوطن العربى مرتبطا بالسياسات الجديدة للنظام الرأسمالى العالمى ، هو شاغل الباحثين فى المنطقتين مع ضغط سياسات التكيف الهيكلى من جانب المؤسسات الدولية من جهة ، وضغط النظم الاجتماعية والسياسية القائمة على جماهيرها من جهة أخرى ، مما جعل التساؤل لا يقتصر على عملية التحول نحو النظام العالمى فقط ، بل يتعلق بطبيعة الحركات الاجتماعية والتحالفات الشعبية المحتملة فى ظل هذه السياسات .

لقد اتفق رأينا على ألا تأتى الدراسات التى ستعرضها هذه السلسلة قاصرة على البعد الاقتصادى أو حتى الاقتصاد السياسى وحده ، بل يمتد البحث الى الآفاق الاجتماعية فى عدد من المجتمعات العربية لتصبح مجموعة الدراسات العربية والافريقية دليلا واسع الأفق للمثقف العربى والافريقى على السواء .

القاهرة صيف ١٩٩٥

منتدى العالم الثالث - داكار

مركز البحوث العربية - القاهرة

المحتويات

مقدمــــة

هذا الكتاب محاولة لرصد الخيارات المتاحة لتطور لبنان، بعد التغيرات العميقة التى احدثتها الحرب الأهلية فى بنيته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبعد ما أسفرت عنه بدايات الحل الذى اتفق عليه ممثلو السلطة اللبنانية برعاية عربية ودولية فى مدينة الطائف السعودية سنة ١٩٨٩.

القراءة الاولية للاحتمالات التى ينفتح عليها لبنان اليوم تستوجب التوقف امام عدد من المشكلات الراهنة والملفات التاريخية التى حكمت نشوء لبنان كوطن ودولة وفرضت اشكالاً محددة لتطوره اللاحق.

ولعل احدي السمات البارزة «للخصوصية» اللبنانية هى التداخل العميق بين العوامل الداخلية والخارجية فى تحديد مسارات تطور البلاد، والتأثير الواضح لهذا التداخل فى اللحظات الحرجة التى تشكل منعطفات، أو عتبات تحول فى موازين القوى السياسية، أو بصورة أوسع، فى الخيارات الكبرى ذات البعد المستقبلى الاستراتيجي.

هذه الرؤيا المركبة للحاضر والماضى، للداخلى والخارجى، هى أساس منهج تحليلى، يستند الى ما أمكن من معطيات احصائية، وهى قليلة واحياناً نادرة، يطمح الى تشخيص الأهداف، والسبل، والوسائل التى قد تؤهل لبنان للخروج فعلاً من الدورة الجهنمية للحروب الأهلية وشبه الأهلية، التى مابرحت تتكرر، كلما تهيأت لها الأجواء المناسبة، منذ القرن الماضى.

وهذا الطموح لن يتحقق، حكماً، باكتشاف حاسم ينجزه تحليل ويدفع وجهة التطور في مساره، ولابجهد منفرد يقدمه باحث، أو مجموعة باحثين، أو حتى حركة سياسية. إنه عملية تنبنى تدريجياً، وتتسع لكل جهد، وبحث، ورغبة صادقة فى تلمّس الموضوعى، وفى تشخيص المصالح الحقيقية لأكثرية اللبنانيين. ويبقى الحوار، الذى يعترف بجزئية حقائقه، ونقص مداركه، وثغرات مناهجه، والذى يصر، في المقابل، على طموحه لمشروع للوصول الى الاكتمال .... يبقى هذا الحوار السبيل الأفضل لبناء ثقافة سياسية، بالمعنى الشامل للسياسة، تؤسس لحركة بناء جديدة، لخيارات جديدة تضع المصالح العليا للبلاد وشعبها فى أعلى مراتب الأولوية.

ونأمل ان يكون هذا البحث، بكل ما يعترف به من قصور، وما لا يعترف، مساهمة فى جدل يشق طريقة بثبات فى ثقافتنا وممارستنا السياسية.

الفصل الأول

مقاربة نظرية

لأسس التحالفات السياسية والأزمة

الإطار النظري:

يفترض تناول مستقبل التحالفات السياسية فى لبنان، الاعتراف بالتغيرات التى أرستها التحولات الاقتصادية والسياسية والثقافية على مستوى العالم، ومن ناحية اخرى،يستلزم هذه التناول دراسه تفصيلية لواقع تشكل لبنان الحديث، أى تشكل هياكله الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وإذا كانت المتغيرات تحيلنا إلى النظرى بما هو اطار تحليلى للظاهرات التى تتقاطع وتتناقض على أرضيه الداخل والخارج، فان مقاربة الواقع المحلى وابراز عناصر شكله وافق تطوره تتيح لنا فهما أفضل للامكانية المتوافرة امام القوى والحركات الاجتماعية مهما كان توصيفها أو وضعها الراهن.

ونستطيع ايجاز المتغيرات الحالية فى ثلاث ملاحظات نكاد نراها تتحول الى مسلمات تتحكم بشكل أو بآخر بأطر التحليل والاستنتاجات الخاصة بالفكر السياسى.

أولى هذه الملاحظات هى الانقلاب الهائل فى الجغرافيا السياسية العالمية الذى نتج مباشرة عن تفكيك النظم الاشتراكية السابقة وعن التفتت الذى أصاب الاتحاد السوفياتى السابق.ولعلنا لا نقع فى التكرار عندما نعيد الى الأذهان الصورة الحالية للعلاقات الدولية: فالمتغيرات النوعية التى عصفت بالوقائع العالمية أسقطت توازنات كثيرة فى السياسة والاقتصاد.أقلها عنفا التوازن الدولى الذى اختل نتيجة لانتهاء الحرب الباردة فاختلت معه التحالفات التى كانت تقوم فى ظل الثنائيه القطبيه وضاق بذلك هامش المناورات السياسية، وأكثرها عنفا هو الانفجار الهائل للمكبوت الثقافى والدينى والعرقى الذى تأسس بمجمله على الفشل الذريع لسياسات الاندماج الوطنى التى مارستها ايديولوجيات التحرير ونماذج الأنظمة الاشتراكية السابقة.

ونزعم ان هذا الانقلاب فى الجغرافيا السياسية لا يرتب تغيرا فى التحالفات السياسيه فقط، بل يضع على جدول أعمال التاريخ أولويات تظرية تتعلق بالمفاهيم التى مارستها الدوله الحديثة كأحدأهم أشكال الادارة السياسية فى عالم النهضة الغربية الحديث. والنقطة المركزية فى اعاده الترتيب هذه، تطال بالدرجه الاولى، الحدود النظرية لمفهوم الدولة الوطنية، وخاصة مفهوم السيادة فى زمن يعبر فيه العالم من التدويل القائم على الاعتراف بحدود الدول وسيادتها نحو العولمه التى «تدعى» تحويل العالم الى مدينة مفتوحة أمام رؤوس الاموال ووسائل الاعلام والاتصال وتبادل السلع والمعلومات. وإذا كانت العولمة كمفهوم تشترط التجانس فى مجالات الحياة الانسانية كلها، فان هذا التجانس الذى كان ادعاء للرأسماليه منذ صعودها، لن يتحقق الآن نتيجه للأسباب نفسها التى منعت من تحققه فى الماضى.فالاستقطاب* المرافق لهذه الظاهره أى للعولمه ينتج التفاوت فيها ومعها، ويمنع أية امكانية لتطور متكافئ بين المراكز والاطراف. يستطيع بدوره ان ينتج تجانسا ولو بالحد الادنى. ولعل السجال الفكرى الدائر اليوم فى الغرب حول المفاهيم المتعلقة بمرحلة الانتقال من الدولنة الى العولمه** تظهر مدى الاضطراب البنيوى الذى يلحق بالمفاهيم السائدة نتيجه للتغيرات المستجدة فى الوقائع الاجتماعية والسياسية التى رتبتها التحولات فى الانساق المعرفية كنتيجه للثورة التكنولوجية الحالية.

وهذه الملاحظة المعرفيه تستدرج من الاولى وتتأسس عليها فى آن بمعنى ان التغيرات الكيفية فى نظام - العالم Systeme- monde هى نتيجه للتراكمات المعرفية النوعية التى رسمت معالمها الثورة التكنولوجية الحالية، وهى تطرح على بساط البحث من جديد مجموعه الأفكار المتعلقه بأنسنة الحياة الاجتماعية، أى مفاهيم الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتطال حقل تحركها المعرفى بالذات أى حقل تحركها فى ارتباط قوة العمل بسوق العمل والأجر وتقسيم العمل على أساس وطنى ودولى، ومفهوم الطبقة، وبالتالى قضايا

* سمير امين، مستقبل الاستقطاب على صعيد العالم . الطريق. العدد ٣، السنة ١٩٩٤، ص٤

** انظر، - Alain Touraine: Critique de la moderite et Particulierement le chapitre: Naissance du Sujet.
- Gallimard, Paris, 1992.

تشكل الحركة الاجتماعية والقوى السياسية أى قضايا الصراع الاجتماعى برمته وأهمية هذه الملاحظة تتأتى من كونها تتصل بالتحول الذى يطال مفهوم التغيير الثورى الذى دشنته الثوره الفرنسيه وارست معاييره كأسلوب مرتبط بالانتقال من القديم الى الجديد، أى الانتقال من مجتمعات الامتيازات والحكم المطلق والانقسام الاثنى للمجتمع الى مجتمعات الدولة المدينة والحقوقية بالمعنى السياسى والاجتماعى للكلمه. ولا يجوز النظر الى هذه الثورة المعرفية المتأتية عن الثوره التكنولوجية باعتبارها درجة أعلى فى سلم التقدم العلمى فحسب، لانها تجاوزت فى رأينا الحدود الكمية فى الثوره الصناعيه الاولى والثانيه التى أسست للحياه العصرية وأنساقها. فالروبوت او الرجل الآلى ليس تطبيقا تكنولوجيا بسيطا لهذه الثوره، بل هو تجل واضح شديد الاهميه لها، لأنه لا يعدل فى حيز الانتاج الصناعى والزراعى وعناصره ومعدلاته فقط، بل يعدل ايضا فى الرؤية الاجتماعية لمفهوم العمل وعناصره الاساسيه* كما ان التكنولوجيا الأحيائية لن تبقى فى مساحات المختبرات والعلماء، بل انها ستكون شديدة الآثر فيما يتعلق بالثورة الزراعية والعمال وفئات الفلاحين المرصوفين، فى المرحلة السابقة، وهى بالتالى تلقى الاتجاهات الحاليه لتفتت العمل على المستوى الدولى وتعدل فى رسم صورة الاعتماد المتبادل كعنصر اساسى من عناصر العولمة الاقتصادية والذى يتضمن فى اذهان العلماء الاقتصاديين للعالم الثالث مفهوم الثورة الزراعيه كأحد اشكال البدائل الممكنة للتنمية.

ونزعم ان الثورة التكنولوجية الحالية ليست تحديا فقط كما يظن بول كيندى على العالم قهره، بل انها احد الاحتكارات الخمسة التى تقتصر حيازتها على المراكز المتقدمة كما يقول سميرامين ** وتجلياتها العملية وتأثيراتها التطبيقيه تتجاوز حدود اصولها العلمية والصناعية، لانها عدلت وتعدل فى رأينا الخلفية النظرية التى كانت تتحكم بالتحليل والمناهج المستخدمة لفهم ما يجرى حولنا، وهى الآن تتقدم وحيدة لفهم الآليات الجديدة التى تتخبط فى

* انظر Voir ie Monse Dilomatique No,1993

اشاره الى التحليلات التى يقدمها الفكر القومى: انظر بيان الى الامة..

السنوات: ٩٢، ٩٣، ٩٤. المؤتمرالقومى العربى الثالث- الرابع - الخامس، وايضاً تحليلات الاحزاب الشيوعية العربية.

** سمير امين/الاستقطاب، مصدر مذكور سابقا.

حدودها الامكانيات الحقيقة للمجتمعات المتقدمة فتتيح لها التكيفات اللازمه من أجل دوام سيطرتها على الاجزاء الاخرى من العالم.وفى هذا الصدد يعتبر د. يوسف الصايغ عن حق ان التحليلات السابقة او الحالية* التى تأسست على حتمية انهيار الرأسمالية من جراء تناقضاتها مسئولة الى حد كبير عن هذا التغيب لدور التكنولوجيا الكثيفة فى تعديل المضمون المعرفى لمفهوم التغيير وآليات الانتقال. ونستطيع ان نقول ان الموقف الحالى من مفهوم الثورة، باعتبارها مفهوما ماضويا يتجلى فى هذه الرؤية السلبية لحركات التحرير، ويقدم دليلاً حياً على تآكل الادراك السابق لمفهوم التغيير ليس فى خطاب الغالب فقط حيث تختلط فى هذا الخطاب مفاهيم الثورة والارهاب، بل ايضاً فى خطاب المغلوب، حيث تنخرط التيارات الفكرية المتصارعة والمختلفة (الشيوعية، القومية، وحتى الليبرالية الوطنية) فى لعبة المراجعة النقدية على ارضية الخصم وداخل حدود حقله المعرفى. هكذا يهلل الجميع لأفكار تعدد مسئولية فشله السياسى، ويرتبط بهذا القبول بالطبع محاولات التبرؤ من الماضى عبر تقديم تنازلات سياسية لا تعدل المسار الزمنى الحالى فقط بل تتجاوزه الى رسم حدود المستقبل وغاياته.

اما الملاحظة الثالثة والاخيرة، فهى تخص ما أسميناه النتائج الفكرية التى ترتبها هذه التحولات، فالانسانيه تعيش لاول مرة منذ قرون فى حاله السديم النظرى. والصوره الحالية تشير الى سيادة الاتجاهات النفعية «البدائية» القائمة على محاولات اعادة النظر بالطبيعة الانسانية، واحلال الاصطفاء الطبيعى مكان الاصطفاء الاجتماعى، والتمايز العرقى مكان الطبيعة الانسانية الواحدة التى كانت فى أساس افكار العدالة والمساواة فى القرن الثامن عشر. ولعل العودة عن ذلك هى الاساس النظرى لممارسة الارهاب الفكرى** من قبل الذين يظنون انفسهم اكثر تقدما ورقيا، والارهاب الفكرى المضاد، لاولئك الذين يعتقدون انهم مضطهدون يرتدون الى ذواتهم لبناء جدار الدفاع باسم الهوية الثقافية، والنتيجة المنطقية لذلك هى ما يتفق عدد من المفكرين على تعريف مضمونه بـ «امبراطوريه الفوضى».

وتدعو هذه الفوضى الى نبذ القواعد والقوانين فى الاقتصاد ونبذ النظر والتنظير والحط من

* انظرر يوسف الصايغ في كتابه «التنمية العصية» مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٤.

** انظر الآن تورين، نقد الحداثة.. مصدر مذكور سابقا، الفصل الأخير، نقاط الوصول.

قيمة المنطق والسجال الفكرى فى مجال الفلسفة والسياسة والعلوم. .وتدعو الى القبول بالوقائع كماهى، منظوراً اليها من وجهه نظر الغالب، فيستخدم هيجل بالشكل المبتذل لمعادلة الواقعى بالعقلانى واعتبار ما حدث نهاية للتاريخ ونموذج الرجل الغربى هو «الرجل الاخير»*.

واذا كنا نمارس قبولا مبدئيالهذه الملاحظات الثلاث باعتبارها تجليات واقعية - حقيقية للتحولات العميقة التى هزت المنظومات الفكرية والاجتماعية السائدة خلال النصف الثانى من هذا القرن، الاشتراكية منها والرأسماليه، واذا كانت الاشتراكية المحققة لم تصمد امام هذه التحولات فتساقطت تطبيقاتها السياسية والاجتماعية، فاننا نرى ان الفكر الرأسمالى نفسه الذى يتصدر واجهة الادعاءات بامتلاك الحقيقه، يمر بأزمة مصداقية كبيرة نتيجة للمآزق المتتالية الناتجة عن شروط التطبيقات الفعلية الموضوعية للرأسمالية فى الغرب وما يرافقها من تناقضات تتجلى فى احلال الاقصاء والالغاء مكان الاخوة وحقوق الانسان (الموقف من العمال المهاجرين، والوافدين والاجانب).وهى تناقضات تتجلى فى تفاوت متفاقم بين الفئات الاجتماعية، والغنى غير الناتج عن القوى المنتجة أوما يسميه جورج قرم اقتصاد الفساد والرشوة والمافيات وتجاره المخدرات، ولعل التيار الفكرى النقدى للحداثة كمفهوم اجرائى يؤكد الاشكالات التى تعانيها هذه الحداثة فى التطبيق الفعلى لمقوماتها ومبادئها فى المراكز وفى الاطراف**.

هذا العرض النظرى نراه ضروريا للمساعده فى فهم العناصر المؤثرة فى أى تحالف سياسى مستقبلى وخاصة فى فهم الآليات الجديدة للتغيير.

وسنحاول فيما سيأتى قراءه تحولاتنا المرتقبة فى لبنان فى ظل هذه المتغيرات النوعية فى الفكر والسياسة والاجتماع، ونحن نرى ان مستقبل لبنان والمنطقه قد تحدد على ضوء هذه المتغيرات، النظرية منها والاقتصادية والسياسية، لكن الاساس الموضوعى انبنى فى رحم السياسات والممارسات الاقتصادية والاجتماعية،المحلية والاقليمية.

---

* اشارة إلى كتاب فوكوياما، «نهاية التاريخ والرجل الأخير».

** جورج قرم: الفوضى الاقتصادية العالمية - دار الطليعة ، بيروت ١٩٩٤.

فى توصيف الأزمة

يشير تداول كلمة ازمة الى وجودها الموضوعى فى حياتنا العامة، فالحديث عن الازمة يرافق كل النقاش الذى يتناول مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ويذهب بعضهم الى جعلها ازمة مفتوحة فى وطننا العربى، بالاضافه الى كونها تتجاوز العالم العربى الى العالم الواقع خارج المراكز المتقدمة باكمله، واذا كانت ازمة الوطن العربى بعيدة الغور فى التاريخ الحديث، الذى حمل اسئلة النهضة ولا يزال دون امكانية لايجاد اجابات دقيقة وصالحة عن تلك الاسئلة فان ما تشهده مجتمعاتنا العربية من ركود فى المستويات كافة لا يتصل فقط بانعدام اليقين الناتج عن فشل الاجابات المقدمة التى انبتت فى سياق المنظومات الفكرية للدولة الحديثة، بل يتصل ايضا وبدرجات كبيره بالموقف المانع «الكامن» دائما لدى هذه الاجابات القسرية الذى دعمته التحولات العميقة فى الفكر والسياسة على مستوى العالم، ونستطيع تلمس هذا الموقف فى الممارسة النظرية لجميع القوى الاجتماعية فى الوطن العربى، من الاحزاب السياسية اليسارية التى يرتبط الرفض لديها بتصنيفات سياسية واستدراكات تنطلق من اعادة النظر فى مسارها النظرى والعملى، إلى الحركات الاسلاميه،المختلفة، يتأسس الاحتجاج والرفض لديها على رؤيه سكونية للدين والتاريخ معاً.

هذه المقدمة ضرورية لفهم الآليات التى تتحكم بمسار الازمة فى المجتمعات العربية. وإذا كانت الخصوصية المحلية تعيد انتاج هذه الازمة حسب تقاطع العناصر الموضوعية لها وتشكلها، فاننا نرى أن ازمتنا فى لبنان تنتمى الى تداخل عناصر ثلاثة نودها باولويات اعتبارية لها مدلولها فى سياق التحولات السياسية الجارية فى المنطقة وفى العالم، وبالتالى لهامدلولها فى اعادة النظر بالمفاهيم السائدة لدى القوى السياسية المختلفة:

١ - العنصر الاول، العنصر الداخلى، ونزعم هنا ان الازمة الخانقة التى تسيطر على المناخ السياسى فى لبنان تعود بالدرجة الاولى الى غياب الحياة السياسية بمعناها العلمى، وغياب الحياة السياسية، وان كان نتيجة من نتائج الحرب الطويلة فى لبنان، الا انة يرتب اشكالا مرضية للممارسة السياسية، يجعل النظر فية ضرورة ملحة واولوية مطلقة لدى النخب والمثقفين والمعنيين بالشأن العام. فلقد ادى اتفاق الطائف كإحدى النتائج المباشرة للحرب الاهلية، الى

تجديد ازمة انغلاق دورة الحياة السياسية، فالتوازنات التى قام عليها وبها ، خاصة بعد ان تحولت معظم قوى المعارضة السياسية للنظام الى جزء من هذا النظام والآليات الواقعية التى مورس الطائف من خلالها أى اسناد مهمات تمثيلية طائفية - مناطقية لقوى الحرب والامر الواقع، كل ذلك ادى الى نوع من الانقطاع بين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والحياة السياسية الرسمية ومؤسساتها ، هذا الانقطاع يحول دون قيام معارضة سياسية وطنية تتمحور حول القضاياالرئيسية للبلاد وتبعث حياة جديدة متطورة فى مجمل الواقع السياسى اللبنانى.

ان هذا المشهد يرتب اولوية مطلقة لاعادة بناء المعارضة السياسية، واذا كانت السلطة تستخدم منازعاتها على الحصص بحجة إرخاء الطائف من أجل مصادرة الخطاب المعارض فان هذه المصادرة التى تبدو فى الظاهر فى مصلحة اهل الحكم والسلطه، لا تلبث ان تظهر على حقيقتها فى السلوك الاجتماعى، الشعبى خاصة، السلبى من السلطة، ويظهر ذلك فى مستويين: الاول هو الانصراف الكلى او الجزئى للجماهير عن السياسة، وربما كان هذا الانصراف هدفاً ضمنياً للسلطة السياسية، والثانى الاحتقان الفئوى المذهبى الذى ينعكس على ممارسة الاقصاء او الالغاء لاطراف كانوا حتى تاريخ قريب اطرافا فاعلين فى الساحة السياسية. وعندما يصبح الالغاء او الاقصاء ممارسة سياسية، فلن يعود بالامكان التحدث عن الديمقراطية، وبالتالى فان مشاعر الخوف والحذر والغبن والاحباط تتقاطع عند الفئات الاجتماعية المختلفة فتعرض التوافق الاجتماعى للانهيار. واذا كانت الوحدة الوطنية هى الانخراط الكلى للفئات الاجتماعية فى الفعل السياسى، كان التوافق ينبنى عادة حول ثوابت السياسة الاجتماعية وسيادة القانون والحقوق المدنية.

ونزعم أن اولوية التحليل لهذا المستوى أى للعنصر الداخلى تكتسب فى هذا الوقت بالذات أهمية خاصة حيث تظهر هشاشة السلام الداخلى فى السلبية التى تميز علاقة الحركة الاجتماعية بالقضايا الاساسية للوطن، وفى ظل غياب الاحزاب الوطنية عن الفعل السياسى، التى كانت حتى الامس القريب مركزا للاستقطاب الاجتماعى والسياسى، عن ساحة الفعل والقرار الرسمى والشعبى. وتنجلى مظاهر الازمةالسياسية فى تلك الميول والتوجهات الفكرية التى تجعل من ثقافة الحيرة عنوانا للممارسة الاجتماعية والثقافية فى البلاد. ففى غياب وحدة

القياس يصبح الحكم على الامور وتقييم الافعال مسألة تخضع لاعتبارات متغيرة تتدخل فيها عناصر لا موضوعية فتعدل الاحكام تبعاًللتغيرات المتسارعة.

٢ - **العنصر الثانى، هو العنصر الخارجى**، واعتباره ثانيا يتأسس، فى رأينا على الاحساس بالمسئولية تجاه المسار الذى تأخذه الاحداث. وندعى ان قوة هذا العنصر التى تبدو عظيمة فى الظاهر، مستمدة بالدرجة الاولى من العنصر الداخلى وتشكله التاريخى. وفى قراءة متأنية لتاريخنا الحديث نستطيع ان نرى بوضوح ان هذا العنصر، يشتد او يضعف تبعا لاشتداد التوافق الاجتماعى أوانفكاكه، فيتحول الى قدر محتوم فى لحظة اختلال التوازن الذى تحدثه عناصر ضغط اخرى وافدة، تؤدى الى اعادة ترتيب عناصر الضعف والقوة فى المستوى الداخلى. وتحفل الذاكرة بمثل هذا الاختلال اواخر الخمسينات مثلاً ، حيث أدى الصعود القومى العربى فى معادلات الداخل اللبنانى السياسى الى زيادة ضغط العنصر الخارجى والذى تمثل بالانزال الاميركى على الشواطئ اللبنانيه. وايضاً اواخر الستينات، حيث مثل دخول المقاومة الفلسطينية على خط التوازنات الداخلية، ذروة القوة للعنصر الخارجى، فانفك عقد التحالف الاجتماعى الذى انبنى فى مطالع الستينات مع الدولة الشهابيه* وكانت النتيجة المباشره، اندلاع الحرب اللبنانية سنة ١٩٧٥.

ونحن نرى ان المبالغة فى الحديث عن العنصر الخارجى فى تحليل البيانات المحلية والخارجية هو دخول فى متاهات التحليل الايديولوجى التبريرى والتى لا تؤدى الى فهم حقيقى لواقع الازمة وبالتالى لايجاد آلية للتجاوز قابلة للتحقيق، لان قوة هذا العنصر تستمد مشروعيتها من تربة العنصر الداخلى ومعادلاته.

٣ - **اما العنصر الثالث، فهو التحولات الفكرية والثقافية الجارية فى العالم**، وازعم هنا ان هذه التحولات قد لاقت قبولا ليس فقط لانها سارت بموازاة علاقات القوة التى فرضتها، بل لأن اساسها الموضوعى قد بدأ بالتشكل فى ارض الواقع مع انبثاق ثورة المعلومات التى اتاحت تعميم الايديولوجية الكونية بواسطة ثورة الاتصالات، هذه الثورة التى اخترقت الجدار الايديولوجى وابرزت الاشكاليات المترتبة على الانغلاق القائم على التعميم والظلامية التى

* نسبة إلى الرئيس فؤاد شهاب ١٩٥٨ - ١٩٦٤..

طبقتها ايديولوجيات الحزب الواحد مهما كان انتماؤة ماركسيا، أو ليبراليا،أو دينيا.. فى إطار الأنظمة التى قامت. خارج المراكز الرأسمالية المتقدمه، واذ كانت مسألة القبول تبدو اشكالية فى فكرنا السياسى، فذلك لأن هذه الفكرة قد سارت دائما بموازاة الممانعة ورفض النماذج التى رافقت العلاقة مع الغرب و«التحديث» القسرى الذى كان يعمم بادوات غير ديمقراطية. ويشير القبول الى الاستتباع والاندماج «الكلى» فى الثقافة العالمية السائدة، وهو قبول يتأسس فى لبنان على تاريخ قديم من العلاقات مع الغرب تدعمت ركائزة عبر الانهيارات الفكرية والعقائدية والتنموية التى خضعت لها الانظمة السياسية العربية الاخرى.

ويكتسب العنصر الثالث اهميتة فى المرحلة الحاضرة لانة يشكل نافذة العبور الى علانية الموقف اللبنانى من التنمية الرأسمالية وتدعيم صوابية الاختيار التاريخى.

نعود الى العنصر الاول، أى العنصر الداخلى، باعتبارة اولوية لنا فى قراءتنا لخريطة التحالفات السياسية المستقبليه، مزودين هذه المرة بمؤشرات دالة حول الازمة وتجلياتها فى السلطة السياسية، وتفكك الحركة السياسية بصورة عامة وتفتت العوامل الاجتماعية لهذه الحركة. ونستطيع ايجاز المؤشرات فى مستويين: مستوى السلطة أى مجموعة الحكم، ونهجها واسلوبها فى إدارته، حيث تتحكم فى هذا الاداء مجموعة معايير لا تتفق ومعالم الفكر السياسى الحديث، أو المستوى النقيض، حيث تبدو الاستجابات كأنما تتقاطع بشكل سلبى مع الاتجاهات الفكرية التى تعصف بالعالم.

فى المستوى الاول، أى مستوى الاداء السياسى للسلطة، لا يستجيب هذا الاداء ولو بالحد الادنى لطموحات الشرائح الاجتماعية المختلفة، فالطائفية والمذهبية والجهوية والمحسوبية وحتى العشائرية التى تتحكم بهذا الاداء لا يمكنها ان تؤدى الى خلق توافق مجتمعى هو حاجة ماسة وضرورية فى أعقاب مرحلة التفتيت والانقسام التى احدثتها الحرب فى جسد هذا الوطن.

اما المستوى الثانى، فان العلاقة بين السلطة والمجتمع تتجلى اعراضها فى غياب معايير الكفاءة والفاعلية، وفى مصادرة القانون الذى يحمى حقوق المواطنين وفى تفشى الفساد والرشوة والانتهازية والمحسوبية، وهذه الصفات السلبية مرافقة دائما للانتماء ما تحت الوطنى، أى الانتماء الطائفى والمذهبى والجهوى الذى اعاد وسيعيد انتاج مجتمع الحرب ويجهض

بالتالى الاحلام المبنية فى سياق مشروع الدولة القادرة على حماية نظامها بواسطة القانون، وحماية مجتمعها بواسطة الضمانات الاجتماعية.

ان هذه التجليات تحصر اهتمامنا التحليلى فى هذا المستوى، حيث تبدو اعادة الاعتبار للحركة الاجتماعية الداخلية هى المهمة الاولى لاستعادة الفعل الاجتماعى الذى يبنى معاييره من داخلة ويبرمج اولوياتة بناء على قضاياة المركزية ومصالحة الاستراتيجية.

واذا كانت هذه العودة الى الداخل المحلى وتركيز الاهتمام علية ليست سهلة فى ظل تضاؤل وزن العوامل الوطنية والاقليمية التى تفرضها التحولات العالمية الاخيرة، الا اننا نرى ان نقطة الانطلاق هى فى فهم مسار تشكل وبناء الحركة السياسيه.

كيف نستطيع اعادة بناء الحركة السياسية فى لبنان؟

وما هى شروط ومستلزمات بناء هذه الحركه؟

شروط و مستلزمات بناء هذه الحركة:

لا نبالغ فى القول ان شروط بناءالحركة السياسية يتوقف على امكانية حسم أسئلة ثلاث، تنبنى فى تقاطعاتها وتعاضدها وفى الاجابة عليها، عناصر هذه الحركة واهدافها وحقل اشتغالها.

هذه الاسئلة الثلاثة هى اسئلة الحوار الوطنى، وهى تتناول كما تتطلب عناصرالواقع: سؤال الداخل المتعلق بالنظام الطائفى، وسؤال الخارج ويتصل بعلاقة لبنان مع محيطة وخاصة مع سوريا، والسؤال الثالث، يطال تشكل البنى الداخلية فى ظل التحولات المعرفية والسياسية الاقليمية منها والدولية.

لامبالغة فى القول، ان السؤال الاساسى للبنانى أى لبنانى، لأية فئة او طائفة انتمى، هو مستقبل النظام الطائفى، واللبنانى اليوم وبعد ست عشرة سنة من الحروب يعيش مأزق العلاقة بين طموحة لتجاوز هذا النظام، الذى ان لم يكن السبب الوحيد للحرب، فهو احد الاسباب الرئيسية فيها، وبين احساسه بالانتماء الى هذا النظام الطائفى، وهذا الاحساس الذى كرستة الحرب وغياب الدولة طوالها : واذا كان جميع اللبنانيين يعتبرون، ولو نظريا ان بناء دولة

الحقوق، أى دولة المواطنين هو السبيل الوحيد للعبور نحوبنا ءالوطن،فان هذه المسألة تمر بمتعرجات كثيرة تجعل من هذا الطلب مسألة خاضعة لاعتبارات مرحلية وراهنة تؤدى الى افراغها من مضمونها الاساسى: فمن قائل بدولة حقوق الطوائف الى قائل بحقوق الافراد، وهذه الاقوال تنطلق جميعها من مرجعية نظرية واحدة أى مفهوم الدولة الحديثة، ولكن لتضيف الى هذه المرجعية خصوصيات محلية تجعلها تتفوق على المرجعية نفسها*.

ربما كان موضوع الخصوصيات الذى نبنى علية وبة فرضيات التعددية الثقافية موضوعا مهما وسؤالاً اساسيا من أسئلة الحوار الوطنى، الا اننى افضل اعتبارة عنوانا فرعيايدخل فى السؤال الاساسى: أى نظام نريد؟ نظام طائفى ام ديمقراطى حقوقى؟

ونزعم ان النقاش الذى دار حول الغاء الطائفية السياسية يهمل الهدف الاساسى من فكرة وموضوع الدولة الحديثة، وهو بناء دولة المواطنين، وحقوق المواطنين بصرف النظر عن انتماءاتهم الطائفية والمذهبية: وربما اللافت للنظر هنا موقف امراء الطوائف من هذا المجال، حيث تتباين مواقفهم تجاهه، مع اننا نرى ان رفضهم لالغاء الطائفية هو نقطة التقاء اساسية بينهم لأن هذا الإلغاء يزيل قدرتهم على التحكم بالقرار السياسى. ومهما كانت اهمية السؤال فاننا نعتبره تفصيلاً فى السؤال المركزى: أى نظام نريد، أية دولة حقوق؟ نظام وطنى وحقوق مواطنين افراد احرار، ام نظام لفدرالية طوائف وحقوق طوائف وجماعات؟

وعلى اجابتنا على هذا السؤال تتوقف فعاليتنا فى المستوى المحلى وفى المستوى الخارجى فاما ان تتجه الى بناء وطن ديمقراطى يكون موضع اندماج وطنى، واما ان تتجه الى ما تحت الوطنى، أى الى بناء طوائف ذات حقوق فى كيان فدرالى طائفى فتحيل الطائفة الى وطن، ونعبر من الكيان الأرقى والاوسع الى الكيان الاضيق والمغلق، أى من الوطن الى الطائفة.

اما السؤال الثانى، فهو ذلك السؤال الهام الذى نبنى عليه رؤيتنا لمستقبل لبنان ودورة فى المنطقه، وهذا السؤال يصبح اكثر حدة مع وصول المفاوضات الى نقطة حاسمة، وهى فتح باب «السلام» ومهما كان موقفنا من الاتفاق الذى تم بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، الا

* انظر بول سالم وفريد الخازن في الانتخابات النيابية في لبنان، مركز الدراسات اللبنانية، بيروت ١٩٩٤.

ان ما انتجه هذا الاتفاق هو اكبر بكثيرمما نظن، لقد دخل التطبيع السياسى مع اسرائيل مرحلة من الجدية، بات معة استقبال الملك حسين لزعماء اسرائيل فى قصره، والاعلان عن المعرفة القديمة بينهما لا يشكل انتهاكا للمصداقية العربية، لقد انتهى الحرم، وما تبقى تفاصيل تدخل فى موضوع الاجراءات التنفيذيه. ونحن نزعم ان نتائج المفاوضات ستكون عظيمة لاثر على مستقبل لبنان ودورة فى المنطقة وبالتالى هى عنصر محدد لعلاقات لبنان بمحيطهالعربى اولا ثم الاقليمى. وفى نقاش هذه المسألة نتوقف عند مستويات ثلاثة:

* لبنان الماضى، أى دور لبنان السابق.

* لبنان الحاضر، ازمتة الراهنة وعناصرها المحلية والخارجية.

* لبنان المستقبل، ماذا ينتظره وما هو دوره؟

فى المستوى الاول نقول باختصار شديد، ان دور لبنان السابق تحدد ونما وازدهر فى ظل معادلات سياسية واقليمية ودولية شديدة التناقض، وفى ظل لوحة سياسية عربية شديدة التعقيد، لقد لعب لبنان فى السنوات السابقة التى امتدت حتى السبعينات دورا مؤسسا بدرجة كبيرة على الاوضاع السياسية العربية وخياراتها الاقتصادية فقد لعب دور وساطة بالغ الأهمية بين البلاد العربية والمراكز الغربية وكان انتعاش نظامه المصرفى نتيجة فعلية للمتغيرات السياسية التى حصلت فى البلاد العربية فى الستينات والخيارات الاشتراكية لانظمتها الاقتصادية من جهة و للطفرة البترولية التى كرستها التناقضات السياسية والاقتصادية مع الغرب فى لحظة تاريخية محددة من جهة أخرى. ولن اتوسع كثيرا فى هذه النقطة حيث ان دراسات كثيرة اكثر تخصصا قد اسهبت فى شرح الشروط الموضوعية لنمو وتوسع دورلبنان*.

أما فى المستوى الثانى، أى لبنان اليوم، فان التعرف على الحاضر لا يجوز أن يهمل

* انظر على سبيل المثال: جورج قرم: انفجار المشرق العربى، دار الطليعة ١٩٨٨.
سمير مقدسى، كمال حمدان، الياس سابا في «الأزمة اللبنانية ابعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية» (ندوة) منتدى الفكر العربي، عمان ١٩٨٨.
ايضا (لبنان وآفاق المستقبل) - ندوة - مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٢.

المتغيرات الاقليمية والدولية، وليس سقوط النظام الاشتراكى وانفراد الولايات المتحدةبالهيمنة بقليل التأثير فى حياتنا السياسية والاجتماعية، ونحن نعتقد أن صيغة الاتفاق على إنهاء الحرب كان نتيجة مباشرة لهذا الانفراد، بمعنى آخر كان تحقق احدى نتائج عاصفة الصحراء واعادة ترتيب الاتجاهات السياسية فى المنطقة. ان الدعوة الى السلام ورعاية مؤتمر مدريد لمفاوضات السلام بين العرب واسرائيل ليس سوى ثمرة فجة لهذا الانفراد ومحاولة لاعادة ترتيب البيت العالمى بما يخدم توجهات الولايات المتحدة الاميريكية وحلفائها فى المنطقة، ونزعم ان النتائج الفعلية المترتبة على مفاوضات السلام لم تظهر بعد، وخاصة فى المستوى الاقتصادى وفى ما نعتقده تغير ضرورى فى الحياة السياسية العربية. ونرى ان لبنان،هذا الوطن الصغير داخل مجموعة بلدان المشرق العربى يخضع اكثر من غيره للتأثيرات المختلفة التى تعصف بالمنطقة، وتتقاطع فى بنيتة الهشة تناقضات الخارج مع صراعات الداخل التى لم تنته بعد، وهذاما يضفى على التناحر الداخلى حدة تتجاوزالمعقول فى اكثر الاحيان.

ويستطيع المحلل السياسيى ان يرى بوضوح ان الازمة الاقتصادية الخانقة فى لبنان،ليست ناتج الدمار الذى أحدثتة الحرب اللبنانية فقط، بل هى ناتج لمجمل التغيرات التى حديث فى الاوضاع العربية والدولية خلال العشرين سنة الماضية، ويرى الدكتور الياس سابا ان جذور الازمة الاقتصادية التى يعانيها لبنان اليوم تعود الى ما قبل الحرب اللبنانية، فهى فى جزء منها ناتجة عن اعتبارات هيكلية بنيوية، لأن تركيبة الاقتصاد اللبنانى ونمط عمله كانت قد اصبحت متنافرة مع ظروف المحيط العربى ومعطياته، كما ان تراكم التشوهات الاقتصادية-الاجتماعية التى انطوى عليها النظام الاقتصادى اللبنانى كانت قد اصبحت ثقيلة العبء*.

ويساند هذا التحليل وبدعمه تقرير ايرفد الشهير سنة ١٩٦٢ الذى اشار الى هشاشة الوضع الاقتصادى اللبنانى، ويرى التقرير ان الاختلال الذى يخترق بنيته الاقتصادية ناتج عن الاعتماد الكلى لهذا الاقتصاد على عناصر غير محلية متأثرة بصورة كلية بالمتغيرات الخارجية أكانت اقليمية أو عالمية.

---

* الياس سابا: مستقبل الأوضاع الاقتصادية في لبنان - لبنان وآفاق المستقبل - مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩١.

كيف تتجلى هذه الهشاشة الاقتصادية فى مواجهة التكتلات الاقليمية وما هو مستقبل لبنان الاقتصادى؟

ان الاوهام التى تغلف الرؤية الصحيحة للأزمة الاقتصادية الحالية تحول فى رأينا دون البحث عن مخارج حقيقية للأزمة اللبنانية، ونستطيع ان نستطرد قليلاً فى هذه النقطة لنطرح اسئلة حول الاولويات فى مشروع اعادة اعمار لبنان، ونرى ان خطط اعادة الاعمار تقلل من اهمية المتغيرات التى تحول دون دور متعاظم للبنان فى القطاع المصرفى حيث لم يعد لبنان ملجأ ماليا على حد قول د. كمال حمدان، اوفى قطاع السياحه، حيث اصبحت هذه الصناعة احدى العناصر الضرورية فى كل اقتصاديات البلادالعربية ويرى د. الياس سابا ان لبنان لايمكن ان يتحرر من تبعيته المفرطة للخارج (والناتجة اصلاًعن اعتبارات هيكلية بنيوية) الا عن طريق دخوله تجمعات اقتصادية بتكامل اقتصاده معها وتفسح المجال واسعا امام نشاط قواه البشرية ومبادرتها*.

هذه الرؤية التى يشترك فيها كثير من الاقتصاديين اللبنانيين** تجعل من علاقات لبنان بمحيطه العربى ضرورة لا تستمد أساسها الموضوعى من التاريخ فقط، بل من الشروط الموضوعية الحالية التى أرستها التطورات المتلاحقة فى منطقة الشرق الاوسط، وعلى هذا الموضوع يتوقف مستقبل لبنان، فاحتفاظه بدور مميز فى ظل المشاريع المطروحة لتطوير علاقات ثنائية بين اسرائيل وبعض البلدان العربيه، ومهما كانت نتائج هذه المشاريع، ودوره السابق كملجأ لرؤوس الاموال النفطية او كوسط مالى وخدماتى لم يعد يملك حظوظ النجاح والازدهار التى عرفها من قبل.. وينطبق هذا الاستنتاج على معظم فروع الخدمات بما فيها السياحة..

هكذا تكتسب العلاقة مع سوريا اهمية استثنائيه، ليس باعتبارها موضوعا سياسيا تمليه

---

* المصدر السابق، انظر أيضا رأى سمير أمين بالنسبة لهذه النقطة، التحالف الوطنى الشعبى، ملاحظات سريعة، ورقة غير منشورة.

** كالدكتور سمير مقدسى، وكمال حمدان... انظر تعليقات الأساتذة على ورقة د. سابا، الأزمة اللبنانية، مصدر مذكور سابقا.

الهواجس الامنية فقط، بل باعتباره يتأسس موضوعيا فى المستوى الاقتصادى والاجتماعى ويمس بالتالى مستقبل لبنان فى المنطقة. فعلاقة لبنان بمحيطه العربى وخاصة سوريا يجب ان تتعدى فى رأينا المسألة التاريخية والسياسية، لتصبح تعبيراً عن الحاجات المشتركة التى تطرحها الجغرافيا السياسية، والمنطق السياسى لعالم اليوم حيث لا مستقبل للكيانات الصغيرة الا إذا استطاعت ان تجد لنفسها موقعا مميزا فى الأطر السياسية الكبيرة . ولا شك ان ميل النظام العالمى الجديد للتكتلات الاقتصادية والسياسية الكبيرة ما فوق الوطنية يظهر بوضوح فى الحراك الدولى الاقتصادى والسياسى الراهن، ربما كانت المجموعة الاوروبية مثلا على ذلك لكن «النفطا» ايضا تقدم دليلا اكثر وضوحا. بالطبع ان هذا الميل للتكتلات الكبيرة يتقاطع مع ميول اخرى للتفكيك والتفتيت (يوغوسلافيا، اثيوبيا، السودان ربما..) وربما بلدان اخرى كذلك.. لهل يكون العالم العربى مكانا للتجميع او للتفتيت؟ ان ذلك مرهون بالقدرة على فهم المسار العام والتقاط الفرص المتاحة الآن اكثر من أى وقت مضى لانجاز تعديلات اساسية فى الانظمة السياسية، ولا تاحة الفرصة لمشاركة القوى الاجتماعية المختلفة فى القرارات العربية للبلاد.

اما بالنسبة للبنان، فان موضوع ارتباطه بمحيطة العربى وخاصة بسوريا يجب أن يعبر نحو فهم سياسى للموضوع، ونزعم أن نقل الموضوع الى الجغرافيا السياسية يشكل فرصة لجعل موضوع العلاقات موضوعا وطنيا أى يهم جميع اللبنانيين، ويقوم على فهم حقيقى لموقع لبنان وآفاق دوره المستقبلى وخاصة الحاجة الموضوعة لعلاقة مميزة ومستمرة مع سوريا تفتح لة آفاقا رحبة باتجاه المحيط الاوسع الذى هو العالم العربى، ونقاش هذا الموضوع لا بد ان يتجاوز المهاترات والمزايدات السياسية، والاوهام ايضا باتجاة استعادة موقعة العلمى والموضوعى فى النقاش كأحد موضوعات الحوار الوطنى الداخلى. انة جزء من رؤية سياسية متكاملة للبنان ومستقبله فى ظل المشاريع المطروحة على المنطقة.

واذا كانت علاقة لبنان بمحيطه العربى وخاصة بسوريا هى عنصر اساسى من عناصر الاندماج الاجتماعى فى لبنان باعتبارها لا تزال موضوعا خلافيا فان مسئولية كبيرة تقع على السلطة السياسية وقدرتها على ادارة الشأن العام الداخلى والخارجى، كما يرتب مسئولية اكبر

على القوى الديمقراطية المبعثرة فى توضيح الملابسات التى تحيط بهذه العلاقة والعمل على تكوين رأى عام وطنى يخلصها من الانتهازية والمحسوبية. ذلك لأن مسألة الاندماج الوطنى هى اكثر العناصر الحاحا فى حاضر لبنان ومستقبله، ونحن نرى ان الظروف الحالية مواتية نسبياً لخلق مناخ سياسى يساعد على انجاز الوحدة الوطنية فالعنصر الخارجى الذى كان دائما حاضرا فى تشكل القوى الاجتماعية وقدرتها على الضغط، بينى معادلاتة خارج لبنان وقواة السياسية مما يسمح فى رأينا للعناصر الداخلية بأن تكون أكثر تأثيراً فى خيار التوحد والاندماج. واذا كان البعض يرى فى المعادلات الحالية تهميشاً للبنان فى الحركة السياسية الاقليمية، فان ذلك فى رأينا سيشكل فرصة حقيقية لاعادة بناء الحركة السياسية تأسيسا على عناصر داخلية وخاصة تلك العناصر التى تفرضها التحولات فى السياسة الاجتماعية فى لبنان وما يتصل منها بالتصحيح الهيكلى الذى يقودة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وما يتصل ايضا بالتخلى عن سياسة الدعم وخاصة التخفيف من دعم القطاعات الاساسية فى حياة الناس أى الصحة والتعليم، والتنصل من دور الدولة فى قطاع الخدمات الضرورية عبر اعتماد سياسة التلزيم التى كما نعلم ترهق المواطنين واصحاب الدخل المحدود، الذين يشكلون الى الآن الاكثرية الساحقة من الشعب اللبنانى.

والتساؤل الملح الذى يواجهنا هنا ليس فقط القلق الناتج عن تبدل فى الساسات الاجتماعيه، بل يتجاوز ذلك باتجاة البحث فى التحولات النوعية التى طالت البنى الاجتماعية على مدى سنوات الحرب، والتحولات هنا تطال اعادة ترتيب القوى الاقتصادية والاجتماعية التى تكرست على مدى عشرين سنة من الحرب الاهلية.

واذاكانت وثيقة الطائف قد كرست امراء الطوائف إدارة سياسية للبلاد، فان هؤلاءالامراء لا يحكمون فقط التوجه السياسى، بل اصبحوا يتحكمون بالقرار الاقتصادى عبر تراكم الثروات عن طريق المضاربة والاتجار بالسلاح والمخدرات وغير ذلك.

والناظر الى اللوحة الاجتماعية فى لبنان اليوم، يرى تطابقا مذهلا ما بين القرار السياسى والقرار الاقتصادى، ولقد بلغ التطابق اعلى درجاتة مع دخول رفيق الحريرى الى رأس السلطة وهو رجل اعمال كبير، فأصبح التمييز بين السياسة الاقتصادية العليا للدولة والمصالح الخاصة

لمجموعة الاثرياء الذين انتجتهم الحرب اللبنانية فى الداخل وفى الخارج، امراً لا يمكن بلوغه بسهوله، وقد نستطرد فى هذه النقطة باتجاه اكبر وأوسع، فنربط بين هذه التركيبة الاجتماعية- الاقتصاديه- السياسية التى تدير الحكم فى لبنان، وما بين المشاريع الاقتصادية المطروحة للمنطقه، حيث يغلب على هذه المشاريع الطابع الخدماتى الذى يتناسب مع الاثراء السريع ومع الاموال السائلة القابلة للانتقال بسرعة.

ولعل السجال الذى دار على مدى السنتين المنصرمتين، والذى لا يزال بدور الآن حول الاولويات فى خطط اعادة الاعمار يشير الى الاشكاليات المترتبة على الاختلاط الحاصل بين المصالح الاقتصادية (الشخصية) للمجموعة السياسية وبين المصالح الوطنية والشعبية، ونزعم ان هذا الاتجاه يزداد تعمقا ولا يبدو انه مرشح للتعديل او التبديل.

ان الاتجاه العام للاحداث يشير الى نجاح الترسيمة العالمية للمنطقة، وبعيدا عن الافراط فى التفاؤل فان الاحتفالية التى احبط بها الاتفاق الاردنى - الاسرائيلى ثم ما تبعهامن تصريحات وقرارات حول اقتسام المياه والدخول فى شراكات اقتصادية يؤكد السير الحثيث نحو اعادة ترتيب أخرى لاقتصاديات المنطقة. ولعل المقارنة بين الكلمة التى القاها جورج بوش فى افتتاحه لمؤتمر مدريد، وبين كتاب شمعون بريز «الشرق الاوسط الجديد» تظهر بوضوح ان الافكار المتداولة فى الغرب تلتقى عند اهداف استراتيجية تعتبر أساسا لما يسمى النظام الاقليمى فى الشرق الاوسط: الهدف الاول تأمين النفط، وتأمينه هنا يعنى جعله بمأمن عن طريق الحماية المباشرة (وجود القوات الاميريكية فى الخليج) للمنطقة وعن طريق فك النزاعات الاقليمية وخاصة الصراع العربى - الاسرائيلى، ولعل هذا هو جوهر الاندفاع الاميركى لرعاية ودفع مفاوضات السلام. الهدف الثانى، هو الهدف التاريخى فى استراتيجية الولايات المتحدة، أى التحكم بالموقع الاستراتيجى للشرق الاوسط الذى يقع على مشارف القارات الثلاث، واهمية ذلك لاستراتيجية الولايات المتحدة بالتحكم عن بعد.

مستقبل التحالفات السياسية فى لبنان

سمة الشفافية التى تميز حركة المجتمع اللبنانى، نتيجة لهذا الهامش ولو الضيق الذى وفرته بنيته السياسية والاجتماعية تتيح للمحلل السياسى والاجتماعى ان يقرأ بسهولة نسبية، ما

هو وراء الخطاب السياسي الرسمى الذى يطالعنا به اركان الحكم اللبنانى عن مستقبل لبنان ودوره فى المنطقة.

ونود فى هذا المجال ان نميز بين الوظيفة والدور. نسمى وظيفة تلك التصورات التاريخية والسياسية البعيدة التى كانت فى اساس نشوء لبنان وتطور اتجاهاته الاجتماعية والسياسيه* أى الاسباب العالمية والاقليمية التى أسست لدور لبنان الحديث:والدور هنا مجموعة العوامل الطبيعية والبشرية، التى ميزت لبنان بموقعه الجغرافى وبطاقاته البشرية وموارده الطبيعية والتى تكاملت مع وظيفته فى فترة تاريخية محددة.

ولن نكرر ما سبقت الاشارة اليه من تغيرات فى الوقائع الاقليمية، اكان ذلك على مستوى النظم السياسية، ام على مستوى النظم الاقتصادية داخل الوطن العربى، ولا التغيرات الاقليمية فيما يخص المشاريع المستقبلية لبلدان اخرى كتركيا ،وايران، واسرائيل بالدرجة الاولى، إن ننظر الى هذه التغيرات باعتبارها مؤثرة بدرجة كبيرة على وظيفة لبنان التى ارتبطت تاريخيا بوقائع اخرى سياسية- اقليمية وعالمية.

والاشارة الى فقدان الوظيفة او التقليل من اهميتها فى سياق التحليل هو التأكيد على العنصر الداخلى فى تركيب التحالفات السياسية فى لبنان، أى التقليل من اهمية العنصر الخارجى. واذا كان البعض يرى فى هذه العلاقة الراهنة مع سوريا مصادرة لمعادلة الدولة بما تعنيه من قرار سياسى فذلك لايشكل اختلافا عن القول بفقدان الوظيفه، أى ان قرار لبنان السياسى لم يعد ذا شأن فى المعادلة الاقليميه، وبالتالى السماح للعبة الداخلية بماهى نتيجة مباشرة للاقتصادى هذه المرة بأن تأخذ مجراها.

ولا شك ان هذه الوجهة فى التحليل تتأسس كما اشرنا سابقا على الاعتراف بالتغيرات التى هزت المنظومات الفكرية والايديولوجيات واعادت رسم الجغرافيا السياسية للعالم ومقاربة موضوع التحالفات السياسية ومستقبلها فى لبنان. وهى لابد ان تأخذ بالاعتبار وقائع المشهد

* لن اتوسع في هذه النقطة وأحيل القارىء إلى «المسألة اللبنانية خصوصيتها ،ومكانة العوالم الخارجية فيها- المتوسط فى الاستراتيجية الدولية» . دار الفارابى، بيروت ١٩٩٣.

السياسي الاقليمي والعالمي بما هو اتجاه لفك النزاعات، وبالتالي لحل المسألة الفلسطينية وانهاء الصراع العربي - الاسرائيلي، ووقائع المشهد الاقتصادى، بما هو عولمة الاقتصاد وفتح الحدود وتعميم آليات السوق وربط الاسواق المحلية بالسوق العالمية التى تتحكم فيها دول المراكز. ونحن نقرأ التطورات السياسية فى لبنان منذ ١٣ تشرين الاول ١٩٩٠ تاريخ اخراج الجنرال عون من القصر الجمهورى وانهاء التمرد ،على ضوء التطورات الاقليمية (عاصفة الصحراء نزول الجيوش الامريكية فى الخليج، مفاوضات السلام..) كنتائج فعلية لها فبعد عاصفة الصحراء وهزيمة العراق امكن انهاء التمرد فى لبنان. وبعد البدء بمفاوضات السلام، ودخول لبنان مرحلة السلم الاهلى وركوبه قطار المفاوضات، وفى ظل ظروف اقتصادية داخلية بالغة التعقيد، امكن لرفيق الحريرى وفى اتجاهات سياسية واقتصادية محددة، هى جزء من الرؤية السياسية الجديدة، للنظام العالمى. وبصرف النظر عن قبولنا او رفضنا لهذا الشكل او ذلك من الرؤى السياسية والاقتصادية، او قبولنا ورفضنا للمفاوضات، وبعيدا عن انحيازنا لهذا الشكل او ذاك من الادارة السياسية للبلاد، فنحن نرى أن مكونات المشهد الاقتصادى- الاجتماعى فى لبنان بدأت تأخذ اشكالا نافرة ولكنها مع ذلك شديدة التعقيد والتركيب، تتقاطع فيها اتجاهات الرفض والقبول بنسب متفاوتة.

هذا المشهد ينسجم مع المرحلة فى مستوياتها العالمية وما أنتجته من حوارات نوعيه، والاقليمية وما أنجزته من تمهيد للطريق نحو التسوية وما تعد به بعد ذلك، والمحلية، حيث تتخبط الاحزاب الوطنية منها أو الطائفية المحلية فى ازمة تبدو مستعصية على الحل. وفى هذه المرحلة التكوينية التى يعاد فيها تشكيل البنى والوظائف الخارجية للنظام اللبنانى المنهك والمفكك، يصعب التمييز بين الداخلى والخارجي. لذلك يبدو المشهد الداخلى ساكنا ،راكدا بينما تتناوب نتوءات الرفض والاحتجاج على توازنات الخارج ومعه، في عملية تركيز شديدة على الصراع مع العدو الاسرائيلى.

واذا كنا نعترف بأن الاساس الموضوعى للمسار الذى يندفع فية لبنان قد ترسخ خلال الحرب، حيث نسفت القاعدة المادية لدور لبنان ووظيفته السابقة (دور الوساطه، الخدمات المصرفية السياحة، الترانزيت) ووظيفتة كنافذة ليبرالية على عالم مغلق ومستند للعداء مع

اسرائيل فاننا نرى بوضوح ان هذاالمسار يتساند مع قوى اجتماعية وسياسية داخليه، هى الاخرى قد اكتسبت دورها وربما تشكلت بالكامل خلال الحرب وفى ظل التحولات النوعية التى عرفتها المنطقة والعالم.

ان الدلالات الاجتماعية لهذه الرؤية تتأسس على التغيير الذى اصاب التركيب الاجتماعى فى لبنان، ولعل الخراب الاجتماعى الذى أصاب الفئات الوسطى على نطاق واسع، الأجراء منهم بشكل خاص والحرفيين، وصغار رجال الاعمال والتجار واصحاب المهن الحرة، ذو دلالة فى هذا المجال. فالافقار ضيق حدود هذه الطبقة فنشأت على هوا مشها فئات طفيلية استطاعت فى الحرب تكوين ثروات طائلة فى الداخل والخارج عن طريق السمسره، والتهريب، والاتجار بالسلاح وفرض الخوة والاستيلاء على المال العام، وهذه الفئات تتقاطع مع السلطة السياسية الحالية عن طريق الثروة، وهى تشكل فى رأينا تحالفا عضويا فى الاتجاه السياسى الراهن بالرغم من الخلافات الثانوية التى يبرز فيها صراع المصالح اكثر ممايبرز فيها تصارع الاتجاهات السياسية وبالتالى فان السلطة تساندها الثروة تلعب وحيدة على الحلبة مشروعها الاقتصادى، أى محاولة اعادة بناء البنية التحتية لتكون قاعدة لانطلاقة اقتصادية قادرة على المنافسة، تستعيد دور لبنان السابق فى المنطقة، وهذا المشروع يقوم على قراءة سياسية لمستقبل المنطقة تعتبر ان التضاريس والنتوءات التى لا تزال تظهر على سطح الحياة السياسية فى منطقة الشرق الاوسط هى الى زوال، وان الصلح والتطبيع مع اسرائيل قد بدأ ولن يتوقف وان قطار الحل سيصل الى هدفه عاجلا ام آجلا. فى ضوء هذه القراءة، تبرز سوق الشرق الاوسط كركن أساسى من أركان المشروع، فلا بد من فتح الحدود امام البضائع والرساميل والتبادل الحر، وهذا يتطلب زوال مساحة العداء عن طريق التطبيع الثقافى وتبادل المعلومات والخبرات وبما ان ذلك هو شأن معمول به بين الدول العربية، فان ترجمة هذه الكلمات التى وردت فى كتاب شمعون بيريز (الشرق الاوسط الجديد) تعنى السماح لاسرائيل بالاندماج فى المنطقة لتصبح عضوا فاعلا وقائدا فيها ولها.

لكن المتفائلين فى لبنان، اصحاب المشروع يرون امكانية تقاسم الادوار مع اسرائيل، فلبنان يتشابه مع اسرائيل فى امور كثيره، فاسرائيل دولة صغيره، مواردها الاساسية هى الطاقة

البشرية التى تتجلى فى قدرة الانتلجانسيا وقطاعات التكنوقراط على مواكبة الصناعات المتقدمة او ما نسمية التكنولوجيا الطليعية Technologie de pointe ولبنان ايضا يمتلك طاقة بشرية كبيرة تستطيع ان تكون قاعدة أساسية لبناء قدرة تنافسية فى الشرق الاوسط ونحن نرى ان الموقف السياسى الداخلى وخاصة مواقف الانتلجانسيا والتكنوقراط (مهندسون، اطباء، محامون) ورجال اعمال ايضا يتأسس على هذا الفهم، ويضيف اليه افكارا حول امكانية توظيف العلاقة المميزة مع سوريا لصالح توسيع مساحات الاستثمار ومساحات الفعل الاقتصادى. وفى اعتقادنا ان هذه الرؤية تشكل الخلفية النظرية لهذا الموقف الحائر الذى تقفه شرائح مختلفة من المشروع فهى تارة معه، وتنظرعندئذ الى الفوائد التى يمكن ان يجنيها لبنان اذا استطاع ان يواكب التطورات الاقتصادية السياسية فى المنطقة، وهى تارة ضده، عندما تظهر فى الممارسة علامات الاقصاء الاجتماعى ومظاهر البؤس والافقار المتزايد للكثير من الشرائح الاجتماعية، والذى يبدو أنه احدى نتائج الازدهار الاقتصادى الموعود.

ولا نستطيع ان نفهم هذا الركود السياسى، وخاصة الفشل فى تجميع او اعادة تكوين معارضة ديمقراطية الابناء على هذه الرؤية، حيث اننا نرى تراجع السجال مع المشروع ، أى مشروع الشرق الاوسط اولا وخفوت الاعتراض على الاداء الحكومى ثانيا؛ وتبدو مساحات الانتظار تتسع وتتزايد، وتتزايد اعداد المستقيلين من السياسة والعازفين عن الانخراط فى نقاش ما يجرى حولهم.

ويكتسب المشروع قدرة ومشروعية، بقدر ما تتراجع مساحة النقد والاعتراض عليه فى الداخل، وبقدر ما تتزايد حظوظ نجاح مشروع الشرق الاوسط فى الخارج الاقليمى، وفى ظل هذه اللوحة المعقدة والمتشابكة، يبدو الفعل الاعتراضى الذى تمثلة الحركة الاصولية هو الآخر يفقد حريته فى الاعتراض والنقد، ونحن نرى ان لهجة النقد للمشروع بما هو مشروع اقتصادى خافتة الى حد كبير، بينما الذى يتصاعد خطابا وممارسة هو العداء للصهيونية، وفى لبنان يبدو التقاطع فى المصالح والتحالفات ما بين قوى هذا المشروع والحركة الاصولية ظاهرة للعيان، ولعل الموقف الملتبس للحركة الاسلامية من الشركة العقارية والاوتستراد العربى (الذى سيصبح قريبا الاوتوستراد الذى تحدث عنه بيريز أى يصبح الاوتوستراد الشرق اوسطى باعتباره

سيخترق اسرائيل باتجاه بلدان الشرق الاوسط الاخرى)، يعبر عن تناغم اكبر ما بين الحركة الاسلامية والمشروع الاقتصادى الذى ترتسم معالمه فى المفاوضات المتعددة الاطراف وفى المفاوضات الثنائية بين الدول العربية واسرائيل.

اذا كان نجاح مشروع الشرق الاوسط كاحد السيناريوهات التي تعد للمنطقة محتملا وممكنا ويمتلك حظا وافرا من النجاح، فان الركود السياسى آيل الي تزايد، ولا شك ان استخدام تعبير الركود السياسى ينتمى الى قراءة سياسية مختلفة تعطى الاولوية للسياسى وتتابع تراثاً امتد منذ بداية عصر النهضة حيث ابتدأت رحلة السياسة مع استعادة كتاب السياسة لارسطو، كتتمة للمحاولة النهضوية بالعودة الى اليونان كما عادت كل الفنون والآداب قافزة فوق قرون طويلة هى القرون الوسطى، فالركودالسياسى لا ينتمى الى لغة العصر، حيث تغيب السياسة فى ثنايا اولويات اقتصاد السوق. ومهما كانت صحة الادعاءات المتعلقة بالفصل بين السياسى والاقتصادى الا ان الملاحظ ان السياسة هنا لا تؤخذ بمعناها الارسطى ولا بالابعاد التى اكتسبتها مع «الامير» لمكيافلى، بل هى السلطة، اجهزة وادارة، وهى بهذا المعنى ضرورة موضوعية لادارة الثروة، وهنا تكتسب فكرة تحالف السلطة والثروة كامل قوتها، وتستعيد السياسة دورها باعتبارها فى خدمة الاقتصادى ولكنها ايضا إحدى نتائجه. اليس ذلك ما حصل ويحصل فى لبنان؟ فالاولوية المعطاة للاقتصادى تجعل من معادلة الثروة والسلطة اساسا لكل تحليل، ولعل تفاصيل المشهد العالمى بما يقدمه لنا من تجليات لهذه المعادلة يدعم هذه الرؤية (ظاهرة برلسكونى فى ايطاليا ،كارلوس منعم فى الارجنتين.. وغيره) ولعل تفاصيل فضائح فساد السلطة السياسية فى الغرب تشير الى منحى آخر فى العلاقة بين الاقتصادى والسياسى:هكذا أدى اسقاط حكومة عمر كرامى فى ٦ أيار ١٩٩٢ إلى إعادة ترتيب العلاقة ما بين الاقتصاد والسياسة فى لبنان دافعابالاقتصادى الى الواجهة. ويؤخذ الاقتصادى هنا، ليس بمعناه الكلاسيكى باعتباره قائما على قوى الانتاج، بل باعتباره قوة رأس المال المالى. والحاق السياسى به هنا معناه تسخير السياسة لخدمة رأس المال هذا:هكذايغيب العقل السياسى عن المسرح الفعلى، وتبرز السياسة. وغنى عن القول ان الحركة السياسية تقوم على قوى اجتماعية محددة تجد مرجعيتها في الفهم الكلاسيكى لمعنى السياسة. ويتطابق هذا الفهم

مع الحالة اللبنانية الخصوصية حيث تبدو السياسة الآن محصورة فى كيفية ادارة الشأن الاقتصادى فى البلاد، وتغيب بذلك السياسات الاجتماعية عن اهتمام رجال الحكم والادارة السياسية.

ونرى ان «الخصوصية» اللبنانية وظروف الحرب قد لعبت دورا كبيرا فى مجال تحالف الثروة والسلطة فالهجرة اللبنانية كأحد مكونات البنية المجتمعية اللبنانية، والتهجير اثناء الحرب، اديا الى تكوين ثروات كبيرة فى الخارج، كما ان قوى الحرب تنامت ثرواتها فى الداخل من جراء الاتجار بالسلاح وتهريب المخدرات ومصادرة الاموال العمومية. ومع حلول التسعينات وبداية السلام الاهلى، كانت ثروات الخارج بحاجة للعودة الى الوطن تحت ضغط التغيرات المأساوية فى بلدان الاغتراب وخاصة افريقيا والخليج، وتقاطعت حاجة هذه الثروات الخارجية والداخلية مع ظروف دولية واقليمية فرضت السلام فى لبنان، واذا كانت قوى الحرب قد دخلت التسوية السليمة فى لبنان من الباب الضيق فى بداية الامر، فانها لم تلبث ان استولت على السلطة فى مرحلة لاحقة عبر تحالفها مع الثروة .ونستطيع ان نرى بوضوح العلاقة الوثيقة بين السلطة السياسية والاثرياء الجدد فى لبنان. ولعل هذا يفسر الاداء السياسى الجديد للحكم والذى يتناقض مع الاعراف التاريخية اللبنانية، القائمة على توزيع الحصص بين امراء الحرب وامراء الثروة.

فى هذا المشهد، يبرز دور رجال الاعمال والبنوك والمقاولين.. والتكنوقراط (مهندسين ومحامين واطباء واعلامين) كعناصر اساسية لدفع عملية الانتاج الخدماتى(سياحة مؤسسات مالية، وايضاصناعات معلومات واعلام) وهى جوهر مشروع اعادة الاعمار والتصورالحالى لدور لبنان الاقتصادى.

ونحن نرى التحاق التكنوقراط بهذا القطار حتميا وليس فقط محتملا، خاصة فى ظل سيادة مفاهيم سقوط الايديولوجيات وقتل البدائل، وتعميم أفكار البراغماتية والمصلحة الشخصية وتسويقها، ويرتب هذا الالتحاق فراغاً هائلاً فى الساحة الاجتماعية ويستبعد الى حين تبلور أطر سياسية، تواجه مشروع تحالف الثروة والسلطة او الحد منه، إنها صورة متشائمة لوضع تبدو حظوظه من النجاح كبيرة. ويتأسس هذا النجاح على حالة اقليمية وعالمية تدفع

باتجاهه وتعيد تركيب اقتصاديات المنطقة واساليب استتباعها.

هل نحن امام قدر محتوم؟ اليس هناك مشهد آخر محتمل؟

عالم بعد الحداثة، او ما بعد المجمع الصناعي تحكمه فكرة الاحتمال، واذا كانت الحداثة قد الغت الإلهي لتحل مكانة الوضعي، فان هذا الوضعي الذى تحول بدوره الى حتمي قد انهار تحت ضربات الفشل المتتالية. ليس هناك من حتمية مطلقة، ولعل المصادفة/ الضرورة التى تحدث عنها ماركس تؤكد ان اجتماع العناصر الضرورية لمشهد ما لا تؤدى اليه فقط بل من الممكن ان تؤدى الى نقيضه. الم يكن هذا هو جوهر فكرة تدخل الوعى وتبرير مفهوم التنظيم السياسى؟

مشهد آخر محتمل تتناثر عناصره فى طيات المجتمع اللبنانى، يسار مأزوم يقوم على بقايا احزاب هرمة تناثرت اجزاؤها عبر انشقاقات متتالية، قوى ديمقراطية مشتتة تشكلت وانبثقت فى سنوات الستين، دمرتها التجربة السياسية الماضية، ولكنها لا تزال تحتفظ بذلك الحنين الى وطن ودولة، وطن يكون سقفا لحماية موارد الامة وكرامة افرادها، ودولة ترعى حقوق المواطنين وشئونهم الاجتماعية والسياسية. لكن هذا الجيل، الذى يتراوح اليوم فى منتصف العمروما بعده يتأرجح فى منتصف الطريق ما بين المشروع المعد للبنان والمنطقة ونقيضه، واحتياجاته المتتالية وسيادة الفكر الطائفى ادت به الى هذه المراوحة. ولعل دوائر الحوار التى انتشرت فى بيروت والمناطق اللبنانية والتي ادارها ابناء هذا الجبل، ثم ما لبثت ان توقفت، تؤكد هذه المراوحة، فهو فى درجة معينة من الرفض لكنه رفض لا يكفى للعبور نحوانتاج البدائل. ولا نستبعد عوائق اخرى تقوم فى وجه التنظيم،ربما كان اهمها غياب العمق النظرى والايديولوجى فى المستوى الاقليمى والعالمى.

الى هذه العناصر، أى الاحزاب والقوى الديمقراطية المشتتة، نضيف البرجوازية التقليدية التى كانت حتى بدايات الحرب تشكل القوة الاقتصادية المقررة فى حياة لبنان السياسيه، ونقصد بها كبار التجار واصحاب البنوك والصناعة والاقطاع السياسى التقليديين، هذه القوى أصيبت بضربات جدية أثناء الحرب رغم أن البعض منها قد تكيف مع متغيرات الحرب فتحول اميرا لها وبها.

ويبقى العنصر الاكثر وضوحا فى هذا المشهد الممانع ، وهو الحركات الاصولية، هذه الحركات التى تبنى ممانعتها، فى مستويين، مستوى الوقائع مستخدمة عناصر الفشل للمشروع اليساري، ومستوى التاريخ حيث يتم توظيف عناصر التناقض الثقافى مع الغرب ومع اسرائيل. ونحن نرى ان المستوى الاول، أى توظيف عناصر الفشل يلتقى مع المشروع الكمبرادوري للمنطقة برفض الماضى القريب جملة وتفصيلا، ولكنها تتفارق معه على أرضية الصراع الثقافى مع الغرب. ويبدو الفصل المتعسف بين السياسى والاقتصادى والثقافى الذى يرافق اتجاهات العولمة ويسود ادبيات التحليل السياسية مجالا رحبا لاجراء التكيفات الضرورية على مواقف هذه الحركات من المشروع، فيسمح لها بالتالى بالموافقة على المستوى الاقتصادى كما اشرنا سابقا مع الاحتفاظ بالرفض الثقافى الذى يميل إلى التناقض شرق - غرب، والاحتجاج الاجتماعى الذى يميل إلى السياسة، ولعل الخصوصية اللبنانية في هذا المجال تمنح الممارسة العملية للحركات الاصولية اشكالا محددة، تتيح لها مثلا المشاركة في تحالف السلطة والثروة (دخول ممثليها البرلمان وتحالفهم الضمنى وفي بعض الأحيان العلنى مع السلطة) دون ان تفقدها القدرة على مواصلة الخطاب السياسى المعارض للمشروع السياسى للمنطقة، وخاصة مشروع السلام مع اسرائيل.

ربما كان هذا الموقف هو على المستوى النظرى تفسيراً لهذا الضعف الذى يعترى مشروع المعارضة السياسية في لبنان. فبالرغم من تصاعد لهجة الاحتجاج والعنف ضد العدو الاسرائيلى، فإن لهجة النقد والاعتراض على الخطط الاقتصادية والاجتماعية تبدو في ادنى مستوياتها وبالتالى فهى لا تقدم أى دعم حقيقى لتظهير المشهد الثانى وهو مشهد بناء المعارضة السياسية.

هذه الحالة من الوهن، والاضطراب والفوضى التي تبدو عليها عناصر المشهد الثانى، تجعل من احتمالات نجاحه أمرا مشكوكا فيه في المدى المنظور وتتضاءل احتمالات نجاحة في ظل الانحلال وفساد اجهزة السلطة والتلاعب بالقوانين المستشرى حاليا. كما ان حالة الوهن هذه تساهم بصورة فعالة في خلق وتدعيم فرص النجاح للمشروع الأول.

الفصل الثانى

تاريخية التركيبة : توازنات وأدوار



لم يعرف لبنان*، منذ نشوئه سنة ١٩٢٠، تغييرا جذريا، طويلاً، في الصيغة التقليدية لبنية السلطة السياسية. فالأسس التي حكمت فكرة ولادة لبنان الكبير ظلت تتحكم، بنسب متفاوتة من مرحلة إلي أخرى، بمجمل حياته السياسية، ومن ثم الاجتماعية، حتى زمن قريب. لم يتبدل مبدأ الصيغة الطائفية للحكم والادارة منذ القرن التاسع عشر ونظام قائمقاميتيه، ولا طرأ تغيير جدّى في تركيب القيادة السياسية للبلاد منذ بداية الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، حتى اننا نجد اليوم في السلطة غالبية من الورثة المباشرين للرجال الذين حكموا لبنان لعقود عديدة مضت.

في المقابل ظل الحراك الاجتماعى، حتى أوائل السبعينات، «مضبوطا» بسقف اللعبة السياسية - الطائفية، اياها. وظلت قوى المعارضة المختلفة، على المستويين الاجتماعى والسياسى، دون القدرة على خرقه واستقطاب فئات اجتماعية واسعة في الصراع من أجل بناء نظام جديد، اكثر توافقا مع المبادىء العصرية للحكم والدولة، واكثر قابلية للتطور، واستجابة لضرورات التوازن الداخلى.

هذا الثبات في البنية اللبنانية لا يعنى انها لم تعرف أى تغيير. بل يعنى ان التغيير لم يطل المرتكزات الرئيسية التي قام عليها كيان «لبنان الكبير». توسع التطور الرأسمالى، دون شك، افقيا وعموديا، وتطورت وظيفة لبنان التجارية والمالية في تقسيم العمل اللاحق، دولياً واقليميا، ونالت البلاد استقلالها عن فرنسا المنتدبة، وتغيرت علاقة القوة بين البرجوازية الصاعدة بقوة والفئات الاكثر تقليدية، من اقطاع وشبه اقطاع، على ان كل هذا لا يشكل أكثر من تعديل، تغير في الكم، في الأسس التي تشكل عناصرالاستجابة لتحديات التحديث وبناد الدولة العصرية.

والدليل الأبرز على جمود هده الأسس، وضآلة قابليتها التاريخية على المواجهة، هو الانفجار الهائل الذى شكلته الحرب الأهلية الطويلة ١٩٧٥ - ١٩٨٩. فالجانب الداخلى من

* يستند هذا الفصل المكثف إلى خلاصات وحصلات فى عدد من الكتابات التاريخية. راجع فى نهاية الفصل ثبتاً ببعض ماكتب فى هذا المجال.

هذه الحرب هو صورة عن عجز البنية السياسية القائمة عن احتواء الحراك الاجتماعى الجديد، ايجاد توازن آخر بين الفئات الصاعدة والمستقرة يسمح للنظام بالاستمرار.

النظام السياسى المستند على حكم زعماء الطوائف السياسيين - بالدرجة الأولى والدينيين - بدرجات كثيرة وراءهم - شكل الخلفية الثابتة لحركة ابطال المسرح الدرامى اللبنانى: صراعات القادة تندرج تحت عنوان زيادة الحصص والاسهم في السلطة، وصراع الفئات الشعبية من أجل التغيير الديمقراطى، الجذرى، يتواجه بموقف موحد من القادة عنوانه توازن الطوائف.

وقد انتجت هذه اللوحة صيغا عجيبة من التوازن القائم على الرفض المتبادل، حيث عززت القيادة المسيحية فكرة «الخوف» على المسيحيين، وبالتالى فكرة عدم المساس بالمواقع المميزة التي تشكل ضمانة ضد هذا الخوف. وعززت القيادة المسلمة فكرة «الغبن» اللاحق بالمسلمين نتيجة رغبتها في مزاحمةالطرف الآخر المستأثر بالمواقع الحساسة في الدولة، ولكن ما ان يخضع أساس هذا المنطق للتشكيك حتى يلتقى المتناقضون، فجأة، للدفاع عن الصيغة، والخصوصية، و«لبنان ذى الجناحين» أى المسلم والمسيحي. وكأن مجرد وجود وتلاقى طوائف مختلفة هو ميزة لبنانية فريدة.

لقد صاغت القيادة الطائفية ايديولوجيتها، المتناقضةفي الشكل والمتناسقة في الجوهر، من صلب تناقضها ذاته. وجعلت هذا التناقض أداة دفاعها في وجه التغيير العلمانى، الديموقراطى، فكل طرف منها يقدم نفسه مدافعا عن «رعية» يضطهدها الآخرون، وكلهم يبررون دفاعهم عن سلطتهم المشتركة، التي هى نظام قادة الطوائف، بحجة المحافظة على الدولة، الكيان، والخصوصية، والتعدد. وهنا تجدرالاشارة فعلا إلي ان التعددية السياسية في لبنان عكست مصالح متنوعة، اقتصادية وسياسية، كما عكست تطلعات، ومخاول، وعلاقات كان للألوان الطائفية أثر ذو شأن فيها، ولكن بين الدفاع عن التعددية السياسية وتقييم التنوع الطائفى كأحد العناصر المساعدة له والمشكلة تاريخيا وبشروط محددة، وبين الدفاع عن الخصوصية الطائفية واعتبارها الركيزة السياسية الأبدية لهذه التعددية هناك

فرق شاسع، الخيار الأول يثبت الهدف ويظل منفتحا على تطويره وتعميق مضامينه الديموقراطية، في حين ان الثاني يجعل من احل العوامل الظرفية «هدفا» يحل محل الهدف الأساسي، ويغلق نوافذ المستقبل على ثبات الحاضر.

الاعشاب المريضة التي نبتت على خرائب الحرب اللبنانية هي امتداد لتلك الجذور التي تكون بعضها في بنية تاريخية، وانغرس بعضها الآخر في تلك البنية من الخارج. وبسبب هشاشة البنية، وموقع لبنان، وهامش صغير من استقلالية لامارة تكونت في جبله منذ قرون، كان ولا يزال لتناقضات القوى الخارجية وعلاقاتها دور بالغ الأهمية في حياته. والمنعطفات الأساسية في تاريخه الحديث هي مرآة تعكس بوضوح ساطع مستوى التداخل بين فعل القوى الخارجية والداخلية، واعتمادها المتبادل بعضا على بعض. الأمر الذى غالبا ما حور الصراعات السياسية، وأهدافها، وغالبا ما عطل مفهوم المصلحة الوطنية العليا، وجعل فكرة التقدم والتطور تصطدم بالاسمنت المسلح لايديولوجيا «الكيان» التبريرية، والمحافظة، والمتخلفة. ولعل احدى الخصوصيات الحقيقية لبنان هي ان كل محاولة لتغيير الواقع، تدفع وتستنفر مرة واحدة، كل اثقال الماضي وقواه، وحساسياته. فينطلق المكبوت ليصبح حصن المواجهة الأول ضد المستقبل.

فكرة المنشأ وصيغتها المعدلة

١ - ولد لبنان نتيجة انتصار فرنسي مزدوج في الحرب العالمية الأولى: انتصار علي تركيا وعلى الحركة الاستقلالية العربية التي ساندتها بريطانيا في البداية، ثم ما لبثت ان خذلتها وساهمت في دحرها بعد الحرب. سنة ١٩٢٠ أعلن الجنرال غورو، قائد القوات الفرنسية في الشرق، دولة لبنان الكبير بحدودها الراهنة تقريبا (سلخت اسرائيل وضمت لنفسها بعض القرى اللبنانية بعد سنة ١٩٤٨). هذه الدولة لم يكن لها وجود من قبل ككيان سياسي. فالمناطق التي ضمت عمليا إلى منطقة جبل لبنان ذات الوضع الخاص، كانت، خلال قرون عديدة، أقضية تابعة لولايات عثمانية مختلفة. كما ان كل الدول العربية التي نشأت عن الحرب، وخصوصا عن اتفاق سايكس - بيكو، المثبت في سان - ريمو، لم

تكن خلال العهد العثماني إلا ولايات متحركة المراكز والمرجعية المباشرة. وبالتالي جاءت ولادة لبنان وسوريا كترسيم للحدود الفاصلة بين مناطق الانتداب الفرنسي والانكليزي، وليس كعودة إلي أية صيغة عرفها تاريخ المنطقة - من هنا القلق الطويل الذي ساور القوى المتنفذة في لبنان ودفعها للبحث عن مشروعية تاريخية للكيان اللبناني بلغت حد الاسطورة، كأنما التاريخ هو الذي يمنح الحاضر مصداقيته وحقه في الوجود.

ثلاثة مواقف رئيسية كانت تتفاعل وتتصارع قبيل تكوين لبنان الراهن وفي العقدين الأولين من عمره:

الأول، والأقوى هو الموقف الفرنسي. فقد تحقق الحلم الذي داعب الاستعماريين الفرنسيين خلال القرن التاسع عشر، وأصبح لفرنسا موقع نفوذ مهم على الساحل الشرقي للمتوسط، واتخذت عملية ربط الاقتصادين السوري واللبناني بالاقتصاد الفرنسي صيغة مباشرة، لاعقبات أمامها تقريبا.

وفي حين كانت الاستراتيجية الفرنسية تجاه سوريا تقوم على اضعافها وتفكيكها (وهو ماحاولته في أكثر من صيغة)، نظراً للمقاومة الواسعة التي واجهت الانتداب، كانت هذه الاستراتيجية تجاه لبنان تقوم على تعزيز دوره، وتقوية مواقع حلفاء فرنسا التقليديين فيه. وكان المسيحيون الموارنة هم القوة الاساسية الحليفة لفرنسا، منذ ان بدأت القوى الغربية تسعى إلى تقاسم ميراث السلطان العثماني المريض، ويبحث كل منها عن سند داخلي يتعاطف مع مشروعه، ومنذ أن كان الموارنة، وقبلهم الدروز، يحكمون الجبل اللبناني بهامش من الاستقلالية، ويتكئون على الغرب في مواجهة السلطنة المتربصة دائماً بهذه الاستقلالية الهشة.

وهكذا توافقت المصالح الأساسية، في شروط مؤاتية، لتكون القيادة السياسية اللبنانية حاملة لمشروع فرنسا وأداته الداخلية المناسبة. في المقابل كان علي فرنسا ان تساعد في ترسيخ فكرة لبنان المسيحي وتروجها، وتكسبها مشروعية دولية. على أن تظل هذه الفكرة دون مستوى استعداء المسلمين بصورة مكشوفة وفجة.

الموقف الثانى، كان موقف الاكثرية المسلمة التى ظلت تحنّ إلى فكرة الدولة العربية المستقلة التى جسدها خلال ايام معدودات حكم فيصل فى دمشق وقبله ثورة والده، شريف مكة، في الحجاز. وقد كان الانتداب الفرنسى ضربة مزدوجة لهذا التيار. فهو، من جهة، منع تحقيق الاستقلال العربى الطابع الذى رغبت فيه وقاتل بعضها من أجله، وكرّس، من جهة أخرى سيطرة المسيحيين، المدعومين من قوة عظمى آنذاك، هى فرنسا، على السلطة في لبنان.

ورغم أن هذا التيار، الاسلامى أساساً، ظل يشكك بالكيان اللبنانى، ويرفضه، ويدعو إلى الوحدة السورية حتى سنوات ماقبل الاستقلال، أى أواخر الثلاثينات، إلا أن القيادات الاسلامية - العائلات السنية النافذة، فى بيروت وطرابلس خصوصاً - بدأت تنخرط تدريجياً فى مؤسسات الدولة الناشئة، وتشكل من خلال مواقعها الجديدة شبكة مصالح وعلاقات ستنعكس تغييراً جذرياً فى موقفها من الكيان.

الموقف الثالث ، الأقل أهمية وتأثيراً بين المواقف الثلاثة، كان موقف بعض المتطرفين من دعاة الوطن المسيحى» الذين رفضوا فكرة «لبنان الكبير» من موقع العزلة والصفاء الطائفى. فقد كان تكبير جبل لبنان، بنظرهم، عملية اغراق للموارنة، تخصيصا، والمسيحيين، عموماً، فى اكثرية اسلامية ستنازعهم السلطة عاجلاً أم آجلاً. وقد اصطدم هذا التيار بجوهر مشروع فرنسا القائم على تعزيز دور النواه الحليفة لها فى لبنان، وتوسيع رقعة حكمها، كما اصطدم بمناخ قومى من المطالبة بالانضمام شكلته اكثرية مسيحية في المناطق التى اضيفت إلى الجبل. لذلك لم يجد مشروع لبنان المصغّر، ذى الأغلبية المسيحية الساحقة، سبيلاً إلى التحقق العملى، ولكنه ظل، فى المقابل، احتياطاً ايديولوجياً يسعى إليه عتاة العزلة فى اللحظات المتأزمة.

٢ - السؤال الأساسى الذى طرحته المرحلة اللاحقة هو: كيف تحول لبنان من كيان مصطنع، نشأ وفقاً لمصالح فرنسا فى الشرق العربى، بنظر قسم مهم من اللبنانيين، إلى وطن معترف به من قبل الغالبية الساحقة من ابنائه؟ وبالتالى كيف أصبح شعار لبنان

المستقل بديلاً لشعار الوحدة العربية، لدى البعض، ولشعار لبنان المرتبط بفرنسا، لدى البعض الآخر؟

الجواب متعدد الجوانب لأنه يطال خيارات كبيرة في جميع مستويات الحياة في تلك المرحلة، منها ما يرتبط بالعلاقات مع العرب الآخرين، ومنها ما يتعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي، ومنها، أخيراً، ما يطال طبيعة النظام والعلاقات بين الطوائف، أو بين قادتها.

* مع هزيمة الثورة السورية، بانتقاضاتها المتعددة، وصمود الحالة المناهضة لانكلترا في مناطق انتدابها، بدا وكأن السيطرة الغربية على المنطقة قد استتبت لفترة طويلة. فأخذت القوى المحلية المشاركة في السلطة في البلدان العربية المختلفة تتصرف على أساس الوضع القائم، وانخرطت في علاقات تزداد رسوخاً مع الانتداب، وشكلت اسواقها واقتصادها في روابط وثيقة مع رساميل الدول المنتدبة، وفي عملية تكيف ذاتي مع المصالح الاقتصادية الفرنسية والانكليزية.

هذه السياسات البراغماتية القطرية شاركت فيها البرجوازيات العربية والقوى الحاكمة بنسب متفاوتة، ولكنها شاركت كلها من دون استثناء. الأمر الذي جعل مفهوم القطر - الوطن صورة طبيعية في اذهان الناس عن بلدانهم. وبالتالي شعرت قوى أساسية كانت تطالب بالوحدة العربية بأن هذا المطلب أصبح بعيداً جداً، لا بل مسدود الآفاق. فانتقلت من المطالبة الطموحة بالوحدة إلى الاكتفاء بصيغة الوطن المرسوم، مضيفة اليها مطلب الاستقلال الوطني. وقد كان المقال اللبناني، في أواخر الثلاثينات مشهداً نموذجياً عن تحول المواقف. فالقيادات السياسية الاسلامية، التي استعصى عليها شعار الوحدة مع سوريا، تحولت إلى القبول بالصيغة اللبنانية مكوهة أو راغبة، من دون أن تتخلى، بأكثريتها، عن المطالبة بالاستقلال.

* على أن انسداد الافق أمام مشروع الوحدة، بوصفه الجانب السلبي في العملية، لا يكفي لتفسيرها. فهناك جملة من المؤثرات التي كان للقيادات والنخب السياسية

والاقتصادية في لبنان فعل مباشر في تبلورها. فسلطة الانتداب وضعت أسس نظام برلماني، تمثيلي، ودستوراً، وقوانين هي، من دون شك، ركيزة لاستمرار نفوذ فرنسا، ولكنها سمحت في المقابل، بولادة حياة سياسية ديمقراطية نسبياً، وأوجدت طبقة لبنانية حاكمة متنوعة الخيارات. في البداية كانت كل الخيارات مضبوطة بسقف المصالح الفرنسية. ولكن ما أن تعزز الوضع الداخلي لبعض هذه القيادات واطمأنت إلي قدرتها على إدارة مصالحها في الحكم، وما أن نشأ توازن دولي ملائم لتطلعاتها، حتى بدأت تنفك تدريجياً عن فرنسا، ويرتفع صوتها الاستقلالي في وجهها. علماً بأن القوى الاستقلالية النافذة لم تكن ترى في الاستقلال قطيعة مع المصالح الاستعمارية، بما فيها الفرنسية، وإنما إعادة توجيهها، وإدارتها، من موقع انفراد هذه القوى بالسلطة، ووفق رؤيتها هي لمصلحة دولتها وعلاقاتها.

* في السلطة وحولها اكتشف زعماء الطوائف اللبنانيون بعضهم، ورسموا حدود تناقضاتهم وإمكانيات توافقهم، ولقاءات مصالحهم. المسيحيون بينهم اطمأنو إلى أن اندادهم المسلمين لا يشكلون خطراً على رؤيتهم للكيان وشبكة مواقعهم ومصالحهم فيه. والمسلمون تيقنوا من أن الهيمنة المسيحية المدعومة من فرنسا لن تكون استئثاراً شرعاً، وسيترك لهم، دون شك، مجالاً كافياً لممارسة دور في القرار المركزي، بالاضافة إلى مواقع تزداد قوة في طوائفهم المختلفة. هناك اذا مكان يتسع للجميع، ومقاعد الصدارة لن تمتلئ كلها بقبعات من الطراز ذاته. فأحد المحاور الأساسية للسياسة الفرنسية في لبنان هي مد اليد لزعماء كل الطوائف، وتقديم كل الضمانات الضرورية لهم.

وكان هذا الشعور قوياً بصورة خاصة في الأطراف، حيث القيادات التقليدية، الاقطاعية وشبه الاقطاعية، لا تستند إلا الى ولاء طائفي عشائري. وهي تحس بضعفها وتعرضها ازاء المركز المديني (البرجوازي وذي السمة المسيحية الغالبة) القائم على علاقات اقتصادية واجتماعية أكثر عصرية. ان اطمئنان هذه القيادات الطرفية إلى حدود المنافسة من جانب قيادات المركز، وإلى استمرار نفوذها في مناطقها «شبه المغلقة على الآخرين»، جعلها تنخرط في علاقات الكيان الجديدة بصورة تزداد فيها نسبة الرغبة والجرأة، والندّية يوماً

بعد يوم.

* شهد الاقتصاد اللبناني خلال مرحلة الانتداب عملية مزدوجة على المستوى الاكثر عمومية. فمن جهة تعمقت علاقات التبعية بالاقتصاد الفرنسي، فربطت العملة السورية واللبنانية بالفرنك، وتكثف دخول الرساميل والشركات الفرنسية إلى السوق اللبنانية، وأصبحت فرنسا المصدّر الأول إلى لبنان وسوريا في جميع الميادين. ومن جهة ثانية، عرف هذا الاقتصاد مزيداً من التوسع الرأسمالي افقياً وعمودياً، على مستوى بناء السوق الداخلية التي دخلت ضمنها مناطق جديدة مهمة اقتصادياً خاصة لجهة الانتاج الزراعي، وترافق هذا التوسع مع تحديث في وسائل الانتاج في الصناعة والزراعة، وخاصة في ميدان التجارة والترانزيت والخدمات والمؤسسات المالية.

وقد شكلت تلك المرحلة دفعاً قوياً للدور الذي بدأ يلعبه لبنان في المنطقة منذ القرن الماضي، وعلامة على طبيعة التخصص الذي سيصير اليه في التقسيم الجديد للعمل: الدور المالي والتجاري والخدماتي. وكان من شأن هذه الوظيفة الاقتصادية ان طغت على البرجوازية اللبنانية الصاعدة شخصية التاجر - المرابي مع كل ما يستلزمه ذلك من وسائل. وحتى الصناعيون اللبنانيون الكبار كانوا، في الوقت نفسه، تجاراً أو أصحاب مؤسسات مالية وخدماتية.

لقد أدى التوسع الرأسمالي، ضمن اشكال التبعية المباشرة، وضمن خصوصية تقسيم العمل بالنسبة للبنان، إلى نتائج اجتماعية وسياسية متناقضة. فهناك عملية توحيد للبلاد على قاعدة بناء سوق داخلية موحدة، يصاحبها حكماً عملية تمدين كثيفة، ونشوء فئة وسطى ضرورية لجهاز الدولة الجديدة وللقطاع الخاص الآخذ في الاتساع. وهناك أيضاً استقطاب واضح بين مركز استعماري وطرف مستعمر تزداد تناقضاته مع فرنسا المنتدبة، وتتسع القاعدة الاجتماعية لهذا التناقض فتشمل قوى عديدة، بما في ذلك قوى من صلب النظام ذاته. وهناك، في المقابل برجوازية كبرى حديثة منبثقة من تطور العلاقات الرأسمالية، على مستوى الداخل اللبناني والعلاقات اللبنانية العربية، وحامله لمشروع

سياسى جديد لن تتضح ملامحه إلا مع تصاعد الموجة الاستقلالية فى البلاد . وسيستند هذا المشروع إلى تسوية داخلية تعدل فى توازن القوى الطائفية السابق، وإلى خيار استقلالى وجهته الاساسية رفع السيطرة الفرنسية المباشرة، من دون أن يبلور أى رؤية جديدة للعلاقة اللاحقة معها أو مع الغرب عموماً.

* هذه السوق المغرية شهدت دخولاً جديداً لقوة لبنانية كبيرة هى البرجوازية السنّية، ذات الامتداد العربى العميق، والحضور الهام فى المدن اللبنانية الكبرى، بخاصة بيروت. لقد كان من المستحيل أن تظل هذه الشريحة الاجتماعية طويلاً خارج لعبة الكيان، خاصة وأن وجوده يزداد واقعية ومشروعية، وتكتسب صيغة الدولة فيه مزيداً من الحضور والقوة.

وكانت استمالة هذه الشريحة حاجة ماسة لفرنسا ايضاً. فهى تريدها وسيطاً مقبولاً فى العالم العربى الاسلامى، الذى ابتعدت فرنسا عنه منذ فشل الحملة المصرية، من جهة ، وتريدها شريكا لبنانيا داخليا إلى جانب الحليف المارونى الاساسى. إلا أن قبول القيادات السنية بالكيان اللبنانى، واستعدادهم للمشاركة فى إدارة شؤونه ظل مترافقاً مع رفضهم للانتداب. وما كانوا ليطمئنوا إلى الشراكة الداخلية لو لم ينهض تيار قوى داخل الطائفة المارونية يشاطرهم ميلهم للتخلص من الانتداب واقامة دولة لبنانية مستقلة.

وقد اتخذ دخول هذه الفئة فى الحياة الاقتصادية والسياسية قوة مضاعفة نظراً للدور الاقتصادى الهام الذى لعبته بيروت، بوصفها المركز التجارى الأول في مناطق السيطرة الفرنسية فى الشرق، وموقع الثقل الادارى والسياسى، ومقر المفوضية الفرنسية. وكذلك نظراً لأن المدن اللبنانية بدأت تشكل نقاط استقطاب لهجرة داخلية مكثفة.

* كان عقد الثلاثينات بداية مرحلة نشاط سياسى بارز، ومن طراز لم تألفه الحياة السياسية التقليدية، بل يمكن القول أنه بداية الحياة السياسية الحديثة، علي مستوى المجتمع كله. الاحزاب السياسية، والائتلافات البرلمانية، والتيارات تتشكل بوفره، وتتداخل فيها التأثيرات الايديولوجية والسياسية، كما تتوزع الميول والمرجعيات الداخلية والخارجية. التيار الموالى لفرنسا يأتلف فى «كتلة وطنية» ذات صبغة مارونية حاسمة، فى حين يجتمع

معارضو الانتداب فى «كتلة دستورية» متعددة الطوائف، مع غلبة فيها لتحالف مارونى - سنى جسده لقاء زعيمين قويين، بشارة الخورى ورياض الصلح، أول رئيس للجمهورية اللبنانية المستقلة وأول رئيس حكومة لها على التوالى. التعبيرات الطائفية فى الاوساط الاجتماعية الدنيا والمتوسطة تبلورت بدورها فى احزاب مغلقة تقريباً على طوائفها. وإن يكن بعضها تأثر بتنظيمات خارجية شبه عسكرية، الا أنها كانت جميعها فى صف المطالبين بالاستقلال. إلي جانب كل هذا نشأت احزاب وهيئات وتيارات ترفض الانقسامات الطائفية وتدعو إلى نظام علمانى فى دولة مستقلة. وكانت الخيارات الايديولوجية لهذه الاحزاب شديدة البعد احياناً، وصولاً إلى التناقض الكامل، كما الحال بين الحزب الشيوعى الذى اصبح جزءاً من الكومنترن في بداية الثلاثينات والحزب السورى القومى الاجتماعى الذى استمد من الفاشستية أساس فكره، وتنظيمه، وسياسته، وكلاهما عقائدى، علمانى، ومناهض للانتداب الفرنسى.

* لم تقتصر الحيوية الاجتماعية على النشاط السياسى المباشر. فالفئات الدنيا الكادحة، والطبقة العاملة أساساً، بدأت تتأثر بأفكار الاشتراكية، وتتفتح علي مثيلاتها فى العالم، بما فى ذلك فرنسا. كما بدأت تعى وضعها، وحقوقها، وأهمية النضال والوحدة من أجل نيل هذه الحقوق. فأخذت النقابات العمالية والمهنية تتكون انطلاقاً من مبادرات قام بها عمال أفراد، بمعظمهم من الشيوعيون أو المتأثرين بالفكر الاشتراكى، وسرعان ما أصبحت الحركة العمالية حركة منظمة فى إطار نقابى موحد، وغدت فى اواسط الاربعينات قوة اجتماعية لايمكن تجاهلها.

٣ - لم يكن وضع فرنسا فى سوريا ولبنان مريحاً، منذ انتدابها عليهما. فهناك اكثرية ظلت فى موقع المناوئ، أحياناً تنشط فتشعل ثورات، وتمردات، وعصياناً، وتهمد احياناً فتتحول إلي جو معارض، سلبى ومتربص. في لبنان كانت فرنسا تعوّض هذا الضعف بثلاثة عوامل مهمة. الأول هو حاجة انكلترا إلي بقاء تحالفها مع فرنسا فى مواجهة التحالف الايطالى - الألمانى الصاعد فى أوربا، ثم حاجتها إلى «فرنسا الحرة» بعد الاحتلال الألمانى المعظم الاراضى الفرنسية فى القارة، وتشكيل حكومة «فيشى» على

القسم الباقى منها. وكان علي انكلترا ان ترضى توق ديغول الى تمثيل فرنسا شرعياً. ووراثة مستعمراتها، لكى تقوى هذا التيار الفرنسى المعادى لالمانيا. فكان ان اضطرت انكلترا للجم شهيتها الاستعمارية، والاكتفاء بالموقع الاقوى فى الشرق الغربى، من دون أن تخضعه كله لسيطرتها المباشرة.

العامل الثانى، هو استناد فرنسا إلي نواة صلبة حليفة لها فى لبنان منذ القرن التاسع عشر. وهذه النواة كانت قد أصبحت القوة الاقتصادية المرجحة، والأكثر قابلية على التطور والتحديث، وهى تحتل المركز الحيوى فى الدولة اللبنانية المحدثة، أى جبل لبنان وبيروت. وبالاضافة إلي قوتها الاقتصادية، كانت هذه النواة الحليفة قد أنشأت نخبتها المتعلمة، المتخرجة من المدارس الغربية والإرساليات، وتمرست فى شؤون الادارة والسلطة منذ القرن الماضى.

العامل الثالث هو ضعف وتشرذم خصوم الانتداب من اللبنانيين، فغالبية هؤلاء مكونة من قيادات وسكان المناطق الطرفية التى ضمت الى الجبل. وهى لاتتمتع بوضع اقتصادى حيوى، ولاتزال مشدودة بعلاقات اجتماعية متخلفة ومغلقة. وفوق ذلك كان يسيطر علي قيادات هذه المناطق خوف حقيقى من احتمال فقدان دورها ونشوء قيادات منافسة فى عقر دارها بدعم من فرنسا. ولم يكن بين أطراف هذه المعارضة فى البداية من تنسيق يؤهلها لأن تصبح قوة سياسية متماسكة. فهى إذاً عاجزة عن تثمير تفوقها العدد والجغرافى ضمن خطة تهدد السلطة الانتدابية فعلياً.

عشية معركة استقلال لبنان، تشرين الثانى سنة ١٩٤٣، كانت هذه اللوحة قد تغيرت جوهرياً. عناصر القوة الفرنسية الثلاثة اصيبت بتآكل خطير سيؤدى سريعاً بكامل استراتيجيتها فى المنطقة:

أولاً، التوازن الانكليزى - الفرنسى أصبح فى حالة متخلفة. فالقوات الانكليزية أنزلت، فى معركة العلمين هزيمة حاسمة بالقوات الالمانية والايطالية، وأوقفت اندفاعتها نحو مصر والمشرق. ومعركة ستالنغراد حولت الوجهة الاستراتيجية كلها للحرب فى

أوروبا. وأخيراً، جاء دخول الولايات المتحدة الحرب ضد دول المحور ليجعل هزيمتها الشاملة أمراً محتوماً، وليجعل من الحلف الامريكي - الانكليزي نواة المواجهة مع الاتحاد السوفياتي عشية انتهاء الحرب. في هذه التطورات كان دور «فرنسا الحرة» متواضعاً، معنوياً واعلامياً في الغالب. ولم تعد بريطانيا بحاجة لاخفاء تطلعاتها في السيطرة الكاملة على الشرق العربي، وزعزعة مواقع النفوذ الفرنسي. فالحاجة للتنازل أمام مطالب ديغول في الشرق اصبحت حاجة دبلوماسية أكثر مما هي مصلحة سياسية.

علي هذا الاساس، بدأت انكلترا تعلن بوضوح أكبر عن معارضتها للسياسات الانتدابية الفرنسية، وبدأ مندوبوها ينشطون على جميع المستويات وينسجون شبكات من العلاقات والوعود مع زعماء حركات الاحتجاج والمعارضة ضد الانتداب الفرنسي. وكان هذا النشاط مجدياً بصورة خاصة خارج منطقة جبل لبنان، حيث السلطة المركزية أضعف، والرفض الشعبي لفرنسا عميق الجذور، والقيادات السياسية لم تكوّن بعد مصالحها الثابتة على قاعدة العلاقة مع فرنسا.

ثانياً : النواة التي استندت اليها فرنسا في الداخل اللبناني بدأت تتفكك منذ أواخر الثلاثينيات . فسلطة الانتداب بدت معيقة لنشاط البرجوازية المالية والتجارية، بما فيها المارونية، علي مستوى توسيع علاقاتها العربية، كما على مستوى الاداء الداخلي في السوق اللبنانية. الأولوية المطلقة لفرنسا المفروضة في جميع المجالات الاقتصادية لم تكن تلائم الخيارات المتنوعة لهذه البرجوازية وفق افضليات ربحية. اضافة لذلك كانت الاجراءات القمعية لسلطات الانتداب، وحالة الطوارئ التي فرضت سنة ١٩٣٩، توسع دائرة المتضررين في الاوساط العليا، وتعطي للمعارضة مشروعية أقوى في صفوفهم. ولعل الظاهرة الابرز في انفكاك النخب المارونية عن فرنسا تمثلت في موقف بطريركية الطائفة التي دعت علناً إلى الاستقلال.

ثالثاً : حركة المعارضة، التي بدأت مفككة، خجولة، ومن دون قيادة، أصبحت في الاربعينات، الكتلة السياسية الأوفر نشاطاً، وهي تشكلت من منابع اجتماعية شديدة

التنوع، فضمت قوى أساسية من البرجوازية المدينية، مارونية وسنية، وغالبية قيادات الاطراف، بخاصة الشيعية منها، بالاضافة الى حركة شعبية ناشطة ومنظمات وأحزاب يسارية وقومية وعلمانية. وحظيت هذه الحركة الواسعة بقيادة سياسية ماهرة فى استغلال التناقضات، وفى صياغة التسوية الداخلية بين مختلف اجنحة الحركة.

أدى التقاء هذه العوامل الى اضطرار فرنسا للخضوع إلى الارادة الاستقلالية اللبنانية. وبعد عدة مناوشات سياسية وعسكرية، وتدخل حازم من جانب بريطانيا أعلنت فرنسا اعترافها باستقلال لبنان وسحب جنودها من اراضيه (لم يتحقق هذا الانسحاب نهائياً إلا بعد سنتين من ذلك التاريخ أى فى ١٩٤٦/١٢/٣١).

المضمون الداخلى للاستقلال، بما هو تدشين مرحلة جديدة في حياة لبنان السياسية، كان يتلخص بشعارين أساسيين: الانفتاح على العرب والغرب معا، والمشاركة الأفعل من جانب النخب الإسلامية في الحكم على قاعدة: «توزيع أكثر عدلا للمغانم بين مختلف الطوائف».

واذا كان الشعار الأول يلبى مصالح البرجوازية الكبيرة بمختلف اجنحتها، فإن الشعار الثانى ظل موضع تجاذب وصراع بين القيادات المسيحية والإسلامية، من جهة، وبين عموم أهل السلطة وقوى التقدم والديمقراطية، من جهة ثانية، ففكرة «التوزيع الأكثر عدلا»، هى مفهوم غائم، لا يحدده أى بند ملموس، علما بأن العرف قضى بتوزيع واضح للمناصب الأعلى في الدولة على الطوائف الثلاث الأكبر، وبالتالى ظلت مشاعر الغبن وهواجس التمسك تنتظر الفرص السانحة لتعبر عن نفسها، وهكذا لم يحدث تعديل صيغة الحكم هذا الاستقرار المنشود حتى بين الفئات المسيطرة.

من جهة ثانية، كانت القيادات الاستقلالية، الحديثة العهد بالسلطة، تعلن وتكرر موقفاً رافضاً للطائفية والانقسام الطائفى. إلا أن السلوك العملى لكل هذه القيادات ظل رهينة لسياسة الارتكاز على الطوائف. لأن اعادة انتاج الحياة السياسية كان يعتمد على اقتسام السلطة بين عدد محدود من القيادات والزعامات الطائفية، بحيث تنتج كل طائفة، عملياً، «ممثليها» في المجلس النيابى، من دون الحاجة إلى تحالفات سياسية على مستوى الوطن،

والمجلس، بدوره، ينتج الحكومات من طينته نفسها. وهكذا تكتمل دورة الحياة فى قمة الدولة بدم طائفى صعب الانسجام.

وإذا كانت هذه الصيغة قد فرضت توازناً من نوع خاص، يضطر فيه الطرف القوى إلى أخذ مصالح الاطراف الاضعف فى الاعتبار لكى تضمن استمرارية الصيغة برمتها، وبالتالى افسحت فى المجال أمام فعل آليات التعددية السياسية المختلفة، فانها ظلت، فى المقابل بؤرة تختمر فيها طموحات ورغبات، بحثاً عن توازن جديد يسمح بالحصول على مغانم أكبر فى معادلة «التوزيع الاكثر عدلاً» بين الطوائف.

ان اتساع الحركة الاستقلالية وتنوعها، اللذين شكلا، قبل المعركة الحاسمة وخلالها، نقطة قوة كبيرة، تحولا فيما بعد إلى «عقب أخيل» هذه الحركة. فالتناقضات النابعة من تنوع الكتل الاجتماعية المساهمة سمحت بتكريس تسوية عدّلت حجم الهيمنة السابقة، ولكن رسخّت صيغة طائفية للحكم، معادية فى جوهرها للديمقراطية والتحديث والكفاءة، وحاملة لكل بذور الشقاق الداخلى اللاحق.

صيغة تلتهم ابناءها

١ - سرعان ما انفكت الكتلة المتحالفة ضد الانتداب، بعد ان انتهت الحرب العالمية الثانية، وتحقق جلاء الجيوش الفرنسية كاملاً عن لبنان. فالطبقة السياسية ذاتها التى ادارت البلاد تحت نظر المفوض السامى الفرنسى، عادت لتستأثر بالسلطة، ولكن لوحدها، هذه المرة. أما القوى التى دفعت باتجاه تعميق مضمون الاستقلال اقتصادياً واجتماعياً، وإصلاح النظام الموروث عن فرنسا، وتحقيق انصهار وطنى يتجاوز الطوائف ويؤسس لدولة قانون عصرية، هذه الوى وجدت نفسها مجدداً فى مواقع المعارضة للسلطة الجديدة.

لقد عجزت الطبقة الكومبرادورية عن حكم البلاد وفقاً لمصالح الاكثرية الشعبية وتطلعاتها. فاتجهت الى قمع المنتقدين، وحل احزاب المعارضة، وصولاً إلي اعدام بعض قادتها وسجن آخرين. واستشرى الصراع فى أوساط الحكم بين مراكز النفوذ المختلفة، الأمر الذي أدى إلى حالة من الفساد، والتزوير، والرشاوى لم تعرفها البلاد. وكان من نتيجة هذا

الوضع أن أسقط حكم الرئيس بشارة الخورى، وانتخب كميل شمعون رئيساً للجمهورية سنة ١٩٥٢.

٢ - لم يكن الرئيس الجديد شخصية من خارج سرب المجموعة الحاكمة ذاتها. ولكنه كان يتمتع برصيد مهم راكمه خلال معركة الاستقلال. فقد بدا آنذاك انه أحد الاكثر حزماً فى مواجهة الفرنسيين، والاكثر ميلاً للانفتاح على العمق العربى. وكانت اصوله الاجتماعية المتوسطة تسمح باعتباره أحد المتميزين عن زمرة المتمولين الكبار أو الاقطاعيين الذين تشارك وإياهم فى مواقع السلطة. الا أن حذاقته السياسية المبالغ بها، وبراغماتيته التفصيلية، واستعداده لتكييف قناعاته مع الامر الواقع، دونما مراعاة لمبادئ وعلاقات، بالاضافة إلى طموح ونرجسية كبيرين، كل هذا لم يتح للرجل بأن يكون بانى دولة، بالمعنى الصحيح، بل إحدى الزعامات القابلة للانغماس فى المصالح الشخصية والفئوية الضيقة، والاستسلام لتلاعب الدول الكبرى، مثل كثير من رؤساء العالم الثالث «الشطار» ، الذين يتوهمون أنهم من صنّاع التاريخ.

ترافقت بداية عهد شمعون مع ثلاث ظواهر بارزة على الصعيد العالمى كان لها انعكاس مباشر على لبنان . الأولى، هى اندلاع الحرب الباردة على انقاض يالطا، وقيادة الولايات المتحدة للتحالف الغربى، من دون منازع. والثانية، نهوض حركة التحرر الوطنى والقومى في المستعمرات وأشباهها. والثالثة، بداية انتعاش الاقتصاد الغربى، والعالمى، وخطة مارشال واحدة من أسبابه. ولنبدأ النظر باختصار، الي هذا التسلسل معكوساً.

أولاً ، أدى الانتعاش الاقتصادى الغربي إلى مزيد من التوظيف في لبنان، عبر عملية تصدير كثيف للرساميل إلي المنطقة ومنها، بالأخص مع الدور المتنامى بسرعة للنفط السعودى والخليجى، وإلي نهوض ملحوظ في التجارة، وتعزيز دور الوساطة المالية والتجارية للبنان، بخاصة، بعد عمليات التأميم فى مصر، بعد الثورة الناصرية، وفى سوريا، التى شهدت سلسلة من الانقلابات. لم تتبدل وظيفة لبنان الاقتصادية، دون شك، إلا أن صيغة التبعية المفرطة لاقتصاده ترسخت هذه المرة ازاء طرف جديد هو الولايات

المتحدة، ومؤسساتها العاملة فى المنطقة، فى حين تراجعت المبادلات، نسبياً، مع البلد ذى الافضلية التقليدية: فرنسا. هذا جانب من الصورة. أما الجانب الثانى، فهو ان التطور الاقتصادى الداخلى قد أدى إلى توسيع ملحوظ للسوق الداخلية، وتوسع شريحة وسطى حديثة بدأت تلعب دوراً نشيطاً فى الحياة الاجتماعية والسياسية. ورغم أن عملية التوسع هذه كانت لاتزال فى بداياتها، إلا أنها طالت، بشكل أساسى، بعض الشرائح المدينية المتعلمة التى نقلت عدوى الاهتمام بالشأن العام وأمور السياسة إلي الريف، حتى فى أعماقه البعيدة.

ثانياً، أدى صعود الولايات المتحدة، ودورها العالمي النشيط، وقيادتها للحرب الباردة إلي مراهنات جديدة على مستوى السلطة اللبنانية والفئات الكومبرادورية عموماً، المارونية منها تحديداً فانضم حكم شمعون، إلى سلسلة من الخطوات الاميركية الاستراتيجية فى المنطقة، بدءاً من التحالف مع شاه ايران وتركيا، وعراق نورى السعيد، وصولاً إلى مشروع ايزنهاور و«حلف بغداد».

في هذه الاثناء، كانت اسرائيل، التى نشأت في احضان الاستعمار الانكليزى لفلسطين، قد تحولت إلي رأس حرية محلية فى خطط الغرب الجديدة، وبعد أن ألحقت سنة ١٩٤٨ هزيمة عسكرية بالقيادات السياسية العربية الرجعية، التى لم تدخل الحرب الا تظاهراً، وتبريراً للتخلى عن فلسطين، أصبحت جزءاً مؤثراً فى التوازن الجديد الذى سرعان ما انعكست آثاره علي لبنان أيضاً.

ثالثاً، جاء هذا الخيار الجديد للسلطة محاولة للجم النهوض التحررى، القومى، الذى استلهم عبدالناصر وثورة يوليو سنة ١٩٥٢، بشكل اساسى. وما أن قامت الوحدة المصرية - السورية سنة ١٩٥٧ حتى أحس اليمين اللبنانى بالخطر المحدق، فجندّ كل طاقته السياسية، وادواته الاعلامية والنفسية، لتسعير مناخ من «الهلع المسيحى» في مواجهة صورة عن عدوان مزعوم من جانب الجمهورية العربية المتحدة، من جهة، وأبعد القيادات الاسلامية التقليدية القومية والرموز الديمقراطية والوطنية عن السلطة، فى عملية انتخاب

هى الأكثر تزويراً في تاريخ لبنان. هكذا ارتسم الانقسام السياسى والطائفى الذى فجر ثورة ١٩٥٨، التى أدت إلى تدخل عسكرى اميركى، لم يعط نتائجه المرجوّة، وإلى اسقاط حكم كميل شمعون وسياسته، عبر منعه من التجديد لنفسه فى موقع رئاسة الجمهورية.

٣ - خلال احداث سنة ١٩٥٨ لمع فؤاد شهاب، قائد الجيش، كشخصية مستقلة، ومتوازنة. فقد استطاع، من جهة، ان يحافظ على وحدة المؤسسة العسكرية عبر منعها من الانخراط في الصراع المباشر، وتميز، من جهة اخرى، بنظرة معتدلة إلي معالجة الاوضاع القائمة. وكان فؤاد شهاب قد اكتسب مصداقية وطنية كبيرة بسبب مواقفه العلنية الشجاعة ضد الانتداب الفرنسى اثناء حكم فرنسا للبنان، وهو ضابط كبير آنذاك. وهكذا بدا شهاب، بالنسبة لاكثرية اللبنانيين، باستثناء قلة من المتطرفين اليمنيين والمتعصبين طائفياً، رجل الحل المقبول.

الشهابية : نهج لم يكتمل

١ - وصل فؤاد شهاب إلى الرئاسة على أساس شعار «لا غالب ولامغلوب» وهو عنوان التسوية التى اسفرت عنها أحداث سنة ١٩٥٨. وأدرك، منذ اللحظة الأولى، أنه واقع بين ضاغطين: مصالح الفئات المسكة، تقليدياً، بالسلطة والإدارة، والتيار الشعبى الصاعد، والشديد التأثر بالمد القومى والنزعات التنموية والاصلاحية الجذرية في آن معاً. فالسياسة الشمعونية لم تكن نزوات فردية، بل محصلة مصالح القوى الاكثر تطرفاً فى العداء للعروبة والاصلاح الداخلى. وأدرك، بالتالى، أن صيغة «لبنان ذى الوجه العربى» المرتبكة، التى كانت احدى قواعد الميثاق الاستقلالى غير المكتوب، قد دخلت فعلاً أتون التجربة. فالمسألة تخطت مشاركة لبنان فى تأسيس الجامعة العربية، وبناء علاقات أخوية مع الشقيقات، وماشابه من الخطوات التى لاتزعج احدا تقريباً، وتحوّلت إلى خيار صعب ذى تبعات خارجية وداخلية، خيار للانحياز بين طرفين كبيرين متصارعين: الغرب ممثلاً برأس حربة مزدوج هما اسرائيل والمشاريع الامنية والاستراتيجية الاميركية، من جهة، والصعود الناصرى المضاد المدعوم عالمياً من قبل المعسكر الاشتراكى ودول العالم الثالث وحركة عدم

الانحياز، من جهة اخرى. لم يعد مفهوم الانتماء العربي للبنان كما كان في الاربعينات، مجرّد تحديد هوية يثير بعض الجدل الداخلى، بل أصبح مفهوماً سياسياً بامتياز يفرض موقفاً محدداً من صراع عالمى شرس، ومن قضايا ملتهبة فى المنطقة، وينعكس بحدة على المواقف الداخلية وتوازنات القوى فى لبنان.

ازاء هذه الوقائع الجديدة اعتمد الرئيس شهاب سياسة تبعد، بتقديره، امكانية تحدد الصراع الداخلى على قاعدة الانقسام حول مشاريع خارجية. فالتزم حياداً متناقضاً وصعباً، محاولاً عدم الدخول فى اشتباك مع أى من القوى الدولية والعربية الفاعلة. وفى هذا المجال شجع اقامة علاقات اقتصادية وثيقة مع الولايات المتحدة والشركات الاميركية، وكذلك الفرنسية والاوروبية الاخرى، فى حين أصر على عدم الانخراط فى أى التزام أمنى - سياسى مع الغرب في الصراع ضد عبدالناصر وسوريا والتيار القومى. وفى المقابل ظلت السياسة الشهابية شديدة البرودة ازاء الاتحاد السوفياتى من غير ان تسعى إلى الدخول فى أى مشروع بشكل تهديداً لأمنه ومصالحه في المنطقة. أما علاقات لبنان العربية فشهدت مرحلة ازدهار اقتصادى ملحوظ وابتعاداً عن التوترات السياسية الناتجة عن تناقضات الانظمة.

لقد شكلّ فهم فؤاد شهاب «للمصلحة العليا للبنان» أساس سياسته الخارجية الهادئة التى يمكن وصفها بأنها سياسة «عدم انحياز» من الموقع الآخر، المواجه لحركة «عدم الانحياز» . لأن الميول الضمنية للسياسة اللبنانية كانت، على عكس حركة عدم الانحياز، تسعى إلي الالتصاق أكثر بالغرب من موقع هو أقرب الي الحياد فى العلن.

٢ - تولّى شهاب الرئاسة فى دولة حكمتها طويلاً سلطات وإدارات موروثة من عهد الانتداب الفرنسى ومطعمة بعدد من الازلام والمحاسيب الفاسدين وقليلى الكفاءة الذين قدّمهم كميل شمعون في سياق الصراعات والعنعنات السياسية الصغيرة التى خاضها ضد اخصام حكمه. وذلك فى وقت لم يكن قد امتلك لبنان فيه بعد مقومات الدولة المستقلة بصورة كافية. وفي غياب أى خطة للتطوير الاقتصادى، والتقديمات الاجتماعية، وكذلك

في غياب أي دور للدولة، كان الانفلات الرأسمالي المستشري وغير المتوازن هو المضمون الفعلي لأغاني البرجوازية الخدماتية والمالية عن «الاقتصاد الحر» اللبناني.

وبالطبع لم يكن فؤاد شهاب عدواً لهذه البرجوازية ولا خصماً للرأسمالية، حتى في صيغتها اللبنانية البدائية. لكنه كن يتعامل معها من موقع الحرص علي مستقبل البلاد ومصير النظام. وكان يرى أن هذا الانفلات المتوّحش لحركة الرساميل والارباح سيؤدى إلي تفاوت اجتماعى كبير، ويهدّد فى النهاية بتقدّم مشاريع التغيير الجذرية. لذلك اختار طريق الاصلاح بوصفها دافعاً الى الاستقرار الاجتماعى من دون أى مساس بطبيعة النظام، وعاملاً من عوامل التوازن الاقتصادى والسياسى البعيد المدى.

وقبل الشروع فى الاصلاح استقدم شهاب بعثة اقتصادية هى بعثة «ارفيد» التى قامت بعملية مسح شاملة وقدّمت تقريراً مازال، إلي اليوم، الدراسة الشاملة الوحيدة عن الاقتصاد اللبنانى. ورغم ان البعثة لم تتقدّم بمقترحات ملموسة لحلول ما الا انها كشفت الكثير من الثغرات والمشكلات التى تستوجب الاصلاح.

استند الاصلاح الشهابى إلي ثلاثة محاور رئيسية: اشراك الدولة في تشجيع الانتاج الوطنى وتكوين نواة قطاع عام فى بعض المرافق الحيوية من الانتاج والخدمات -ضبط الادارات الحكومية من خلال مجالس للمراقبة والمحاسبة والتعيين والانتقال - محاسبة المسؤولين عن الفساد فى الادارات واقالتهم.

لايمكن وصف هذه السياسة بانها خطة لحل شامل وعميق لمشكلات الاقتصاد والدولة والمجتمع. كما أنها لم تقدم نفسها دفعة واحدة، وعلى مستوى واحد من الفعالية. بعضها حقق نجاحاً ملحوظاً، مثل «المشروع الاخضر» الذى قام لمساعدة المزارعين فى استصلاح الاراض والرى وماشابه. وبعض آخر اختنق في قصوره الذاتى وفى البيروقراطية والتفكك الادارى القائم. لكن، ورغم هذه النواقص، كانت السياسة الدولتية - الادارية هذه خطوة ضرورية، وفريدة فى لبنان، لدفع البلاد علي طريق بناء دولة مؤسسات تطمح لان تكون فى مصاف الدول الاقل تخلفاً ضمن مايسمى ببلدان العالم الثالث.

على المستوى الاجتماعى ، حاول شهاب ان يجعل للدولة قاعدة أكثر متانة من صيغة الارتكاز الي زعماء طوائف وعشائر يحشدون خلفهم الاتباع ويجلسون هم فى مواقع السلطة. فتوّجه نحو الفئات الوسطى، المدينية خصوصاً، محاولاً جذبها للصراع الاجتماعى ضد التقليد على قاعدة تحويل مصالحها نحو القطاع العام. واستفادت المرحلة الشهابية من حالة الانتعاش الاقتصادى التى عرفها لبنان فى الستينات، وتحولّه إلي مركز أساسى، مالى وخدماتى وتجارى، فى المنطقة بسبب أوضاع البلدان العربية الاخرى، لتدخل بعض التحسينات على شروط لعمل والانتاج وتسهم فى خفض حدّة التوتر الاجتماعى، واشاعة حالة من الهدوء والامل قلّما عرفها لبنان.

كل هذا لايحجب حقيقة أن مشروع التنمية الشهابى لم يتسع لحظة متكاملة تحدث تغييراً فى بنية الاقتصاد اللبنانى. فظل هذا الاخير شديد الاعتماد على القطاع المصرفى، والتجارى، مغرقاً في تبعية مزدوجة لمصادر التمويل، ومعظمها نفطى خليجى، ولمراكز التوظيف النهائى، أى البلدان الرأسمالية المتقدمة. وفى حين لم يحقق الإنتاج الزراعى والصناعى الزراعى والصناعى زيادة كبيرة فى مجمل الناتج القومى كان الميزان التجارى يزداد اختلالاً ويغطّى اختلاله عن طريق تدفّقات مالية سريعة التلف وعاجزة عن احداث التراكم الضرورى للنهوض بمشروع تنموى متعدّد الاتجاهات.

٣ - كان تخفيف حدة الانقسام الطائفى، فى بلد خارج من صراع اهلى طابعه الغالب فى الظاهر هو طابع صراع بين مجموعات طائفية، شرطاً ضرورياً لاستمرار الدولة والكيان. وكان حياد الجيش فى ذلك الصراع هو الموقف الوحيد الذى يحفظ وحدة هذه المؤسسة. والحل «الشهابى» الذى استند إلي موقف الحياد هذا قدّم نفسه مشروعاً فوق الطوائف وخارج لعبة تناقضاتها. مدافعاً عن وحدة البلاد ، وصيغة الدولة والمصالح العليا الوطنية. وفي حين بدت الطوائف، بمعظم قياداتها ، منهمكة في البحث عن مكسب صغير هنا أو هناك، بدت سلطة الدولة وكأنها لاتنشغل الا بما يجعل جميع هؤلاء خاسرين ومنتصرين فى الوقت نفسه، لكى تبقى فكرة *الدولة هى المنتصر الفعلي الوحيد*.

تمثل المشروع الشهابى بفكرة مزدوجة: جانبها الأول اضعاف القيادات الطائفية المشاركة في الحرب امام الدولة التوحيدية من جهة وأمام بعضها بعضاً، من جهة أخرى، وجانبها الثانى عدم اخمادها نهائياً في معركة البقاء ازاء «جماهيرها» ومع هذه «الجماهير»، من أجل استمرارها جزءاً من تركيبة البلد وتوازن القوى الداخلية فيه.

في الواقع خرجت القيادات الطائفية من الحرب الاهلية مدمّاة، الا انها لم تكن مكّسرة، مهزومة. وبدا انها تتربص الفرصة للانقضاض مجدداً. وحل «اللاغالب ولامغلوب» الذى رمز اليه حكم فواد شهاب بدا لها أشبه بمرحلة انتقالية منه بالحل المستتب. وكانت هذه الحالة بارزة بصورة خاصة بين حلفاء شمعون الذي يستندون إلي مشروع خارجى لم يتوقف عن الهجوم، وتمثله اسرائيل والولايات المتحدة.

فى المقابل كانت القيادات الاسلامية الطائفية تجد فى صيغة الحكم الشهابية حداً متقدماً لتطلعاتها التوفيقية، المرتبكة، بين شعور قومى ذى نفحة طائفية ومستلزمات تتجاوز سقف مصالحها الضيقة. فالناصرية ليست ايديولوجية البرجوازية اللبنانية المسلمة، ولا النهج الناصرى نهجها، كل ما فى الامر انها التقت معها واستندت الى جماهير الناصرية انطلاقاً من رغبة في المشاركة أكثر فى القرار اللبنانى.

فى هذا المناخ اتبع الحكم اللبنانى، منذ سنة ١٩٥٨، سياسة براغماتية ازاء المشكلة الطائفية. فالرئيس شهاب يدرك ان استمرار الانقسام الطائفى يبقى الدولة والوطن رحماً لأجنّة الحروب الاهلية اللاحقة، ولكنه يسعى، في المقابل، لتوظيف القيادات الطائفية فى مهمة ضبط التناقضات ومنع المشروع التغييرى من التقدم، أكان فى صيغته السياسية ذات الصبغة القومية العروبية، أم فى صيغته الاجتماعية / الطبقية.

وفهم هذا الدور المزدوج الذى يمكن أن تلعبه قيادات الطوائف عطّل امكانية ضرب الانقسام الطائفى وسلوك طريق إصلاح سياسى متقدم، ولكنه ابقي «الطوائف» رهائن موقتة فى يد السلطة المركزية. واذا كان شهاب ظل مطمئناً نسبياً للوضع علي الجانب السياسى الاسلامى - بسبب قوة كمال جنبلاط والتيار القومى اليسارى الذى أبقى

القيادات التقليدية، هنا، موضوعياً، في موقع المحتاج الدائم لعلاقات طيبة مع الرئاسة - فانه كان قلقاً من وضع كميل شمعون وحلفائه، وانسجاماً مع سياسته العامة حاول شهاب ان يتحالف مع حزب الكتائب: فهذا حزب، مارونى الطابع، ولكن للتقليديين المسيحيين فيه دوراً أكثر تواضعاً ، وربما كان تعزيز دوره يؤهله لمواجهة التيار المارونى المتصلب المعّبر عن توجه اليمين اللبنانى كله.

ومن الملفت هنا أن التشابه بين فهم وسلوك فؤاد شهاب وفهم وسلوك رياض الصلح للمشكلة الطائفية وازاءها بغرى بمقارنات كثيرة - وهى مسألة طبيعية لرجلين حاولا أن يبنيا سلطة مركزية ودولة قابلة للحياة - الا أن استبدال العلاج الاصلاحى المتدرج صعوداً بحالة الرضوخ للامر الواقع تدريجياً والتكيف معه ذهبا بمحاولات الرجلين ادراج الرياح. فرياض الصلح - صاحب تشبيه الطائفية «بالمرض البغيض» - انتهى إلي تكريس هذا المرض في جسم المجتمع والدولة، مكرهاً ربما. وفؤد شهاب، الذي حاول تحجيم قيادات الطوائف من غير أن يكسر النظام الذى يجدّدها، انتهى ضحية لها، فاضطر هو شخصياً الى عدم الرجوع إلي موقع الرئاسة سنة ١٩٦٤ - بسبب غياب الاكثرية الساحقة التى ارادها مؤيدة لتجديد ولايته - ثم سقط «النهج الشهابى» مع خسارة مرشحه الياس سركيس رئاسة الجمهورية المعقدة الاهداف والتحالفات سنة ١٩٧٠ أمام الرئيس الاسبق سليمان فرنجيه.

٤ - اكثر ما أثار ويثير الجدل في التاريخ للشهابية وتقييمها هو موضوع «الاجهزة» التى اعتمدها الرئيس فواد شهاب، ومن بعده الرئيس شارل حلو، كأدوات لتثبيت سلطة الدولة. عشاق الديمقراطية المجرّدة الجدد لا يغفرون لأحد انتهاك مبادرتها. وعلي الطرف النقيض كان عدد كبير من قوى اليسار والتقدم يرون في الديمقراطية موضوعاً يمكن التساهل فى تطبيقه اذا ما تقدّم مشروع الاصلاح الاقتصادى أو الاجتماعى، وإذا كانت السياسة الخارجية مقبولة فى عدائها للامبريالية والاستعمار والاحلاف آنذاك.

ولدى الطرفين لاينتصر التقدم الديمقراطية. اذا لايمكن مناقشة مشروع حكم بالنظر فقط

الى مبادئ وقيم، والا فالمناقشة لاتصل إلي الهدف وتظل خطاباً فوقياً ، او تنظيرياً على الاقل - منزاحاً عن حركة التناقض والصراعات، ومشدوداً الى المستقبل برباط فكرى - أخلاقى لا يستطيع، علي أهميته البالغة، أن يتحول إلي قوة مادية كافية للنجاح في الاصلاح.

فى المقابل، لايمكن أن يكون هدف التقييم تبريراً للامر الواقع وسياسات التكيّف معه لأن التبريرية تفقد المشاريع الاصلاحية روحها وتحولّها إلي حالة تبلّد عاجزة عن دفع التاريخ صعوداً. والتبريرية، فوق ذلك، نكوص عن فهم الاحتمالات، واكتفاء بتصوير الواقع وكأنه الدرب الوحيد الممكن.

علي هذا الاساس من رفض الترفع الزائف فوق التناقضات الواقعية. ومن رفض تبرير الوقائع التاريخية، فى آن، يمكن أن تفهم وتنقد سياسة الاعتماد على الاجهزة فى ادارة شؤون لبنان ابان المرحلة الشهابية - الموّسعة حتى سنة ١٩٧٠.

يصح فى فؤاد شهاب ما قاله مرة نابليون عن نفسه : «أنا جندى وصل إلي رأس السلطة» . وهذا القول لا يطال الشكل فى العملية بل المضمون. فالمهم ليس وظيفة الرئيس السابقة وانما المغزى الاجتماعى والسياسى الذي هو لب قاعدة الحكم. والمقصود بهذا القول أن فؤاد شهاب، الجندي الذى اصبح رئيساً، لا يملك قاعدة تقليدية يستند اليها فى الحكم. فهو ليس زعيم طائفة، ولا هو سياسى تقليدى ورث القيادة عن أب أو قريب - كما هى حال معظم القيادات اللبنانية آنذاك. وهو جاء الي الرئاسة أثر حرب أهلية مازالت بصماتها تتفاعل فى صفوف أعداء الامس القريب، ومازال الانشداد إلي المواقع الطائفية أقوى من الرابط بين المواطن والدولة. وفوق كل هذا حمل الرئيس الجديد مشروعاً إصلاحياً مخالفاً، فى جوهره، لمصالح القيادات المتنفّدة، ولتوّجهات الادارات الموروثة المتخلّفة، وسياسة خارجية متوازنة بين «الشرق العربى» والغرب، خلافاً للميل العام لدى اليمين اللبنانى.

إلي هذه العوامل يمكن أن تضاف قضية بالغة الاهمية، وهى ان مشاريع بناء الدول الحديثة قامت، منذ القرن التاسع عشر، علي الفئات الوسطى، فهذه الشريحة الواسعة

الانتشار . ذات مصلحة عضوية فى تعزّز سلطة الدولة والقانون، وهى كانت، في معظم الحالات، عماد التوجهات الاصلاحية في الرأسمالية المعاصرة، من الاشتراكية الديمقراطية في البلدان المتقدمة الغربية الى التيارات الوطنية والقومية الدولتية في البلدان المتقدمة من العالم الثالث. مشكلة هذه الفئات الوسطى فى لبنان انها لم تكن سنداً موحداً ونشيطاً للدولة. وذلك لاسباب كثيرة منها تاريخي يعود الي طبيعة هذه الفئات ودور السياسة الطاغي فى رسم الخيارات - حتى الاجتماعية منها - ودور الانقسامات الطائفية فى تغليب المنحى الفئوى / الوجودى / الايديولوجى على المنحى التوحيدى الوطنى ، بخاصة في الحظات الحاسمة - وأخيراً طبيعة الفئات القائدة فى النظام اللبنانى وضعف تحسسّها لمصالح الفئات الوسطى الامر الذى ابعدها نسبياً عن فكرة الدولة والنظام بالجملة .

في هذه الظروف، التى يمكن ايجازها بضعف القاعدة الاجتماعية لانطلاقة المشروع الشهابى وعدم تبلورها وتماسكها الكافيين، كان على الرئيس شهاب ان يحكم. وأن يحكم ضد التقليد وقيادات الطوائف، وفق وجهة جديدة تستهدف بناء دولة رأسمالية عصرية نسبياً. فكان ان سلك هذا الجندى أسهل الطرق التى تضمن امكانية الحكم، وتؤمن التوازن بين قوة السلطة المركزية وبين مواقع القوى الاخرى، وتفرض علي المعترضين أمراً واقعاً هو مشروع التحديث - قسرياً اذا قضت الضرورة. وكان الجيش والاجهزة الامنية هى الأداة المنظمة والمؤهلة لهذا الدور . فولاء هذه القوى للرئيس فوق الشكوك، ومواقفها السابقة وفرّت لها صورة مقبولة في المجتمع بخاصة وان لبنان لم يعرف قبل ذلك العهد حكماً اداته الاساسية هى الجيش. الا أن هذا النوع من الحكم غالباً ما يتحول وفق آلياته الداخلية ذاتها. فشخصية الرئيس شهاب، من جهة، وكون المشروع فى بدايته، من جهة أخرى، كانت عوامل لجم وتوازن لتوزع القوى ومواقع النفود ، بين السياسيين كما بين العسكريين. ولكن في السنوات اللاحقة اصبح الطابع الاصلاحى التحديثى للحكم أقل وهجاً وتأثيراً، في حين أصبح دور الاجهزة الامنية في السياسة أكبر بمالاليقاس. ومع هذه الاختلالات بدأ المشروع يتأكل من الداخل، وقامت التناقضات بين أقطابه ومؤيديه السياسيين. وما أن اصيب العرب بهزيمة عام ١٩٦٧ حتى نهض حلف داخلي من قوى اليمين معارض لأساس السياسة

الشهابية ووجهتها ، من جهة، وابتعدت ، من جهة أخرى، قوى اليسار بصورة واضحة وقاطعة عن مشروع «النهج» الذى لم يبق لديه الكثير من ماضيه الشهابى، بعد تراجع الاصلاح وتصاعد الحصار على الحريات، ومالبث هذا المشروع ان تداعى من تلقاء نفسه.

الحرب اللبنانية : مؤشرات واستنتجات عامة:

١ - تراكمت، منذ أواخر الستينيات، كل العناصر التى ستدفع إلى انفجار الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥ . التياران المتناقضان يزدادان قوة كلاهما: اليمين الطائفى، الذى تتزعمه نواة مارونية متطرفة هى ثنائى حزب الكتائب والتيار الشمعونى، يستند الى انتصار التحالف الاميركى -الاسرائيلى علي حركة التحرر العربية منذ سنة ١٩٦٧. والتيار القومى، اليسارى يستند الى عوامل رئيسية ثلاثة: الزخم الجديد الذى شكلته الثورة الفلسطينية، وعملية التجذر السياسى والفكرى الجارية فى صفوف التيار القومى، ولدى الفئات الوسطى والانتلجنسيا ، والاحتياط الكبير الذى يملكه العرب، علي كل المستويات، من أجل منع استكمال هزيمتهم، والرد عليها، وهو ما حاوله عبدالناصر وحزب البعث فى سوريا مباشرة بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧.

على أن هذه العوامل لم تكن متجانسة. فحالة التعبئة الشعبية حول المقاومة حمّلت هذه الاخيرة مهمات يستحيل عليها القيام بموجباتها ، موضوعياً. ودفع التناقض بين مشروع فلسطينى، لايقبل المساومة، وبين استراتيجية عبدالناصر الجديدة، القائمة على كسب الوقت استعداداً للحرب القادمة، الى مستوى من الاحتدام والانفعالية سمح للملك حسين ان يخرج المقاومة الفلسطينية من الاردن سنة ١٩٧٠ عبر سلسلة من المجازر الدامية عرفت «بأيلول الاسود ». ونتيجة لذلك انتقل الثقل الأساسى للمقاومة الي لبنان، حيث فرض المد الشعبى والديمقراطى حماية سياسية ومادية لها، ووفّر لها مناخاً واسعاً من الحرية في العمل السياسى والعسكرى.

وهكذا اضيف عامل مادى قوى الى عوامل التوازن المضطرب فى لبنان. فالفلسطينيون، فى نظر اليمين والطائفيين، أولاً، قوة صراع عسكرى وسياسى ضد اسرائيل والغرب، وهم ،

ثانياً ، كتلة متحالفة مع التيار الوطنى ومع «المسلمين». وفي الحالتين يشكلون خطراً علي «الصيغة اللبنانية» ، وعلي سياسة لبنان. أما القوى التى شكلت لاحقاً «الحركة الوطنية اللبنانية» فقد اعتبرت ان حماية الفلسطينيين ودعمهم هى مساهمة لبنان الأولي فى الصراع العربي - الاسرائيلى، وواجبه القومى الالزامى كما رأت هذه القوى أن تعزز الجانب القومى في مشروعها سيدفع الى الامام جوانبه الاخرى، وأولها جانب الاصلاح السياسى الديمقراطى للنظام.

الذين يسمّون الحرب اللبنانية «حرب الآخرين على أرض لبنان» يتناسون تماماً هذا الجانب الاصلاحى الذى شكل جزءاً من أهداف القوى الوطنية المتحالفة، كما يتناسون ان الذى فجّر الحرب، قوة لبنانية لها مشروعها المحدد بأبعاده الخارجية والداخلية، أى عزل لبنان عن المشاركة فى الصراع ضد اسرائيل، من جهة، واستمرار نظام الامتيازات الذى يتيح لها الهيمنة على السلطة، من جهة ثانية. وهم ، في النهاية، يرفعون المسؤولية عن النظام الطائفى الذى لايبرح ينتج حروباً أهلية منذ القرن الماضى.

اشعلت القوى الرجعية الحرب لأن تآكل النظام بلغ نقطة حاسمة. فهو عاجز عن الاستجابة وعاجز عن المواجهة. القوى الاجتماعية الصاعدة تستند الى كل الزخم الوطنى والقومى الذى تثيره مشاعر رفض الهزيمة، فى حين أن قوى السلطة مشلولة، ومترددة، بين خطاب علنى يومى بالمشاركة فى العمل العربى، وحقيقة ضمنية هى نقيض ذلك. وعجز السلطة الرسمية هذا نقل المبادرة الهجومية الى أقصى اليمين، الذى استند بوضوح الى دعم اسرائيلى متعدد الجوانب.

٢ - لاتطرح هذه الدراسة على نفسها مهمة التأريخ للحرب اللبنانية. لذلك تكتفى بتحقيب عام لها، يتناول مراحلها الاساسية، والعوامل الابرز في التغييرات التى طرأت على مواقع القوى فيها وأهدافها، وذلك من أجل متابعة رصد وتحليل الميول العامة لحركة القوى الاجتماعية المحلية في ارتباطها مع تطور الاحداث في المنطقة. مرت الحرب اللبنانية فى ست مراحل نلخصها بالشكل الآتى:

* ٣ نيسان سنة ١٩٧٥ - خريف ١٩٧٦ مرحلة الهجوم الوطنى المضاد ، على المستوى العسكرى ، تم حصار قوى اليمين فى رقعة ضيقة من جبل لبنان وبعض بيروت، وعلى المستوى السياسى تشكلت «الحركة الوطنية اللبنانية» كقيادة موحدة للمعركة وطرحت برنامجاً اصلاحياً معتدلاً بعنوان «البرنامج المرحليّ» الذى شكل فعلاً نقطة التقاء قوى سياسية واجتماعية واسعة.

* ٧٦ - ٧٨ ، هى مرحلة معقدة بدأت بدخول القوات السورية الى لبنان، من أجل اعادة التوازن الطائفى، ومنع التقدم الوطنى والفلسطينين. ترافق هذا مع تصعيد علنى من جانب اسرائيل، وتوافق دولى على احتواء النزاع الداخلى. خلال هذه الفترة كان يجرى ضغط كثيف لاحداث قطيعة بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. لم تحدث القطيعة هذه، ولكن مشروع الاصلاح اللبنانى أصيب بنكسة جسيمة. وتكرست النكسة فى اغتيال رئيس الوطنية وروحها ، كمال جنبلاط. الجنوب يظل ساحة مواجهة مع اسرائيل.

* ٧٨ - ٨٢ ، اسرائيل تحتل قسماً كبيراً من الجنوب اللبنانى. اتفاق كامب دايفيد يقلب التوازن العربى - الاسرائيلى. سوريا تسعى الى توازن جديد عبر المصالحة مع العراق والتقارب مع منظمة التحرير والحركة الوطنية اللبنانية. الخلاف بين سوريا واليمين اللبنانى يتحول الى صراع عسكرى واسع. اللاحسم والانتظار سيد الموقف. بداية تكّون قوى طائفية منظمة تترافق مع صعود المد الاسلامى، وانتصاره في ايران.

* ٨٢ - ٨٤ ، اسرائيل تجتاح لبنان وتحتل بيروت أياماً قليلة، وتحاول ان تركّب سلطة موالية لها بالمطلق، وتفرض على لبنان اتفاقاً منفرداً هو اتفاق «١٧ أيار». منظمة التحرير الفلسطينية تغادر بيروت إلى تونس خلال المعارك الضارية حول بيروت. فى المقابل سوريا ترد بتوثيق علاقاتها مع القوى المعادية لاسرائيل، ومع الاتحاد السوفياتى، الذى اقلقته التطورات المفاجئة والمفّرطة. مقاومة الاحتلال ونتائجه تسيطر على الشارع، وتعيد الحياة للقوى السياسية، وتفرض انسحاب اسرائيل من معظم المناطق، وتسقط اتفاق ١٧ أيار فى البرلمان اللبنانى. هذا النهوض الوطنى ترافق ايضاً مع بروز واضح لقوى طائفية ودينية

اسلامية، معادية للاحتلال، ولكنها خارج اطار القوى الوطنية، وضدها احياناً.

* ٨٤ - ٨٨ ، القوى الطائفية تحتل واجهة الاحداث في الجانبين المتصارعين. الدعم الاقليمي لها يزداد على مختلف المستويات. الاهداف الوطنية والاصلاحية تتراجع تدريجياً. الحرب تتخذ أبعاداً عبثية وتتحول إلى أداة مطلقة فى أيدى القوى الخارجية.

* ٨٨ - ٩٠ ، البلاد من دون رئيس الجمهورية. سلطتان تتنازعان: ميشال عون صاحب المشروع العسكرى المعادى لسوريا، وريث ملتبس، وغير مباشر لمشاريع الهيمنة والامتيازات السابقة، من جهة، وحكومة الرئيس الحص الشرعية، من جهة ثانية. سقوط الاتحاد السوفياتى يدفع الولايات المتحدة نحو سياسة احتواء شاملة للمنطقة. بداية المفاوضات حول «اتفاق الطائف» يرافقها صراع عسكرى بين حلفاء الأمس ميشال عون والقوات اللبنانية. الاتفاق اللبنانى، النيابى والرسمى، فى الطائف ينهى سلطة عون، ويفتح باب السلام.

٣ - تظهر هذه المراحل المختلفة للحرب عدداً من المتغيرات وعدداً من الثوابت . وهى تتداخل وتتقاطع عند مسألة رئيسية هى موضوع الانتماء الوطنى، الذى اظهرت الصفحات القليلة السابقة انه كان، في مختلف حقبات تاريخ لبنان الحديث، المسألة السياسية المحورية فى اصطفاف القوى الداخلية وعلاقاتها بالخارج. تبدلت أهداف، وسقطت برامج، وتغيرت تحالفات وفق طبيعة كل مرحلة. ولكن ظلت مسألة الانتقال بلبنان فى مجمع للطوائف يتقاسم زعماؤها السلطة إلى وطن عصرى ودولة قانون وديمقراطية هى لب التغيير وبوصلة الاصلاح.

وفي الإطار العام، كانت الحرب الاهلية دفاعاً عكس التيار من جانب القوى الوطنية والديمقراطية . فالهزيمة العربية امام المشروع الاميريكى - الاسرائيلى تنتشر افقياً من دولة الي اخرى ، وتتعمق نتائجها فى البنى الاجتماعية والسياسية. وعدم التناسب بين الاهداف العربية والوسائل المستخدمةلبلوغها يزداد وضوحاً. أما حالة النهوض الشعبى فكانت قائمة على توقع استخدام الاحتياطى، الذى لم يستخدم، في الواقع، على الاطلاق . فعل الهزيمة

كان قوة مادية حاضرة، أما ادوات الرد فتقع، بمعظمها، في خانة الاحتمال. من هنا يمكن القول ان خروج منظمة التحرير من بيروت كان الخطوة الأولى فى خيار «غزة - اريحا» واستكمال مفاعيل حزيران ١٩٦٧ ، فى ترتيب المنطقة، وفرض السلام الاسرائيلي على شعوبها.

العلاقة الوثيقة جداً بين الخارج والداخل في المسائل اللبنانية كانت تستمد قوتها، في كل تاريخ البلاد الحديث، وهذا ما أكدته الحرب اللبنانية، من انقسام مزدوج: من جهة ، تشرذم طائفى داخلى قادته قوى اجتماعية وسياسية حاكمة وفقاً لمصالح ضيقة وتوازنات عابرة، من غير أن تتمكن هذه القوى من صياغة مفهوم موحد لما سمى «بالمصالح الوطنية العليا»، حتى في تعبيره الرأسمالى المبتذل، أى مصالح السوق الموحدة والمندمجة. اتفقت الطوائف على السوق كميدان لتقاسم المغانم، ولكنها ظلت منطوية على كل تناقضاتها، وهواجسها، وطموحاتها. ومن جهة ثانية، كان هذا الانقسام يستند إلي المشاريع الخارجية المتصارعة : الاستقلال والانتداب، عدم الانحياز والاحلاف العسكرية الغريبة ، اسرائيل وحركة التحرر العربية ... الخ . ونظراً لغياب حقيقة الاندماج الوطنى ، وتغلب مصالح الزعامات علي مصالح «الطبقة» ، وبالتالى الدولة، فى مفهوم البرجوازية ذاتها، كانت حدة صراع الخارج تأخذ أقصى مداها من العنف فى الداخل، فتتراكب التناقضات كلها لتحدث الانفجار.

اثبتت الحرب اللبنمانية أن استمرار النظام اللبنانى، كما كان عليه فى السابق، هو عقبة اساسية أمام فكرة بناء الدولة العصرية، وأمام أى مشروع شامل للتنمية والاعتماد على الذات. وهو احدى الضمانات الاساسية، رغم كل مافيه من هشاشة وعدم استقرار، لترسيخ تبعية المنطقة للغرب. لذلك تضافرت قوى مختلفة، داخلية وخارجية، لاسقاط برنامج الاصلاح الوطنى، وتهميش رموزه وأدواته، حتى بعد اتفاق الطائف.

وللأسباب نفسها جرى دعم التيارات الطائفية والدينية، التى كانت فى مرحلة صعود، موضوعياً، بعد انتصار الثورة الايرانية، وانحسار التيار القومى التقدمى في الوطن

العربي، فهذه القوى، القابلة للاحتواء، لاتشكل مشروعاً نقيضاً لسلطة الكومبرادور، ولاتفتح أى أفق لتنمية وتكامل على مستوى لبنان وعلاقاته بالدول العربية. وإذا كان لايحوز، بأى صورة اغفال عداء بعض هذه القوى للغرب واسرائيل، ودره فى مقاومة احتلالها للبنان، وهذا الجانب هو الذى برّر مساندتها من جانب عدد من الدول العربية والقوى الفلسطينية، فلا يجوز غض الطرف، في المقابل، بأن الجانب الداخلى فى مشروع هذه القوى هو عقبة امام الانصهار الوطنى وفكرة بناء الدولة.

بعد عشرين عاماً من التقاتل، يبدو لبنان وطناً في حالة اعادة التكوين. وهذا لاينتقص إطلاقاً من قوة العوامل التى جعلت منه وطناً بالفعل، بعد أن نشأ بفعل تقسيم مقصود للمنطقة، سوريا تحديداً، ولأهداف سياسية تخدم مصالح فرنسا في الشرق. اعادة التكوين هذه تفترض، أولاً ، تجاوز ملفات الحالة الأولى، أى حالة لبنان ١٩٢٠، والانتقال بالخصوصيات الطائفية من الفعل السياسى - الايديولوجى، الى حقيقتها الثقافية. وتفترض ثانياً، بناء علاقة مباشرة بين المواطن والدولة، دون وسائط . وتفترض ثالثاً دوراً اقليمياً مختلفاً للبنان في الاقتصاد والسياسة.

وأخيراً ، اذا كانت هذه الحرب هى نتيجة لاحتدام تناقضات محددة، وليست من فعل قوى «شريرة» متربصة بلبنان - حسب تعبير الخطاب التصالحى المبتذل - فالمهمة الاولى التى طرحتها هذه الحرب نفسها على المجتمع هي ازالة العوامل التى تجددها، والتى جددتها كفاية في تاريخ لبنان الحديث.

مراجع :

- ابو خليل، جوزيف. لبنان وسوريا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ١٩٩١ (طبعة ثانية).

- الارمنازى ، نجيب . سوريا من الاحتلال حتى الجلاء . بيروت ١٩٧٣.

- البستانى، اميل . الميثاق الوطنى ولبنان المستقبل بيروت ١٩٦٠.

- بقرادوني ، كريم . لعنة وطن ، عبر الشرق للمنشورات ، بيروت ١٩٩١.

- جنبلاط ، كمال . في مجرى السياسة اللبنانية . بيروت ١٩٦٠.

- حتى، فيليب . لبنان في التاريخ . بيروت ١٩٦٥.

- حمادة ، سعيد، النظام النقدى والمصرفي في سوريا. بيروت ١٩٣٦ (مترجم عن الانكليزية).

- الخورى ، بشارة، حقائق لبنانية، بيروت ١٩٦٠ - ١٩٦١ (ثلاثة اجزاء).

- سبيرز (لايدى) ، قصة الاستقلال فى سوريا ولبنان، بيروت ١٩٤٧ (مترجم).

- شيحا، ميشال . لبنان في شخصيته وحضوره . بيروت ١٩٦٢ (مترجم).

- صليبى ، كمال. بيت بمنازل كثيرة. دار النهار ، بيروت ١٩٩٠.

- ضاهر، مسعود، لبنان ، الاستقلال الميثاق والصيغة. معهد الانماء العربى ، بيروت، ١٩٧٧.

- عمون ، فؤاد. سياسة لبنان الخارجية بيروت ١٩٥٩.

- مغيزل ، جوزيف . لبنان والقضية العربية بيروت ١٩٦٩.

الفصـــل الثالث

لبنان بعد الطائف : توصيف ودلالات

مدخل عام:

وسط التطورات والتبدلات الدولية والاقليمية العميقة، يشهد لبنان سلسلة من المتغيرات الخاصة، بفعل المفاعيل المختلفة لاتفاق الطائف الذي اصبح دستورا وطنيا، تترك تأثيراتها على مختلف مستويات تطوره. ويشهد المستوى السياسى تغييراتها المكثفة التي ستحكم تطور لبنان في المدى الراهن والمتوسط.

لقد شكل اتفاق الطائف تعبيراً عن تقاطع جملة من الظروف والأوضاع والتوازنات الدولية والعربية والمحلية، سمحت بوقف الحرب الأهلية، وأمنت صيغة جديدة تطرح تناقضاتها الخاصة علي تطورات الوضع اللبنانى*.

ما يعنينا الآن، هو التوقف عند التناقضات الأساسية الجديدة التي يشهدها المستوى السياسى، في اطار التناقضات العامة، والآفاق الواقعية المتاحة لتطورها، وانعكاساتها العامة وبخاصة على عملية الصراع السياسى في لبنان وموقعه في اطار عملية التغيير والتطور والتنمية والديمقراطية في سباق بناء السلم الأهلى وتعزيزه.

نسجل بداية ان اتفاق الطائف أكد من جديد على الحاجة العضوية لانبناء عملية التحليل بمختلف مستوياتها، وبخاصة السياسى منها، على قاعدة عالمية الاستقطاب في التطور الاقتصادى والسياسى والاجتماعى. إلا ان الاضافة النوعية، بتقديرنا، التي أكدها هذا الاتفاق، خاصة في سياق مراحل تطوره الراهنة، هى الاختلال النسبي في العلاقة المترتبة على علاقة «الداخل» بـ«الخارج» في اطار الوحدة العامة والشاملة للتحليل.

ان عملية العولمة التي ميزت التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف بلدان العالم الثالث، خاصة في المرحلة الراهنة من سقوط ثنائية التجاذب العام وتعزز

* راجع : ألبير منصور : «الانقلاب على الطائف» ، دار الجديد، بيروت ١٩٩٣.

- غسان توينى ، جريدة النهار اللبنانية ١٩٩٤/١١/٥ ، «لبنان وليد إرادة دولية» . هذه المقالة شكلت العنوان - المدخل لسلسلة من المقابلات التحليلية طالت العديد من الشخصيات السياسية والفكرية اللبنانية تحت عنوان : «الجمهورية الثانية. السنة الخامسة. ماذا لها؟ وماعليها؟ وإلى أين من هنا؟».

احادية الدور القيادى العالمى، ابرزت، وبصورة اكثر سطوعا، الاختلال النسبى في علاقة الداخلى - المحلى، بشموليته مع الخارجى الإقليمى والدولى، لمصلحة الأخير، ويستمر ويتعزز التطور الشامل في هذه البلدان في اطار تأكيد هذا الميل وتعمقه، مما يسمح لنا بالقول ان ما أبرزه اتفاق الطائف بهذا الصدد هو سمة عامة تطال مختلف هذه الدول.

إلا ان خصوصية الحالة اللبنانية تشير باضطراد إلي ان اتفاق الطائف شكل حالة قصوى في خلل العلاقة بين «الداخلى» و«الخارجى»، تطرح جملة من من التناقضات الجديدة، على مختلف مستويات التطور، وبالأخص على المستوى السياسى، تحتاج إلى رصد ومتابعة وتحليل، في النص، وفي الواقع خصوصا - بهدف بلورة ترسيمه أولية للآفاق الواقعية التي ينفتح عليها تطور هذا الاتفاق ومواقع القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة منه وفيه.لقد أدت الحرب الأهلية من جملة ماأدت إليه إلى تدمير مؤسسات الدولة والمجتمع المدنى بنسب كبير جدا. من هنا فإن العملية المركزية التي يتصدى لها اتفاق الطائف، بشقه الداخلى، هى مهمة اعادة بناء هذه الأجهزة والمؤسسات، وتتم عملية البناء هنا، وفق روحية هذا الاتفاق، من جهة، ووفق موازين القوى الملموسة التي تواكب هذا التطبيق، من جهة ثانية.

الطائف تحول تاريخى وتناقضات جديدة:

ان الظاهرة الأساسية، التي يبرزها مسار تطبيق الطائف في السنوات الماضية، وفي المرحلة الراهنة على الخصوص، هى حجم حضور «السياسى» في ضبط ايقاعات التطور الشامل، في مختلف المستويات، وهذا الحجم يتحدد بالأساس، في اطار العلاقة الكلية الجديدة بين «الداخلى» و«الخارجى». ويتحكم بموقع الخارجى المحدد (بكسر الدال) ويشكل، وبالتالى، ترجمة له، خارج التأثيرات الممكنة للتناقضات الداخلية، التي تستمر بالانكشاف أمام هذا الواقع الجديد. الأمر الذي يؤدى لتناقض مركزى جديد هو التناقض بين ما تطرحه العلاقة الناشئة «للداخلى» و«الخارجى» في اطار الطائف، وما تتركه من تأثيرات محددة على مواقع القرار العام الداخلى، السياسى منه بصورة خاصة، من جهة، وبين مفاعيل ونتائج التناقضات الموضوعية الداخلية في مختلف مستويات السياسة

الاقتصادية والاجتماعية، من جهة أخرى.

وتتميز هذه العملية بموضوعية التصدى «للسياسى» بما يتعدى مستوى تبلور ذلك كضرورة على صعيد الوعي الذاتى العام، وهو ما رأيناه بصورة جلية من خلال التحرك النقابى والشعبى، الذي اسقط حكومة الرئيس عمر كرامى بعد قيام انتفاضة ٦ آيار ١٩٩٢* فسرعان ما طرحت الحركة الشعبية والديمقراطية سلسلة من الشعارات والمهمات السياسية، وبطليعتها اسقاط الحكومة، بالتلازم مع الشعارات الاقتصادية والاجتماعية الملموسة في إطار التصدى للأزمة الشاملة التي تعصف بالبلاد.

كذلك، فإن عملية التهميش النسبى لفعل التناقضات الداخلية يترافق مع اضعاف دور القوى الاجتماعية المعنية والمتأثرة بها، بما لا ينسجم مع حجم دورها الاقتصادى والاجتماعي والسياسي التاريخى والراهن. ويتم ذلك لحساب قوى جديدة ناشئة تأخذ مشروعيتها من خلال تأمين وكالة محلية لمستلزمات الدور الجديد المطلوب للبنان في اطار توازنات الطائف. الأمر الذى يثير من جديد جدلا واسعا حول قابلية هذا الاتفاق ومستوى قدرته على الانفتاح لاستيعاب التناقضات الجديدة ولتأمين الأسس الواقعية لبناء السلم الأهلي وتعزيزه.

كما وأظهرت تجربة السنوات الأولى ان لا صياغات ناجزة تحدد مضامين اتفاق الطائف على مستوى التوازنات بين «الداخلى» و«الخارجى» واتجاهات تطورها. انما هناك عناوين اساسية عامة تضمنها هذا الاتفاق، تحكم هذا التوازن، وتترك لحركة التناقضات المحلية حيزا خاصا في تحديد هذه المضامين ،وبما يؤسس لاحتمالات تعديل نسبى في هذه

* بدعوة من الاتحاد العمالى العام وبسبب تدهور الأوضاع المعيشية وانهيار قيمة النقد الوطنى شهدت مختلف المناطق اللبنانية سلسلة من التظاهرات الشعبية استنكارا لسياسة الحكومة. وقد تحولت هذه المظاهرات في بعض المناطق إلي حالة من العصيان المدنى. فاحتلت الشوارع والساحات واحرقت الاطارات وترافقت مع بعض اعمال الشغب في تكسير واجهات ومؤسسات. وبعد ان خرجت التطورات في الشارع عن السيطرة وشكلت حالة ضغط لم يعرفها لبنان منذ أمد بعيد وأصبحت الحلول الأمنية القمعية مستعصية أو خطرة ومكلفة دون توفر امكانيات الضبط سارعت الحكومة لتقديم استقالتها.

التوازنات. الأمر الذى يطرح ضرورة رصد ومتابعة هذه التناقضات سعيا لتحديد العناصر الحاسمة فيها لجهة مفاعيلها العامة في عملية التعديل هذه.

أيا كان الجدل الذى تثيره الاشكالية الآنفة الذكر، فإن الاقرار باختلال التوازن بين المحددات الخارجية والداخلية، في ضبط إيقاعات وتوجهات ومحصلات تطور لبنان الشامل، هو اقرار بمدى انكشاف الوضع اللبنانى أمام نتائج عملية التسوية المطروحة في اطار المفاوضات العربية - الاسرائيلية، وما يمكن ان تتركه من ترتيبات سياسية واقتصادية عامة، في المنطقة، الأمر الذي سيحكم، في جوانب أساسية، عملية اعادة الصياغة العامة للبنان، في اطار اعادة صياغة خريطة المنطقة، في مستواها السياسى والاقتصادى والاجتماعى الشامل.

يكثر النقاش حول الاحتمالات المتعددة التي يتيحها اتفاق الطائف وذلك سعيا لعقلنة التعامل معه من جهة، وللعمل باتجاه تعزيز الخيارات الايجابية الكامنة في هذه الاحتمالات، من الطبيعى، بتقديرنا، عدم اسقاط هذا الجانب، بل يفترض التركيز على تعزيز شروط تبلوره واطلاقه كاحتمال واقعى مطروح. إلاان الجدل هنا يطرح من جديد مسوى انفتاح الطائف نفسه، كتجربة محققة، على فاعلية التحرك الشعبى والديموقراطى العام الداخلى في بلورة احتمالات واقعية تفتح آفاقا جديدة لتطوره باتجاه التصدى لمهمات بناء السلم الأهلى وتعزيزه في كافة المستويات، من مهمة تحرير الأرض وتأمين السيادة الوطنية إلي استعادة الوحدة وتحقيق التنمية الاجتماعية والديموقراطية.

ولكن اليست آلية الميل لتعطيل مفاعيل التناقضات الداخلية التي يظهرها اتفاق الطائف باضطراد، هى آلية كلية وشاملة تنسحب ايضا على الاحتمال الايجابى الآنف الذكر، وتحدد بالتالى مستوى واقعيتهذا الاحتمال ومشروعيته التاريخية؟؟

ان الايجابية هنا لا يفترض ان تسقطها الواقعية المطلوبة. وهذا التمييز يمثل، بتقديرنا، ضرورة أساسية، منهجية وبرنامجية، تسمح باستشفاف الآفاق الممكنة التي ينفتح عليها تطور الوضع العام في لبنان وتتيح بالتالى رؤية القوى المختلفة المعنية بذلك. من هنا تطرح

موضوعيا، ضرورة التدقيق في الخيارات الواقعية المطروحة أمام الطائف سعيالتعزيزشروط انفتاحه على التطور باتجاه تأمين مهمات تعزيز السلم الاهلى وتطويره.

ان القوى السياسية والاجتماعية والشعبية والديمقراطية صاحبة المصلحة في تعزيز شروط تطور الطائف باتجاه تفعيل احتمالاته الديموقراطية الكامنة،واسعة ومتنوعة. وهى تطال الجزء العريض من الشعب اللبنانى وقواه الحية. إلا ان التجربة المحققة تمارس عملية طاردة لدعم هذه القوى، وتبرز عملية الطرد هذه في مستويين:

الأول: المستوى المحلى - الداخلى، فهو يقوم على تهميش دور القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، إلا بما ينسجم مع ولاءات التأييد المطلق والانصياع.

الثانى: المستوى الاقليمى - الدولى، حيث تظهر علاقة القوى المقررة في هذه التجربة، بتغليب ذاتي خاص بها لوجهة من التنفيذ، أدت واقعيا إلى تهميش مفاعيل التناقضات الداخلية اللبنانية إلا بما ينسجم،بتقدير ذاتى ومباشر لديها، مع مستلزمات التناقضات الاقليمية، خاصة في هذه المرحلة، التي تتميز بمستوى التجاذبات الحادة والمباشرة، المرافقة لمشروع التسوية السياسية التي يحضر لها في اطار «محادثات السلام» التي ترعاها وتنظم ايقاعاتها الولايات المتحدة الأمريكية.

من هنا، فإن حجم الاختلال في علاقة «الداخلى» مع «الخارجى» أدت إلي ترجمة «ذاتىّ - الخارج» إلى «موضوعى - محلى»، الأمر الذي عزز اتساع وتنوع القوى اللبنانية المتضررة من ذلك* وطرح امامها ضرورة استعادة الحضور النسبى للداخلى وتناقضاته في ضبط آلية التطور الواقعى المفتوح أمام لبنان، وفق علاقة ترى الوضع الاقليمى والدولى بواقعيته من جهة، والمصلحة الوطنية اللبنانية كمحدد ذاتى من جهة أخرى. ويعيد التوازن

---

* يشارك النائب والوزير السابق، حليف الرئيس الحسينى الأساسى، حليفه في التقييم العام لانفاق الطائف. إلا أنه يعتبر أن حرب الإلغاء التى شنها العماد عون ضد القوات اللبنانية ضربت التوازن الداخلى الذى مثل ضمانة رئيسية لحسن تنفيذ انفاق الطائف ... راجع ألبير منصور: «موت جمهورية» : دار الجديد، بيروت ١٩٩٤، ص٢٧٦.

الواقعي الممكن في علاقة التنقيل بين الداخلي والخارجي.

ان عملية التوازن هنا تقوم وفق صراع معقد ودقيق وتطرح ضرورة بلورة برنامجها في المدى المنظور بصورة مرنة وواقعية تحاذر السقطات فيما طرحه بصدد القضايا الاقليمية، وترى مستوى التداخل الواقعي والذي سيستمر مع هذه القضايا، وتحدّد موقفا منها انطلاقا من ان هذا الموقف هو ذاتي داخلي ايضا يرى مصلحة لبنان الوطنية والقومية في اطار هذه الصراعات الاقليمية ويحددخيارا واضحا وحاسما بهذا الصدد.

كذلك، فإن لهذا البرنامج ضرورةلاطلاق الامكانات الواقعية والمطلوبة لاستعادة المصلحة الوطنية في اطار موقعها ضمن المشاريع المطروحة للخروج من حالة الحرب وتأكيد بناء السلم الأهلي. وبالتالي فان هذاالبرنامج يمكن ان يؤمن أساسا واقعيا للتعامل مع هذه العملية الشمولية. وإلا فإن المطروح، وبواقعية شديدة، سيكون تجاوز وتخطي هذا الاتفاق بما يؤمن المصلحة الوطنية في مختلف مستوياتها، انطلاقا من كون الطائف، كصيغة وكتجربة، لم يؤمن شروط التوازن المطلوب. ولم ينفتح لاستيعاب التناقضات الجديدة وتأمين الأسس الواقعية لبناء السلم الأهلي وتعزيزه.

وتبرز في سياق هذه العملية، الحاجة العضوية إلي بلورة واقع الاتساع والتنوع في القوى المختلفة المعنية بهذا التوجه، ببرنامج او برامج متنوعة ومركبة،مرنة متفاوتة، تؤسس لهذا الاتجاه وتفعل مشاركة أصحاب المصلحة فيه وتطلق عملية تاريخية تتوافر مستلزمات التصدى لها موضوعيا، وتتأكد الحاجة الوطنية للانخراط فيها.

ويشكل النقاش المفتوح والديموقراطي للوضع الراهن وما انجزه اتفاق الطائف وما ينفتح عليه من احتمالات واقعية للتطور على جميع الأصعدة، مدخلا ضروريا لبلورة أولية للوجهة المطلوبة في عملية تجميع هذه القوى المختلفة، كما ويشكل تأسيسا متقدما لامتلاك الوعي الذاتي العام في اطار تبلور وتطور هذه العملية لصياغة مهماتها المحددة، في الحلقات المختلفة، وبالتشابك المطلوب، وللرد على الأسئلة المقلقة بصدد الوطن الذي نريد ومستقبله المنشود.

مظاهر ودلالات من التجربة المحققة لاتفاق الطائف:

في اطار مراجعة تجربة السنوات الأولى على تطبيق الطائف يمكن ان نتوقف عند ابرز المحطات التي ميزتها وعلى مختلف المستويات، ونحدد ابرز الدلالات التي عبرت عنها.

* **على المستوى السياسى :**

يشهد لبنان عملية تغيير شامل تطال مختلف الأسس للنظام السياسى في تشكلاته وحلقاته الأساسية وفي العلاقات فيما بينها. كما وتطال إعادة تركيب للقوى والمواقع والأدوار في هذا النظام.

فقد أدخل الطائف تعديلات أساسية على مواقع وادوار الحلقات الأساسية في النظام السياسى اللبنانى: رئاسةالجمهورية، رئاسة مجلس الوزراء، مجلس الوزراء، رئاسة مجلس النواب، مجلس النواب، وابرزت هذه التعديلات مسألة العنوان العام الذي تضمنه اتفاق الطائف للمواقع والدور الجديدين لهذه الحلقات، والمضمون الملموس والمحدد الذي يتحقق فعليا على صعيد الواقع تبعا للتجارب بالملموسة والتناقضات التي ترافقها بين مختلف هذه الحلقات. فالمحددات الخارجية تلعب دورا حاسما في تحديد نتائج هذه التناقضات الملموسة.

كذلك، فإن مطالعة عامة سريعة للمتغيرات التي طالت التحالفات السياسية التاريخية التي لعبت دورا مقررا في تحديد وجهة التطور السياسى العام قبل الحرب الأهلية، تظهر اننا أمام جملة من المعطيات الجديدة نوعيا. فقد تمت تصفية التحالف التاريخى بين البرجوازية والاقطاع السياسى الذى أمّن السيطرة السياسية على النظام منذ الاستقلال وحتى عشية الحرب الأهلية. وهذه التصفية لم تقتصر على التحالف كمنظومة وآلية من العلاقات وادوار سياسية واجتماعية وانما ايضا كقوى ورموز سياسية*. فهذه الأخيرة اصبحت على هامش الحياة السياسية بعد الطائف وان استمرت ناشطة فهى مدجنة في

* طالت التصفية بصورة أساسية قوى الإقطاع السياسى، التي تكاد تغيب كليا عائلاتها واقطابها عن لعب أى دور في المسرح السياسى.

سياق منظومة من العلاقات الجديدة.

وتشهد البلاد اليوم بروز قوى سياسية جديدة، خارج أية تعبيرات اجتماعية حقيقية، وتلعب درراً محددا في القرار السياسى العام الداخلى. ويتعزز هذا الدور المقرر بالارتباط مع مستوى انسجامها وتعبيرها عن حاجات وتطلعات المحددات الإقليمية بصدد مختلف القضايا السياسية الأساسية العامة. وقد شكلت معركة انتخابات المجلس النيابى عام ١٩٩٢ والتي جرت للمرة الأولى منذ عام ١٩٧٢، والتعبيرات التي نتجت عنها تكثيفا، هو الأبرز، لهذه المعادلة الجديدة* كما وشكلت بنى الحكومات المتتالية، بعد الطائف، نموذجا هو الأوضح في هذا السياق. ومثال حكومة الحريرى سوف يكون الاطار المباشر الذى سنبرز ونناقش من خلاله مختلف هذه المستجدات والتناقضات الجديدة التي ترافقها. فنحن أمام واقع يشهد تغييرات عميقة في التركيبة السياسية الحاكمة تشير إلى مرحلة جديدة نوعيا لم يعرفها تاريخ لبنان الحديث وهى ستحكم تطوره لأجيال وأجيال.

إلا ان ما يمكن التوقف عنده هو واقع تأثر مشروع الطائف سلبيا، والتشكيك بمصداقيته وأهليته في اطار عملية بناء السلم الأهلى وتعزيزه، بفعل جملة الصراعات السياسية الطائفية التي شهدها لبنان وتواكبها وتحددها بالعوامل الخارجية، خارج محصلات التناقضات الداخلية، بمختلف مستوياتها. وان كانت مفاعيل المداخلات الخارجية هى المقررة في الوجهة العامة لنتائج مختلف التناقضات الجديدة، خاصة السياسية منها، إلا انها قصرت عن الحسم المطلق في بعض المحطات، كما برز في تجربة انتفاضة آيار الشعبية التي قادها الاتحاد العمالى العام عام ١٩٩٢، واسقطت حكومة الرئيس كرامى، رغم كل محاولات التعويم التي بذلت لانقاذها.

وبمعزل عن التوقف تفصيليا عن نقاش هذه التجربة، فإن مايعنينا منها الآن هو ابراز

---

* اعتبر د. عصام سليمان نائب رئيس ندوة العمل الوطنى فى لبنان أن هذه الانتخابات شكلت تراجعاً فى مسيرة الوفاق الوطنى وانعكاس الحياة الديمقراطية. «اتفاق الطائف على محك التجربة». بحث مطبوع مقدم لندوة العمل الوطنى. بيروت فى ١٩٩٤/١١/٢٣.

واقع وجود احتمالات داخلية كامنة يمكن لها في ظل توافر شروط داخلية معينة أن تلعب دورا في تعديل نسبي لمعادلة التوازن بين الخارجي والداخلي يتيح تعزيز دور الأخير وبما يؤمن التخفيف من حجم انكشاف الوضع الداخلي واعادة الاعتبار، لو بصورة محدودة، لمفاعيل عمليات التناقض الداخلي وتعبيراتها الاجتماعية والسياسية.

تجربة انتفاضة آيار تؤشر إلي ضرورة عدم التعاطي مع المعادلة الراهنة للخارجي والداخلي على انها قدر لا مفر منه، هذا من جهة. وهي تشير، من جهة ثانية، ضرورة رصد ومتابعة التناقضات الداخلية لكشف الحلقات الأساسية التي يمكن لها ان تلعب دورا يعدل في هذه المعادلة. وقد أشارت تجربة انتفاضة آيار إلي دور الحركة الشعبية والديموقراطية الكامن. كما اثير في هذا المجال موضوع التوافق الأهلي الداخلي ومستلزمات تحققه في المستقبل وخاصة في اطار مشروع بناء الدولة المنسجمة مع عملية استعادة استقلال لبنان عبر تحريره وتعزيز سيادته الوطنيةوتأمين تنميته واعادة بنائه الشامل وفق محددات اجتماعية وديموقراطية تنسجم مع مصالح أوسع فئاته.

في الموقف من الغاء الطائفية السياسية:

لقد شكل ملف الغاء الطائفية السياسية احد اهم الملفات التي فتحت بعد توقيع اتفاق الطائف، واعتبر انجازه احدى المحطات الأساسية التي تثبت مسيرة السلم الأهلي وفق محددات هذا الاتفاق الذى اصبح دستورا وطنيا ويؤمن، إلي جانب شروط أخرى، اصلاح النظام السياسى اللبنانى، واصلاح احدى اهم اختلالاته في المسألة الطائفية والعلاقة السياسية بين مختلف الطوائف.

لقد انخرطت مختلف القوى والهيئات السياسية في نقاش واسع بصدد الموقف المطلوب من ملف إلغاء الطائفية السياسية وانشدت طروحات القوى السياسية الطائفية التقليدية إلي موقفين أساسيين:

- **الأول** : التأكيد على ضرورة الغاء الطائفية السياسية، وتسريع هذه العملية. وذلك من موقع طائفي يهدف إلى استبدال هيمنة طائفية، ميزت النظام السياسى اللبنانى السابق

بهيمنة شبيهة من مواقع أخرى.

- **الثاني** : معارضة فتح هذا الملف، من موقع طائفى متضرر سعيا لاستعادة تاريخ سقط.

في مواجهة هذين الموقفين سجلت العديد من المقاربات من مواقع تطرح شعارات التقدم والعلمنة والاشتراكية. وترى ان الموقف من موضوع الغاء الطائفية السياسية هو جزء من اعلان موقف من النظام السياسى العام والبنى والعلاقات السياسية الطائفية... وحيث ينسحب هذا الموقف ايضا على مسألة تصور الدولة الوطنية وفي شبكة علاقاتها الداخلية والخارجية.

وقد تطور هذا الموقف ايضا من خلال نقد الفكر السياسى التبسيطى الذى يرى في هذا الإلغاء عملية ادارية - سياسية تتخذ في حلقة من حلقات المستوى السياسى العام، وتطور أيضا من خلال نقد الفكر السياسى التجزيئى الذى يرى في عملية الغاء الطائفية السياسية اجراء يطال المستوى السياسى العام بمعزل عن شمولية العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والتاريخية وغيرها...

وقد برز التأكيد بصدد هذه المسألة على ضرورة اعتبارها عملية مجتمعية تاريخية شاملة، يحتل فيها الجانب السياسى العام موقفا خاصا ومباشرا ومميزا، دون شك، ولكن ضمن شبكة العلاقة والمفاعيل الجدلية مع جملة الجوانب الأخرى بعامة ومع كل منها بخاصة، كما تم التأكيد على ضرورة وجود دولة مركزية موحدة وفعالة لانجاز ذلك. دولة وطنية وديموقراطية تحمل لواء العصرنة والعلمنة، تفعل المجتمع الأهلى وتحقق التقدم الاجتماعي والانماء الشامل والمتوازن.

مع بداية عام ١٩٩٤ سجل انحسار في الجدل الصاخب الذي عرفته السنتان السابقتان حول مسألة الموقف من الغاء الطائفية السياسية. وما يلفت ان هذا الانحسار واقفاله راهنا، إنحكم لقرار سياسى خارجى رأى وجوب تأجيل بت ذلك، انطلاقا من اعتبارات سياسية ورؤية للتوازنات الداخلية المطلوبة، والمرحلة الراهنة التي يمر بها ملف المفاوضات العربية -

الاسرائيلية،والحاجة إلي تحقيق استقرار سياسي لبناني، يواكب الاستحقاقات الاقليمية المحتملة من جهة، ويؤمن من جهة أخرى هضم الآثار السياسية والمجتمعية العامة لنتائج عملية الانتخابات النيابية، التي جرت، واستقرار مفاعيل هذه الآثار. كل ذلك خارج الاعتبارات ا لمباشرة التي يطرحها موضوع الغاء الطائفية السياسية بما هو استحقاق أساسي مطلوب وفق الدستور الوطني الجديد. يفترض انجازه تأمينا لتثبيت عملية السلم الأهلي وبناء الجمهورية الثانية.

الا أن دعوة رئيس مجلس النواب نبيه برى فى مطلع عام ١٩٩٥، الى تشكيل اللجنة الوطنية لالغاء الطائفية السياسية وبحث الآلية المطلوبة لذلك، أعاد النقاش الصاخب حول هذا الملف. وقد اعتبر البعض أن هذه الدعوة تمثل استطلاعاً واستكشافاً على المستوى السياسي العام للعديد من المواقف لدى مختلف الاطراف، اكثر من كونها مبادرة حقيقية مطروحة للتنفيذ. إلا أن العديد من القوى السياسية والأهلية، اعاد التأكيد علي المخاطر التى ترتبها هذه الدعوة في المرحلة الراهنة، خاصة امام عدم توافر مصداقية عامة لدى السلطات الرسمية التى تتصدى اليوم لهذا الملف وتطرح متابعته . وتتحمل مسوولية خاصة فى احياء المناخات الطائفية والمذهبية بما يتناقض مع روحية اتفاق الطائف بصدد مسألة العيش المشترك. كما ويصر البعض الآخر على ضرورة الانخراط العملى فى بحث هذا الملف من موقع يرى مخاطر الإيغال في تعزيز المناخات الطائفية. ويرى ضرورة توفير شروط اساسية تمنع حرف بحث هذا الملف نحو استهدافات تتعارض وجوهر الموقف الديمقراطى الوطنى الداعى لالغاء الطائفية السياسية.

فى الموقف من مسألة الديموقراطية:

كما شكل الموقف من الديموقراطية احد ابرز مميزات المرحلة الجديدة. وتسجل جملة التطورات التى يشهدها لبنان على هذا الصعيد محطات جديدة تمثل انعطافات في الحياة الديموقراطية العامة التي ميزت هذا البلد لعقود منصرمة.

التغيرات البنيوية العامة التي طالت التحالف السياسى - الطائفى المسيطر كقوى

سياسية وطائفية ومناطقية وعلاقات داخلية وخارجية، كانت تتبلور تباعا في سياق تطور المواقف من ملفات أساسية في المسألة الديموقراطية.

فى الموقف من الحياة السياسية والحزبية العامة:

يشهر لبنان انحسارا متزايدا في التعاطى الشعبى مع العمل السياسى العام ومع العمل الحزبى والأحزاب* وذلك بفعل جملة من العوامل الموضوعية التي انحكمت لتطورات عالمية عميقة في تغيراتها، ولتطورات اقليمية عامة ابرزت هزيمة المشروع الوطنى القومى التحررى. كما كان لنتائج الحرب الأهلية اللبنانية المدمرة، ولهزيمة جملة المشاريع والقوى الأساسية الداخلية الي أمنت انخراط الجميع فيها، الدور الحاسم في تعزيز ظاهرة السلبية المتفاقم ازاء العمل السياسى والحزبى.

إلا ان هذه السلبية ما كان لها لتسجل هذا الاتساع لو لم تعززها جملة الممارسات السياسية الرسمية التي سجلت خلال السنوات الماضية. فاختلال التوازن في العلاقة بين الداخلى المحلى والاقليمى الخارجى قدم ابرز تجلياته على هذا الصعيد. هناك بروز قوى جديدة عن طريق الاسقاط انسجاما مع محددات خارجية خارج أية تعبيرات اجتماعية شعبية حقيقية، وتبوئها مراكزالقرار. وهناك آلية انتاج القرار بصدد مختلف الملفات المطروحة فيما تسجل السلطات الرسمية استقالة تامة عن متابعة ملفات مصيرية كملف المفاوضات مع اسرائيل. وهناك غلبة للاعتبارات الطائفية المناطقية الضيقة مع تعزيز تهميش المعايير الوطنية العامة، ومعايير الكفاءة والمناقبية والاخلاق. وهناك تعزز للافساد والسعى للشراء على حساب مصالح الناس والوطن. وهناك تعطيل واستخفاف بالرأى العام حيث لا سماح لآليات تتيح ترجمة مواقفه. كل هذا يشكل محددا أساسياً في تعزيز سلبية التعاطى الشعبي مع السياسة والاحزاب. إلا ان هذا لا يسقط مسئولية أساسية تتحملها الأحزاب السياسية نفسها، خاصة قوى المعارضة الديموقراطية التقدمية حيث تواجه تحدى

---

* راجع : محمد كشلى: نحو تجديد الحياة الحزبية وتنشيط مؤسسات المجتمع المدنى. مداخلة مطبوعة قدمت لندوة العمل الوطنى، بيروت ١٩٩٤/١١/٢٣.

القراءة الجديدة للواقع الراهن بكل متغيراته وصياغة وجهة وبرنامج التعامل معه. فالتناقض المركزى هنا هو محاولة التعامل مع واقع جديدا كليا بفعل وأساليب انتجت في مرحلة سابقة. الأمر الذى يعزز أزمة البديل ويترك تأثيراته على امكانات الخروج من حال السلبية العامة ويعيق تقدم عملية امتلاك الناس لوعيها في تعاطيها مع قضاياها المصيرية ومستقبلها.

فى الموقف من حرية الإعلام:

لقد تميز لبنان على الدوام في محيطه العربى بالحرية الواسعة التي يتمتع بها اعلامه. حتى قيل ان صحافة لبنان هى نبض الحالة السياسية العامة في العالم العربى. وبفعل الحرب الأهلية شهد حقل الاعلام توسعا ملفتا. ودخل الاعلام المرئى والمسموع بزخم شديد. فأصبح هناك العشرات من محطات الاذاعة والتلفزة وسط منافسة حادة ترجمتها احجام التوظيفات المالية الواسعة من جهة. ومن جهةأخرى، العمل لاستقطاب ابرز الكفاءات التي برزت في هذا القطاع، الذى أصبح يضم الآلاف من العاملين ذوى الكفاءة المتخصصة. وطال التنافس ايضا المادة الاعلامية نفسها: سرعة وصولها، نوعيتها، اتساعها، كل هذا مع استمرار صدور العشرات من الصحف اليومية والمجلات الاسبوعية والدوريات المختلفة.

لقد أمن وضع الاعلام للرأى العام القدرة على متابعة مختلف التطورات وعلى جميع الأصعدة. وان كانت الحرية أوسع في تغطية الأخبار الخارجية وتلك التي لا تطال القضايا الاشكالية الأساسية في الوضع السياسى الراهن وخاصة في الجانب المتعلق بخلل علاقة الداخلى - المحلى بالخارجى - الاقليمى.

إلا ان الاعلام ساهم في كشف حقيقة المشاريع المقدمة في اطار عملية اعادة البناء الشاملة وشكل بالتالى هدفا سعت مختلف السلطات الجديدة إلي تدجينه وارهابه تحت عنوان اعادة تنظيم الاعلام. ولم تتوان حكومة الحريرى عن اعلان وقف بث النشرات والبرامج السياسية معبرة بذلك عن مدى ضيقها من هامش الديمقراطية المتاحة لوسائل الاعلام هذه. وان استطاع العاملون في وسائل الاعلام - وسط دعم نيابى وسياسى شعبى

عارم - من كسب المعركة مع الحكومة واستعادت هذه الوسائل حقها في بث النشرات والبرامج السياسية لحين صدر قانون تنظيم الاعلام عن مجلس النواب، فإن هذه المعركة ابرز بصورة جلية السعى الرسمى الجدى لضرب هامش الديمقراطية المتبقى لوسائل الاعلام، وتحويله إلي اعلام السلطات واعلام الرؤساء والمحظيين. اما الترويج للبرامج التافهة والثقافة الاستهلاكية المسيئة لأجيال خرجت من الحرب مدمرة،فلا يطرح للسلطات الرسمية أية مشكلة، بل لابأس من استمراره وسط غيابه عن ان يكون في أية هموم رسمية معلنة.

فى الموقف من الحريات العامة:

وتنسحب السياسة الرسمية علي مختلف مجالات التعبير. ومن جديدها الملفت اشتراط حصول أي نص مسرحى على ترخيص مسبق من الأمن العام، يعطيه ضابط مكلف بذلك. فضلا عن تنشيط الرقابة على مختلف النشاطات الثقافية والفكرية والفنية... ويدخل في قاموس السلطات الجديدة مفاهيم، اختبرتها شعوب عديدة، خاصة في المنطقة العربية، كمفهوم الأمن الثقافى.

وعندما تجيز السلطات الرسمية تدخلها في مختلف الأنشطة الثقافية فهي بالضرورة حاضرة في ضبط حركة التعبير العامة كحق التظاهروالتنظيم وغيرها. وهى لا تتأخر عن شهر سلاح التعطيل والحل والتلويح باستخدام القوة واستنفار الأجهزة الأمنية علي اعلى المستويات ردا على تظاهرة دعا اليها الاتحاد العمالى العام استنكارا لسياسة الحكومة في المسألة الاقتصادية - الاجتماعية وشجبا لتراجعها عن تعهدات علنية، سبق واعلنتها، تم التوصل اليها مع قيادة الاتحاد في اطار التدابير التى تؤمن تخفيف حدة الأزمة المعيشية الي تطال أوسع فئات المواطنين. وان اعلنت الحكمة ان الأوضاع الأمنية هى السبب لمنعها التظاهر فهى نفسها سمحت، وبعد ايام من قرار منع الاتحاد العمالى، بتظاهرات نفذها انصار رئيس الحكومة دعما له بعد اعلانه الاعتكاف عن ممارسة سلطته الرسمي بعد معركة من معارك اقطاب السلطة على المناصب والمغانم والحصص.

ولم تكتف السلطات الرسمية بهذا المستوى من تدخلاتها في الحياة السياسية

والاعلامية والثقافية والنقابية بل سجلت بداية تدخل في عملية اعادة التنظيم الهيكلى التي تؤمن انتظام وتحرك وطور مختلف هذه القطاعات وبما ينسجم مع توجهاتها العامة وفق افضل شروط المطواعية والالتحاق والتبعية. وتحت عنوان اعادة الترتيب وفق مقتضيات الدسور الجديد، تشهد البلاد التدخلات الفظة في مختلف القطاعات. فوزير العمل مثلا طرح مشروعه لاعادة تنظيم الحركة النقابية وفق مبدأ النقابة الواحدة للمهنة الواحدة. وعندما رفض هذا المشروع سجلت اوسع عملية تفريخ وهمية للنقابات وللاتحادات النقابية من الوزارة لوضع الجميع امام خيارين لا ثالث لهما. اما مشروع الوزير، حيث نموذجه يشمل العديد من البلدان العربية، وإما الفوضي الشاملة.

وقد نكون في فترة قريبة جدا امام فتح ملف اعادة تنظيم الأحزاب كملف مركزى يؤمن علمية التدجين والالحاق وإلا فالحل والتحريم، وما يلحقه من ممارسات تعج بها بلدان المنطقة.

على مستوى عملية بناء الدولة:

ان اشكالية بناء الدولة تمثل في المرحلة الراهنة الاشكالية الأساس التي تنعقد عندها مختلف التناقضات، وترسم محصلاتها المسار العام لتطور مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فضلا عن كونها، تمثل وعلى الدوام، المرآة التي تعكس حقيقة تطور التناقضات في مجال العلاقة بين الداخلى - المحلى والاقليمى - الدولى والاختلالات التي يعيشها التوازن في هذه العلاقة.

وتجمع مختلف الاسهامات التي تطرح من مواقع سياسية وفكرية واجتماعية على أولوية مهمة بناء الدولة. فهى صمام الأمان الذى يتيح تطوره تعزيز مسيرة السلم الأهلى ويؤمن خروج لبنان من دائرة الخطر الشديد الذى عاشه لسنوات عديدة، مهددا مصيره الوطنى طارحا مستقبله كوطن على بساط البحث.

ان التأكيد على الاجماع في تقدير اولوية مهمة بناء الدولة لا ينسحب بطبيعة الحال على الموقف من مضمون هذه العملية ومستلزماتها وآليات تطورها في مختلف المستويات.

وهنا يشهد لبنان جدلا صاخبا، مباشرا وغير مباشر، عاما، وفق اطلالة شمولية، ام يطال الموقف من هذه العملية في حلقة من الحلقات العديدة التي تشتملها.

وقد ابرزت تجربة السنوات الأخيرة ان التصدى لمهمة بناء الدولة يشكل الحقل الأساسى لاختبار تشكل وتطور العلاقات بين مختلف المواقع والهيئات والقوى، وادوارها السياسية في اطار العمل لتجسيد المضامين الخاصة باتفاق الطائف خاصة على المستوى السياسي. وبالتالى فإن هذه المهمة وما يرافقها من تناقضات ونتائج شكلت وستشكل حقل التكثيف الأساسى للجديد السياسى في اتفاق الطائف كما انها ستحكم، بمحددات أساسية، سقف الاقتصادى - الاجتماعى في هذه المرحلة القادمة، بما هى مرحلة تأسيسية لعملية اعادة البناء الشامل للبنان، وبما هى مرحلة تأسيبسية لصياغة الخريطة السياسية - الاقتصادية الجديدة للمنطقة في ظل جملة التطورات الهائلة التأثير التي نعيشها.

وبالتالى، فإن المضامين الواقعية المحددة التي اخذتها وستأخذهاعملية بناء مؤسسة الدولة تؤسس لترجمة الاتجاهات الأساسية لعمليات اعادة البناء الاقتصادى - الاجتماعى المحتملة ولبلورة مواقع القوى الاجتماعية فيهاوابراز جملة المتغيرات العميقة التي طالتها. كما انها ستترجم في جوانب اساسية فيهاحجم التدخلات الخارجية المتنوعة في التقرير العام الداخلى الخاص بعملية بناء مؤسسة الدولة ووجه تطور هذه العملية ومحصلاتها.

لقد ابرزت تجربة السنوات الماضية جملة من التحديات الأساسية في مواجهة مشروع بناء الدولة.

مشروع بناء الدولة رهينة للتوازن الاقليمى - الدولى

بالرغم من الوعود التي أطلقت في اكثر من مناسبة، والتي اكدت منذ التوقيع على اتفاق الطائف، علي تقديم مساعدات واسعة، عبر صندوق الدعم العربي الدولي، لدعم مشروع بناء الدولة في اطار عملية انهاء الحرب ودعم مسيرة السلم الأهلي في لبنان، فإن أيا من هذه الالتزامات لم يتحقق، وهذا الأمر يعود، كما هو معروف، إلى اسباب سياسية ترتبط بملف المفاوضات مع اسرائيل وما سيرافقها من ترتيبات سياسية عامة في المنطقة وما

تحمله من احتمالات فى إطار توزع نفوذ الدول الأساسية فيها، بالإضافة إلي تأثر ذلك بالنتائج العامة التى ترتبت عن حرب الخليج. فضلاً عن ارتباطها بالخيارات التى ستتبناها السلطة الرسمية في علاقاتها الإقليمية وطبيعة وحدود انفتاحها على الأدوار المحتملة لهذه الدولة الإقليمية على الساحة اللبنانية. ففضلاً عن التحدي السياسى الأساسى الذى يرتبط بموقع ودور لبنان في اطار الخريطة الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط يواجه مشروع بناء الدولة تحديا اساسيا في مجال تأمين المستلزمات التمويلية الأساسية. في حين ان هذه المستلزمات غير متوافرة لدى الحكومة اللبنانية الأمر الذي يدفع باتجاه التمويل بالاقتراض. مما يعرض لبنان لضغوطات واسعة من المؤسسات المالية الدلية صاحبة القرار في مجال تأمين هذه القروض. فضلا عن انضمامه إلي نادي الدول المديونة ومواجهة جملة المشاكل الحادة التي يرتهن تطورها لها.

إن عجز الحكومات المتالية عن تأمين الحد الأدنى الضرورى للتمويل الذاتى لعملية بناء الدولة يطرح جملة من القضايا تتعدى المسألة المباشرة الخاصة بامكانات الدولة المالية الراهنة وتطرح على بساط البحث جملة الخيارات لتي تنتهجها في مجالات عديدة والتي تترك تأثيرات مباشرة ومحددة في عملية التمويل المطلوبة. فمن المعروف ان اموال اللبنانيين المتواجدة في الخارج تقارب ٣٠ - ٤٠ مليار دولار. ويحجم اصحابها عن توفير عودتها للاستثمار في لبنان رغم كل الجهد الدعائى الذى ينشر حول افضليات الاستثمار فيه*، وهذه المسألة ترتبط بعدم توفر الشروط المحفزة. وهى شروط تتعدى الجانب الاقتصادي - المالى إلي جملة من العوامل الأخرى الأساسى فيها:

- خيارات السلطة العامة في التعامل مع ملف المفاوضات مع اسرائيل.
- خيارات السلطة في العلاقة مع دول المنطقة.
- خيارات السلطة في المسألة الاقتصادية - الاجتماعية.

---

* تشير بعض المعطيات إلي ان تحويلات اللبنانيين من الخارج إلى لبنان قاربت الستة مليارات دولار. واقتصر توظيفها بصورة أساسية على سندات الخزينة وبعض الأنشطةالعقارية.

- خيارات السلطة في عملية بناء الدولة.

- خيارات السلطة في عملية الإصلاح الإدارى.

- خيارات السلطة في الموقف من الحياة السياسية العامة وبخاصة مسألة الديموقراطية.

- أهلية السلطة السياسية في التعامل مع مختلف هذه الخيارات ومستلزماتها المادية وفي علاقاتها الداخلية الجديدة..

قصور عملية التوافق السياسى والاجتماعى حول مشروع بناء الدولة:

لقد تشكلت القوى السياسية اللبنانية، بصدد الموقف من مجمل التطورات العامةالتي يشهدها لبنان في ظل الجمهورية الثانية، وفق ثلاثة تيارات عامة.

الأول : التيار الذي تضرر من اتفاق الطائف بفعل خسارته لمواقع عديدة في اطار النظام السياسى الطائفي السابق. وهذا التيار يحارب الطائف وكافة مفاعيله سعيا لشد البلاد إلي الصيغة السابقة التي أسست للحرب الأهلية ولنتائجها المدمرة. وتتموضع قوى هذا التيار السياسية والطائفية في الموقع السلبى من مجمل المشاريع المطروحة لإعادة بناء الدولة. وتتشكل حركتها العامة في اطار عملية الضغط المتنوع على مجمل الوضع السياسى العام في البلاد.

الثانى : التيار الذى مثل الطائف بالنسبة إليه سلسلة من المكاسب الفئوية. سياسية كانت أم اقتصادية أم اجتماعية. وترتبط مصالحه مع الانتصار لهذه الصيغة المحددة التي تترجم الطائف في المرحلة الراهنة. وبالتالى فإن مواقفه من المشاريع المطروحة لبناء الدولة تنحكم لارتهاناته الداخلية والإقليمية ولمصالحه الفئوية الضيقة..

الثالث : التيار الذي تلتقى ضمنه أوسع الفئات الشعبية والنقابية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديمقراطية، والتي تتضرر من الترجمة الراهنة للطائف. وترى في هذه الترجمة تأسيسا لأزمة حكم مستعصية تعيق اخراج البلاد من أزمة نتائج الحرب

الأهلية، حيث تحتل أزمة مشروع بناء الدولة الموقع المركزي في هذه الأزمة العامة.

وبعد عدة سنوات من تطبيق اتفاق الطائف برزت ضمن هذا التيار مجموعتان أساسيتان*

يعتبر الرئيس الحسيني «أن دستور الطائف ثلاثة اجزاء. جزء يتعلق بالكيان ولاخلل فيه حتماً وغير قابل للحوار. جزء ثان هو النظام بما هو نظام جمهوري ديمقراطي برلماني واقتصاد حر. اما الجزء الثالث الذي هو صيغة الحكم فهي قابلة للتطوير ولكن بالوسائل الديمقراطية السليمة».
ورغم الثغرات يرى الحسيني ان المفاصل الاساسية لاتزال سليمة. النهار ١٩٩٤/١١/٧.
- رئيس الحكومة السابق، رئيس كتلة الانقاذ والتغيير النيابية سليم الحص يرى أن وثيقة الوفاق الوطني لم تعد مجرد اتفاق انما اضحت دستوراً. وعلينا ان ندرك أن احترامنا لاتفاق الطائف أمسى في مرتبة احترامنا للدستور. افتتاح ندوة العمل الوطني التي يرأسها الحص اليوم الحواري الذي عقد تحت عنوان: نحو تجديد الحياة السياسية في لبنان. بيروت - نادي متخرجي الجامعة الاميركية في ١٩٩٤/١١/٢٥.
- جورج سعادة، رئيس حزب الكتائب اللبنانية، يعتبر ان الطائف لم ينفذ بعد ٥ سنوات على توقيعه. وما نفذ مشوها». النهار ١٥ ت شرين الثاني ١٩٩٤.
- النائب السابق البير مخيبر، واحد ابرز وجوه المعارضة المسيحية للاتفاق، يعتبر الطائف هدفه لا أكثر ولا أقل. النهار ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٤.
- الجنرال ميشال عون أبرز المعارضين للاتفاق يعتبر انه أتفاق سوري - اميركي بعقال عربي. وهو يمثل كل السلبيات بالنسبة للبنان. وهو خسارة للسيادة والاستقلال وتفكيك للوطن. وبالتالي فهو اتفاق مرفوض. النهار ٢٢ تشرين الثاني ١٩٩٤.
- النائب والوزير السابق، بطرس حرب، واحد من ابرز الناشطين في سبيل قيام اتفاق الطائف ومن اوائل المتراجعين عن تأييده، وان كان يرى في الاتفاق السبيل الوحيد لانهاء الحرب الا انه لم يحترم لبنانياً ولا سورياً ولا دولياً كما تم التفاهم عليه. النهار ١٨ تشرين الثاني ١٩٩٤.
- رئيس الحكومة السابق، النائب رشيد الصلح، يرى ان الطائف منعطف مهم انقذ لبنان من حرب مدمرة ولايجوز تحميل الطائف اخطاء الذين اوكل لهم امر تنفيذه. النهار (٢٤ تشرين الثاني ١٩٩٤).
- النائب عن حزب الله، محمد رعد، «تعاطينا مع اتفاق الطائف كمشروع تسوية مؤقتة تمثل البوابة للعبور من الحرب والعنف الى مرحلة جديدة من الازمة اللبنانية تتسم بالسلم الاهلي.» النهار ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٤.
- الحزب الشيوعي اللبناني، رأى أن اتفاق الطائف يواجه ثلاثة احتمالات:
الأول، تحقيق توازن طائفي يقود إلى استبدال هيمنة طائفية معينة بهيمنة طائفية أخرى.
الثاني، ان تتحول الجمهورية الثانية الى نسخة ثانية عن الجمهورية الأولى.=

الأولى: ترى ان الطائف استنفد امكاناته وتطرح بالتالي تجاوزه.

الثاني: ترى ان الطائف مازال مفتوحا على ترجمة مقبولة، في حال تأمين موازين قوى مناسبة، تلعب الحركة الشعبية والديمقراطية دورا أساسيا فيها، تفتح طريق تطور البلاد باتجاه تعزيز السلم الأهلي وتوطيده وتأمين المهمات المطلوبة وفي القلب منها مهمة اعادة بناء الدولة، لتحقيق تحرير الأرض وتوحيدها واستعادة السيادة الوطنية وتحقيق التنمية والتقدم الاجتماعي والديمقراطية.

ومن مواقع هذه القوى طرحت سلسلة من المقاربات النقدية الأساسية جاه مشروع بناء الدولة الذى تطرحه اليوم حكومة الحريرى وهى تركز على العناوين التالية:

- غياب البعد الاجتماعي:

تكتسب هذه الاشكالية اهمية خاصة في بلد خرج لوه من الحرب الأهلية التي تركت تأثيرات حادة على المستوى الاقتصادى - الاجتماعى العام أدت إلي نتائج كارثية على بعض الفئات الاجتماعية التي تواجه اليوم مكشوفة، خارج أيتضمانات حقيقية، جملة الآثارالمطروحة، وتتصدى لمهام التكيف مع الوضع الجديد بامكانات محدودة. وهو ما ستبرزه معالجتنا للجانب الاقتصادى - الاجتماعى العام والاشكالات التي يواجهها في المرحلة الراهنة بعد سنوات على تطبيق الطائف.

غيابالشفافية:

في مرحلة تتسم بطابعها التأسيسى العام، تشكل مختلف المشاريع المركزية التي تطرحها السلطات الرسمية العامة تدخلات تتعدي في تأثيراتها القطاع المحدد الذي تستهدفه لتطال، إلي هذا الحد أم ذاك، مختلف جوانب عملية اعادة البناء السياسي - الاقتصادي - الاجتماعي العام الذي تنفتح عليه البلاد راهنا. وفي القلب من هذه المشاريع

= الثالث، أن يصبح الطائف محطة لعملية طويلة تتحقق فيه تغييرات ديمقراطية تسهم في إعادة بنائه على اسس جديدة. (وثيقة المؤتمر السادس كانون الثاني ١٩٩٢، ص٣٠).
ورأى الحزب انه بعد سنوات علي اعلان اتفاق الطائف تتعزز الاحتمالات السلبية الكامنة فيه.

مشروع اعادة بناء مؤسسة الدولة. وهو سيحكم بنتائجه مجمل تطور البلاد لاجيال وأجيال.

أمام هذا الواقع تسجل السلطات الرسمية واقع سعيها الدؤوب لتحضير ملفاتها المركزية هذه وسط أضيق الدوائر الممكنة، وعدم فتحها امام عملية نقاش واسعة تشارك فيها مختلف فعاليات المجتمع المدني اسهاما في التدقيق والتصويب وتأمينا افضل لشروط النجاح في تحقيق الحد الضروري من المهام التي تطرحها.

ويصل الأمر إلي حرمان الجهات الرسمية المعنية في مجلس الوزراء ومجلس النواب من الاطلاع على حقيقة المشاريع المقدمة تأمينا لحقها الذي ينص عليه الدستور في الاطلاع والمناقشة والاقرار وتحمل المسؤوليات الوطنية في هذا الصدد. وقد سجل العديد من الوزراء والنواب سلسلة من الانتقادات العلنية لهذه الممارسة غير الدستورية.

الافتقاد إلى المصداقية والثقة:

من الطبيعي أن تشكل الظروف الصعبة والدقيقة جدا التي وجد فيها لبنان لحظة التوقع على اتفاق الطائف، عوامل ضاغطة على عمل مجمل الحكومات التي شكلت بعد ذلك. فالتركة الثقيلة التي خلفتها الحرب الأهلية كانت حاضرة على الدوام،كأحد الاعتبارات الأساسية في الموقف الشعبى العام من مجمل السياسات الرسمية في هذه المرحلة لجهة تقدير حراجة الموقف والصعوبات الواقعية. إلا ان هذه السياسات لم تستفد من هذه الحقيقة. بل سرعان ما فرطت بها وسط أوسع استخفاف بالرأى العام وامكانات تأثيره على الموقف الحاسم من بقاء أو استمرار هذه الحكومات. فاستشرت السمسرات والصفقات وبرزت علاقات الاستزلام والمحسوبية علي حساب الكفاءات والمناقبية. وارتهن الناس في سبيلهم لتحصيل مصالحهم إلي زعامات الطوائف والميليشيات على حساب العلاقة بالوطن وتفرز المواطنية. فاستشرت الطائفية في الادارة العام، وبحدود لم يعرفها لبنان من قبل. فيماالخطاب الرسمى المعلن والمعمم اننا في سبيل بناء مواطنية جديدة تجاوز كل ما هو طائفي - مناطقى مي المراحل السابقة من تطور لبنان.

وقد شكل ملف الاصلاح الاداري بعامة والتعيينات الادارية بصورة خاصة الذي تصدت

له الحكومات المتعاقبة، وأفردت له حكومة الحريرى جهدا خاصا، المثال الابرز في مدى التفارق بين الخطاب الرسمى المعلن وما يبرزه من شعارات متقدمة نسبيا، وبين الممارسة الفعلية التي تقع في خانة النقيض احيانا. فبعد الضجيج الرسمى المستمر حول المرحلة الجديدة التي سيلجها لبنان، عند تحقيق ملف الاصلاح الادارى على طريق تحقيق بناء دولته الحديثة التي تؤمن تجاوز كل عناصر التفجر في البنية السابقة للدولة، أتت النتائج الأولية لتشير إلى ان الوجهة الجديدة التي تتحقق في الواقع لا تشكل بدائل حقيقية، بل انها تفرق في ترسيخ عناصر التفجر. وخرجت بفعل ذلك مطاحنات اقطاب السلطة إلي العلن وتوتر المناخ السياسى العام في البلاد وأوقف تمرير العديد من المشاريع التي تطال مصالح وحياة المواطنين. كل هذا سعيا لتحسين حصة كل هؤلاء من كوتة التعيينات. وكان من بين الذين عينوا اسماء غارقة في الفساد والرشاوى والسمسرات. وكأن هذا التعيين مكافأة لها وترقية علنية لأن اصحابها انتصروا لقرار هذا القطب السياسى أو ذاك في ادائهم الرسمي السابق خارج كل مصالح الناس في القطاعات التي تولوا فيها مسؤوليات اساسية سابقة.

ان تعزز التشكيك بمصداقية الحكومات المتعاقبة واهتزاز الثقة بالجهود التي تعلنها في اطار عملية بناء الدولة وتعزيز مسيرة السلم الأهلي ومواجهة الاستحقاقات الدقيقة التي ينفتح عليها الوضع اللبنانى ،ومجمل المنطقة في اطار المفاوضات مع اسرائيل، برز بصورة خاصة ومميزة مع حكومة الحريرى. فبعد اجواء الأمل والثقة المتميزة التي اعلنها الناس لحظة تكليف رفيق الحريرى بتشكيل حكومته وترجمت بدخول ما يقارب المليار دولار إلى خزينة مصرف لبنان خلال أيام بعد التحول إلي الليرة اللبنانية التي استجدت الثقة فيها ترجمة للثقة بالحريرى وحكومته، سرعان ما سجل تحول جدي في هذه الأجواء وانحسار للثقة العامة بهذه الحكومة. ترافق ذلك مع جملة السقطات التي برزت في التعاطى الرسمى مع العديد من الملفات الداخلية. ومن ابرز هذه الملفات ملف اعمار الوسط التجارى في بيروت حيث تخلت الدولة عن دورها الأساسى في عملية اعمار هذا الوسط*.

* يرى الكاتب والخبير الاقتصادى جورج قرم انه كثر الكلام فى السنوات الاخيرة عن المشاريع الاعمارية في لبنان وخصوصاً مشروع اعادة اعمار الوسط التجاري لمدينة بيروت، وقل الكلام نسبياً عن السياسة =

وأوكلت ذلك إلى شركة خاصة (سوليدير) لعب ويلعب فيها الحريرى شخصيا وبعض المواقع المالية والاقتصادية الداخلية والعربية التي على علاقة خاصة به، دوراً اساسيا مقررا. الأمر الذى يثير اشكالية أساسية اليوم في لبنان وهي واقع التداخل بين المصالح المالية والاقتصادية الخاصة للحريرى مع الموقع والقرار الرسميين اللذين يمثلهما بصفته رئيسا للحكومة. وان مثل الحريرى النموذج الأبرز ، إلا ان هذه الاشكالية تطال العديد من المواقع السياسية - المالية - الاقتصادية الأخرى.

كما يسجل في هذا السياق واقع المراوحة، رغم الوعود الكبيرة، في التعامل مع الملفات المعيشية التي تطال حياة المواطنين اليومية كملفات الكهرباء والماء والهاتف والصحة والبيئة، اضافة إلي تصاعد ازمة قطاع التربية والتعليم والظروف الخانقة الي تعيشها قطاعات العاملين فيه.

لابد من التسجيل هنا، وكى لا تكون قراءتنا منقوصة ومجتزأة، ان العديد من الاخفاقات التي سجلت على صعيد الأداء الحكومي في السنوات السابقة لم تتحكم فقط إلي حركة التناقضات الداخلية ومواقف مختلف القوى السياسية والاجتماعية منها وفيها. بل، انها في بعض الأحيان، وفي محطات مأساسية مقررة في تطور الوضع العام، انحكمت إلي خلل التوازن في علاقة الداخلى - المحلى بالخارجي - الاقليمى. فتعطل مفاعيل التناقضات الداخلية في احيان عديدة، بفعل هذا الخلل، وانكشاف الوضع الداخلي العام، طرح ويطرح باستمرار اشكالية التناقض المركزى بين مشروع بناء الدولة وسط جملة محدداته الداخلية التي يرتهن تطوره لها وبين المحددات الخارجية المتأنية من هذا الخلل والمتحكمة لاعتبارات يمثل الداخلى - اللبنانى بعضا من وجوهها التكتيكية والظرفية احيانا.

= الاعمارية المتبعة في البلاد بالنسبة الي الرؤية الانمائية والخيارات الاساسية في اعادة الاعمار وبالنسبة الي مقومات ودعائم وسبل تحقيق اعادة الاعمار وتأمين التنمية.

راجع : جورج قرم : السياسة الاعمارية للجمهورية الثانية. مجلة الدراسات اللبنانية والعربية «أبعاد» العدد الثانى ، تشرين الثانى ١٩٩٤. ص١٨.

ان جملة الملاحظات النقدية التي سجلت ازاء التعاطى الرسمى مع جملة الملفات المطروحة وبالرأس منها ملف بناء الدولة، تقودنا إلي التوقف عند مسألتين اساسيتين تطرحان في باب الاستنتاجات الأولية وينفتح حولهما جدل واسع ومستمر.

المسألة الأولى: تعطيل الاسهام الاجتماعى النشيط في عملية بناء الدولة:

أن عملية بناء الدولة فى ظروف كالتى يعيشها لبنان لتشكل مهمة مجتمعية عامة وشاملة تطال كل فئات المجتمع. وان كان للسلطات الحكومية فيها دور أساسى مقرر، فهى أيضا مهمة مطروحة أمام مختلف قطاعات المجتمع المدنى وأمام مختلف فصائل الحركة الشعبية والديموقراطية.. وتتقاطع ادوار مختلف هذه القطاعات والفصائل في أشكال متنوعة ومعقدة بعضها موضوعى في اطار المحصلات الواقعية التي يتركها عمل هذه القطاعات علي مسيرة البناء هذه باتجاه تعزيزها في حلقة أو في مستوى معين. وبعضها ذاتى يطال وعى أهمية تحفيز صيغ العمل المشترك في المجالات الممكنة انطلاقا من تقدير ضرورة ذلك في اطار تنشيط عملية البناء ودفعها بأسرع وتائر متاحة.

فقد شهد لبنان في السنوات الأخيرة، بعد تراجع العنف العسكرى الذي ميز سنوات الحرب الأهلية منذ عام ١٩٧٥، سلسلة من التطورات الذى تذهب موضوعيا في وجهة تطوير وتفعيل مشاركة قطاعات المجتمع المدنى في خلق حياة سياسية ديموقراطية عامة تحتضن مشروع بناء الدولة وتطويره، من وجهة الانفتاح الديموقراطي، وبما ينسجم مع سلسلة المطالب والقضايا المختلفة التي تطرحها هذه القطاعات، وتعزز تثقيل العوامل الداخلية الفاعلة في تطوره.

ان المجتمع المدنى في سعيه لايجاد تعبيراته السياسية والديموقراطية الخاصة قد التف حول اشكال من الانتظام المهنى والاجتماعى والنقابى سعى من خلالها إلى بلورة مصالحه في عملية لا تخلو من الأبعاد السياسية، وتتقاطع موضوعيا مع تطوير مشروع بناء الدولة، فالنشاط المتزايد الذى سجل للاتحاد العمالى العام وحلفائه في رابطة اساتذة الجامعة اللبنانية ومكتب المعلمين عبر صيغة هيئة التنسيق المشتركة، شكل احد الدلائل

على حركة اجتماعية ناشطة ذات بعد سياسى صريح. وهى استدعت ردودا حادة من السلطات الرسمية استهدفت ومازالت، هذا التحالف بصورة عامة سعيا لفرطه وخلق مفارقات بين اقطابه بما يعطل العمل المشترك بينها. فضلا عن استهدافها للاتحاد العمالى العام نفسه وسط اشرس حملة سعيا لضرب وحدته وتعطيل الدور الجديد الذى احتله في السنوات الماضية.

كذلك تشهد المهن الحرة حركة التفاف اسعة حول نقاباتها واكتساب معاركها الانتخابية أهمية خاصة، كذلك اسهاماتها في الشأن الاقتصادى - الاجتماعى العام ذى البعد الوطنى في مرحلة إعادة البناء والاعمار وتجاوزآثار الحرب الأهلية. وهناك ايضا الحيوية الجديدة التي تسجلها جمعيات الصناعيين وغرف التجارة والصناعة وما تتيحه من تشكل تحالفات طبقية وسياسية بين الكتل الاقتصادية المحلية والعربية والدولية والتي يقابلها حملة شرسة من أوساط أقطاب السلطات الجديدة ومن مواقع طائفية ومناطقية ضيقة تحت شعارات ضمان الحصص والكوتات للمحاسيب والأزلام.ويسجل أيضاً الدور المتقدم للمنظمات الأهلية غير الحكومية فى إطار التصدى لجملة من المهام في الحقل الاجتماعى والصحى والأهلى العام في ظل تخلف الدولة وتراجع حضور مؤسساتها المختصة.

كما يسجل بروز العديد من الحركات الاجتماعية والثقافية الناشطة، وعودة الحياة إلى الأندية المنتشرة في الريف بشكل خاص. وهناك ايضا بلورة أولية لتنشيط حركة الطلاب الجامعيين الذين لعبوا عشية الحرب دورا بارزا في الحياة السياسية والديموقراطية العامة. وتشهد مختلف الكليات والمعاهد تنشيطا للانتخابات في اطار تطوير صيغ التنظيم الراهن لهذه الحركة.

ويبدو ان كل فئة اجتماعية أو قوة اقتصادية او مهنية أمام انغلاق نادى المنتسبين إلي التحالف السياسى - الطائفى الحاكم او محدوديته، تسعي إلي التجمع في مركز قوة اقتصادى او اجتماعى ، تعارض من خلاله السلطة الرسمية واداءها ازاء القضايا المختلفة التي تطال مصالح هؤلاء.

ان الاداء الرسمى الحكومى وما رافقه من سقطات خطيرة وبفعل الملابسات المتعددة الناتجة عن اختلال علاقة التوازن بين الداخلى - المحلي، والاقليمي - الدولي، كان حاسما في الانحسار الذى يشهده لبنان، في تبلور الانحياز المجتمعى الواعى للمشاركة في عملية بناء الدولة، لا بل ان ما نشهده هو تعطيل لهذه الحركة المجتمعية الواعية. وبدلا من تنشيط كل القوي الممكنة للمساهمة في هذه العملية التأسيسية، دون اغفال لاهمية ومفاعيل الأدوار المختلفة لكل فصيل مساهم، وبالرغم من بروز استعدادات جدية ظهرت في مناسبات عديدة وفي مستويات مختلفة، نرى ان الأداء الرسمى الحكومى يدخل في باب التعطيل لهذه العملية، وهذا تعبير عن بروز مصالح جديدة لدى التحالف السياسى - الطائفى في السلطة تقوم على تعزيز عملية تهميش فعل التناقضات الداخلية. وبالتالى الانتصار للصيغة الراهنة التي تأخذها تعبيرات التناقضات في علاقة الاختلال بين الداخلى - المحلي، والاقليمي - الدولى. وهذا ما يثير حالة من القلق الشديد لدى فئات واسعة من اللبنانيين بصدد الاحتمالات المرتقبة لموقف هذا التحالف ازاء مايمكن ان يترتب عن المفاوضات مع اسرائيل والحلول التي ستطرح ومستوى تلاؤمها مع المصالح الوطنية اللبنانية في التحرر والسيادة والتطور الديموقراطى والتقدم الاجتماعى. فضلا عن التشكيك في الامكانات الواقعية المتاحة لقيام ونجاح مشروع الدولة في ظل هذا التحالف السياسى - الطائفى وما يمثله من خيارات على مختلف المستويات والأصعدة الأمر الذي يطرح من جديد اهلية مشروع السلم الأهلى برمته في ظل التوجهات والسياسات والقوى التي تقوده راهنا.

المسألة الثانية: تعطيل تكوين تحالف سياسى - طبقى يحمى ويطلق مشروع بناء الدولة:

ان انعقاد مصالح قوى سياسية واجتماعية، مختلفة ومتنوعة بنسبة كبيرة، حول ضرورة انجاح مهة بناء الدولة لم تتعد التوافق الموضوعى السلمى لذلك. ويبرز اكثر فأكثر واقع فعل الاعاقة الذى يعطل تطويل هذا التوافق السلبى كى يترجم وعى هذه القوى بضرورة العمل المشترك وفق صيغ واشكال مختلفة.

وتشهد الحياة السياسية والحزبية في لبنان سلسلة من التغييرات البنيوية والعميقة بتأثيراتها. فالمرحلة الراهنة، كما اشرنا سابقا، ليست بشكل من الأشكال امتدادا عاما لسياق تطور سابق يشهد آنياً بعض المتغيرات، وبالتالى فإن التحليل للراهن يحتاج إلي قراءة عامة وشاملة جديدة. كما يحتاج لقراءة وكشف وبلورة سلسلة التناقضات الجديدة التي تحدد طبيعة ووجهة وآفاق هذا التطور الراهن.

ان السمة الأساسية التي تترجم واقع التناقض المركزى الجديد الذى يشهده لبنان، هى سرعة تبلور وتطور وانعقاد مختلف التناقضات على المستوى السياسى كعملية موضوعية وكنتيجة مباشرة للخلل في التوازن الذى تعيشه راهنا علاقة الداخلى - المحلى، بالخارجي-الاقليمى.

ان التناقض الأساسى في مجال الديموقراطية والحريات العامة وفي مجال بناء دولة عصرية وعلمانية واصلاح الادارة، والنظام الانتخابى يؤسس للالتقاء الموضوعى للقوى السياسية المختلفة التي تقف في موقف مواجهة السياسات الحكومية المتعاقبة بهذا الصدد، وبالتالى فإن الأسس الموضوعية لقيام هذه التحالفات لا يقابلها بلورة هذه الضرورة على المستوى الذاتى بصيغ وأشكال من العمل المشترك.

ونحن هنا لسنا بصدد سحب تجربة المعارضة التي عرفها لبنان قبل الطائف، عند اثارة مسألة التحالف هنا. أضف إلى أن العديد من قوى المعارضة قد انتقل إلي مواقع السلطة. وهو شريك في التحالف السياسى - الطائفي الحاكم. لا بل يمثل قوي الصدام المباشر، باسم السلطة الجديدة، مع قوى الحركة الشعبية والديموقراطية، ويعبر بالتالى عن حالة انفصال حقيقى بين برامجه التاريخية وبين واقع دعمه ومشاركته للتمثيل الاقطاعى - السياسى - الطائفى التقليدى في السلطة.

كذلك فإن قوى التحالف السياسى - الطائفى الحاكم لا تتحكم بحركة التناقضات الخاصة بقوى هذا التحالف وما تمثله من تعبيرات سياسية واجتماعية بالأساس، بل ان جملة الاحداث التي شهدها لبنان، والتي كشفت الانتخابات النيابية صيف ١٩٩٢ التعبير عنها،

أكدت غياب مختلف هذه القوى المقررة عن حاملها الاجتماعي، واكتسابها هذا الموقع المحدد أم ذاك في آلية انتاج القرار العام في البلاد، انما ينتج بالأساس عن موقع هذه القوى في خريطة التوازن الحالي المنحكم بدوره بمحددات الخارجي - الاقليمي وخطة تحركه (الخارجي) وفق تقديراته وتوجهاته وتكتيكاته.

ان العلاقة الجديدة، التي تنتج آلية القرار الداخلي وقواه، خارج أية تعبيرات اجتماعية داخلية حقيقية، تمارس حركة طاردة لأي تشكل سياسي - اجتماعي، لا ينتظم وفق هذه الآلية لعمل السلطة الجديدة ولانتاج القرار فيها. وجديد حركة الطرد انها تعدت الفعل القسري المباشر، العسكري أم غيره، واصبحت جزءا عضويا من آلية السلطة الجديدة نفسها. بحيث توفرت سلسلة من الامكانات، وعلى جميع المستويات، تؤمن لهذه السلطة فعل الطرد وكأنه جزء من الحياة السياسية - الاجتماعية الطبيعية المغلفة بسلسلة من التدابير الديموقراطية الشكلية التي تتيح اعطاء موقع مقرر أم تحجبه. وان فشل ذلك في حالات قليلة فلا بأس من اشارات خاصة خبرتها مختلف القوى السياسية والاجتماعية اللبنانية، فيحصل عندها الانكفاء الطوعي والنسبي.

ان انكفاء قوى المعارضة لا ينحكم فقط للحركة الطاردة لها من قوى التحالف السياسي - الطائفي في السلطة، بل ان مختلف هذه القوى تعيش ايضا ازمتها العامة في مواجهة ازمة السلطة الجديدة. وهذه الأزمة محكومة بطابع الحالة الانتظارية العامة التي تعيشها البلاد ازاء سلسلة المتغيرات العيقة التي يشهدها لبنان والمنطقة والعالم. فالمتغيرات العالمية الهائلة التأثير على مجمل التطور في العالم لم تستقر بعد على محصلات عامة، فهناك العديد من الأسئلة المركزية الجديدة التي يطرحها الوضع الراهن وتطال التطور المحتمل للصيغ والتكتلات والمواقع والادوار.

كذلك، فالجميع اليوم أمام حالة انتظار لما ستسفر عنه المفاوضات مع اسرائيل والصيغ المحددة التي ستنتج عن توقيع السلام معها والتي تطال ملفات السياسة العامة والاقتصاد وما سيؤسس له من احتمالات في اطار تقسيم العمل الجديد في المنطقة بعد دخول اسرائيل

إلي خريطته الاقتصادية وما سيرافق ذلك من تقاسم نفوذ سياسى ايضا. ولبنان الذى يشكل سياسيا الطرف الأضعف في المفاوضات العامة مع اسرائيل يعيش الضغط الانتظارى الأقسى انتظارا لانتهاء المفاوضات ووضوح نتائجها. وبالتالى فإن العديد من القضايا الهامة والتي تطال تطور الوضع الداخلى في لبنان وفي مختلف المستويات تطرح سلسلة من الاشكالات دون توفر أية امكانات لتقديم الاجابات المطلوبة فى حدها الأدنى. فأى دور للبنان على الصعيد السياسى وعلاقة ذلك بالمضمون الواقعى الذى سيحدد مسألة السيادة الوطنية؟؟ * كيف ستكون الصيغة المحددة التي ستؤمن تحرير الأرض؟؟ ماذا سيرافقها من تدابير مختلفة تطال المقاومة كفعل مباشر وتطال الحياة السياسية العامة كاطار مواجهة مستمرة؟؟ ماذا ستنتج المفاوضات المتعددة الأطراف من ترتيبات تطال الثروات الوطنية لمختلف شعوب المنطقة وماذا سيترتب على لبنان من اثمان في هذا الاطار؟ وكيف سيتعايش لبنان في المرحلة القادمة مع الأوضاع الجديدة في ظل الحاجات الكبيرة التي تتطلبها عملية اعادة بنائه وإعماره وتأمين قدراته المستقبلية على احتلال موقع مقبول في اطار الخريطة الاقتصادية الجديدة في المنطقة؟؟ وكيف سترتسم هذه الخريطة؟؟ الخ...

ان الحالة الانتظارية التي تعيشها مختلف قوى المعارضة والسلطة تنسحب ايضا على الموقف من القضايا الأساسية التي تواجه المرحلة الجديدة من تطور لبنان، وفي القلب منها مسألة بناء الدولة، والصيغ المحددة التي ستستقر عليها العلاقة مع مختلف التطورات العامة وبالارتباط مع سلسلة التناقضات الداخلية التي واجهها. فالتغيرات العميقة التي ستطال كل الاطار الاقليمى والدولى لابد ستترك تأثيراتها المباشرة والمتنوعة على منطق تطور التناقضات الداخلية ومواقع مختلف القوى فيها ووجهة هذا التطور ومحصلاته المحتملة. كما ستترك تأثيراتها العميقة على المسألة المركزية المتعلقة بالتشقيل الراهن

---

* اسرع شيمون بيريز في كتابه «الشرق الأوسط الجديد» . دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن ١٩٩٤، إلى تقديم بعض الإشارات حول الدور المنتظر للبنان بعد السلم العربى الاسرائيلى.

وتطوره لعلاقة الداخلي - المحلي بالاقليمي - الخارجي.

كما ان للأزمة وجوها أخرى لا تتحكم فيها فقط للحالة الانتظارية الراهنة. فهي تطال في وجه منها المواقع الفكرية نفسها لمختلف قوى المعارضة التي منها تقرأ ما يجرى وتصيغ مهمات مواجهته وتستشرف مستقبل تطوره المحتمل. وهذا الوجه يطال مختلف المواقع دون استثناء، حسب تقديرنا، فهو يطال الفكر الماركسي الذى مازال يواجه تحدي قراءة مختلف التغييرات العالمية بعد سقوط تجربة الاشتراكية المحققة في الاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى، ويواجه مهمة اعادة انتاج فهمه الجديد لتأمين القراءة الخاصة بالواقع الملموس المحلي، وهذه القراءة تطرح اشكالية القراءة الذاتية - المحلية في اطار عالمية التطور، الأمر الذي يطال الوجه الآخر لتأكيد أهمية الدور الذاتى في انتاج القراءة المحلية في موقعه وارتباطه بحركة انتاج الآخرين في المواقع الذاتية العالمية الأخرى، وهذا يطرح اشكالية أزمة الذاتى - المحلى كتعبير، في وجه أساسى منها، عن ازمة العالمى في القراءة من هذا الموقع الفكرى الماركسى.

والأزمة نفسها تنسحب ايضا على الفكر القومى وقدرته علي متابعة الجديد في ظل تعزز ازمة فكرة الدولة القومية راهنا في اطار المستجدات الدولية وتعمق عملية عالمية التطور، بالاضافة إلي دور هزيمة المشروع القومى العربى التحررى في دفع أزمة القراءة من هذا الموقع لتأخذطابعها الشمولى والعميق.

وان شكلت السلفية المحددالأساسى في أزمة الفكر الدينى في قراءة المتغيرات العالمية والمحلية الراهنة واستشراف آفاق تطورها ووضع وجهة محلية تفتح أفق التطور بما ينسجم مع تطور لبنان، فإن فكرة الوطن هنا، ومن هذا الموقع، مطروحة للبحث والجدل في مواجهة اطلاق فكرة وحدة العالم الإسلامى كمحدد أساسى في الخطاب والوجهة والمهمات. وتأخذ هذه الأزمة في لبنان طابعا خاصا ناتجا عن تميز لبنان بكونه بلدا متعدد الطوائف، وحيث يواجه كل خطاب دينى، من أى موقع كان، واقع محدودية تأثيره، بفعل محدودية الجمهور الذى يتوجه إليه واتخاذه طابعا دون وطنيا.

ازاء مختلف هذه المعطيات لم يشهد لبنان في السنوات الأخيرة بلورة متقدمة على مستوى العمل المشترك للمعارضة من خلال اشكال وصيغ محددة تعبر عن توسع قاعدة اللقاء وشمولية مهماته.

واقتصر التنسيق على التصدى لمهمات جزئية محددة تطال قضية معينة في مجال خاص. والقوى التي تنسق في التصدى لهذه المهمة الجزئية ام تلك تنحكم دائما للجزئية وللظرفية. وعبر ابسط اشكال التنسيق الذى قد يقتصر، كما يحصل في أغلب الأحيان، على اعلان بيان جزئى في مناسبة معينة دون أية مفاعيل عملية تطال الموضوع المحدد نفسه.

ان مختلف القوى السياسية والاجتماعية التي تتصدى للسياسات الحكومية في مختلف المجالات وبالتحديد لادائها في مسألة بناء الدولة، لا تواجه في المدى القريب مهمة بناء تحالف مشترك وتأمين قيام تنسيق فيما بينها. ويقتصر فعلها العام في مواجهتها لمختلف هذه المهام على التقاطع الموضوعى والظرفى عند هذا الموقف الجزئى ام ذلك دون أية قدرة على ترجمة ذلك على مستوى بلورة وجهة لعمل مشترك يفعل مختلف الامكانات في مواجهة الامكانات الكبيرة للسلطات الجديدة. وان ركز خطاب مختلف هذه القوى على ضرورة التنسيق والتشاور والمشاركة مع الآخرين، الذين يلتقون معهم، فإن ترجمة ذلك تبقى قاصرة ودون الحد الأدنى الضرورى والمطلوب. وتكتسب هذه الأزمة طابعها الشامل والجاد نظرا لعدم اقتصار محدداتها على العوامل الموضوعية العامة، رغم دورها الكبير والحاسم احيانا، انما هى تتحدد ايضا بعوامل القصور الذاتى، بفعل جملة الأسباب التى أشرنا إليها. إلا ان الثابت هنا ان عملية الصراع، كعملية سياسية - اجتماعية، في المرحلة الراهنة، وتطال مختلف الملفات، وبالأخص ملف بناء الدولة، تتم في حقل التأثير الكبير والحاسم لقوى التحالف السياسى الطائفى الحاكم، ويشكل تطور هذه العملية والوجهة التى ستأخذها، وحيث الاحتمالات متعددة، أساسا لجدل واسع على مستويات مختلفة، سنحاول ان نتصدى لبعضها في اطارالمقاربات المطروحة المرفقة.

الفصل الرابع

خطة الإعمار

الإنماء الغائب

اذ يبدأ لبنان بالخروج من دوامة العنف المسلح والحرب الأهلية، لا يبدو انه يخرج من الأزمة الشاملة التي لم تكن الحرب إلا احدى تجلياتها الأكثر تطرفا. واذا كان العنف الداخلى المسلح قد تراجع، فان اشكال العنف الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والايديولوجية لا تزال تمارس بقوة، مترافقة مع استمرار العنف المسلح المتمثل بالاحتلال والاعتداءات الاسرائيلية، واستمرار مقاومتها بالسلاح.

تظهر الأزمة بصورها الأكثر تعقيدا وتعبيرا على المستوى السياسى، حيث يتخبط النظام بمؤسساته الرسمية وشبه الرسمية في محاولات تجديد نفسه بما يشبه أزمة حكم وأزمة سلطة مستمرتين. وفي المقابل، لا يزال تشكل المعارضة السياسية دون الحد الأدنى الضرورى لاطلاق عملية صراع سياسى، أو حوار حقيقى، فأزمة المعارضة بهذا المعنى متممة لأزمة السلطة.

لئن توقفنا عند الأزمة السياسية في البداية فإن هذا لا ينفى كون الأزمة شاملة للمستويات الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بل ان هذه الشمولية بالذات هى التي تجعل تجلياتها السياسية على النحو الذى يشبه الدوران في حلقة مفرغة.

سنحاول تجنب ٣ عيوب يمكن ان تصيب التحليل:

الأول: التحليل المجزأ أو الجزئى لمستويات الكل الاجتماعى - التاريخي اللبنانى وحركته.

الثانى: اقتصار التحليل على ظواهر الأمور دون عواملها العميقة وعلى فترات قصيرة نسبيا، الأمرالذى لا يسمح بتكوين استنتاجات وتصورات مقبولة الدقة لمسار التطور في المدى المتوسط او البعيد.

الثالث: عزل «الداخل» اللبنانى عن إطاره الإقليمى والدولى، والتعامل معه كوحدة تحليلية مستقلة، بينها وبين الإطار الإقليمى - الكونى علاقة تأثر خارجية بسيطة فقط.

ونحن نلج هذا التحليل مستندين إلى عدد من الفرضيات التي نعتقد بصوابية البدء منها. فلبنان حسب وجهة نظرنا بلد ينتمي إلي أطراف النظام الرأسمالي العالمي، وموقعه هذا يجعله يتشارك مع باقي بلدان الجنوب سمات الاطراف ومشاكلها، أي التبعية والتخلف وضرورات التكييف الهيكلي المتسارع والمفروض مع متطلبات التطور الرأسمالي المعولم في مرحلته الراهنة ... وهو ما يتجاوز بكثير مقولة تقسيم العمل العالمي التي تبدو بسيطة وجزئية الدلالة مقارنة باتساع وعمق التكيف والتحول الجاري أو الذي سوف يجري.

تبدو هذه المسألة اساسية بالنسبة الينا، ذلك أن نقد النظام الاقتصادي اللبناني في الفترات السابقة، بمافيها النقد الذي كان يتم في مواقع يسارية راديكالية، لم يكن يخرق سقف التسليم ببقاء النقد ضمن الاطار الوطني الذي يقيم كوحدة، علاقات اقتصادية مع خارج متمايز عنه. إن مقاربتنا تحاول ان تختار زاوية مختلفة، اكثر واقعية، اي انها ترى اندماج لبنان العضوي في الاطار الاقليمي - الكوني، وتسعى إلى تجاوز مقولة نقد النظام الاقتصادي أو السياسي من وجهة اصلاحه عبر آليات النضال السياسي والاقتصادي على غرار مايجري في النموذج المجتمعي الأوروبي المركزي، بل تقديم نقد على درجة من الشمولية من موقع تنموي بديل. ومقاربات من هذا النوع غير رائجة في لبنان.

وفق هذا المنهج سوف نتناول مسألة اعادة بناء لبنان علي أساس اندماجه العضوي في النظام الاقليمي - الكوني وعلي أساس الاستجابة لمتطلباته المعبر عنها بشكل خاص في سياسات التكيف الهيكلي التي تقترحها المؤسسات النقدية الدولية، كما علي أساس الانخراط في المشاريع السياسية - الاقتصادية المعدة للمنطقة.

منطلقات مشروع التكيف:

ينطلق هذا المشروع من تسليمه بتطورين سياسيين اساسيين: الأول، داخلي، يعتبر ان امكانية تجدد الحرب اللبنانية بقوة العوامل الداخلية وحدها غير ممكن في المدى القريب والقريب المتوسط، والثاني، اقليمي، يعتبر ان مسار التسوية في المنطقة يسير بخطوات ثابتة إلى الأمام، وهو يرى انه حتى في حال حصول تعثر او انتكاسات تبطيء مساره، فان التوازنات الدولية الأقليمية، السياسية والعسكرية، لا تشير إلى امكانية قيام حرب عربية - اسرائيلية

في المدى المنظور.

على اساس هذا الترجيح، يعمل اصحاب مشروع اعادة بناء لبنان على أساس تكييفه مع المتغيرات وادماجه في النظام الاقليمي - الكونى وفق المواصفات الراهنتو ويعمل هؤلاء على اعادة صياغة دور لبنان وموقعه في شبكة العلاقات الاقليمية والدولية الجديدة.

ان لبنان - وفق هذا التصور - لا يزال مرشحا للقيام بدور اقليمي يستند إلى تراثه السابق في هذا المجال ومع ملاحظة ضرورة صياغة هذا الدور في ضوء المتغيرات الأخيرة. اما المرتكزات الداخلية لهذا الدور فهى تكمن في الأساس في مواصفات السياسة الاقتصادية والمالية والليبرالية وتقاليد لبنان المعروفة في هذا الاطار، اكثر مما يكمن في وجود مرتكزات مادية على مستوى الوضعين الاقتصادى والمالى، او على مستوى البنية التحتية. إلا ان الوجهة المحددة لمشروع التكيف والاندماج تعتقد بامكانية اعادة صياغة هذا الدور مجددا، عبر تدخل كثيف للقوى الاقتصادية والمالية الخارجية، مع لحظ دور ما للرساميل اللبنانية.

على قاعدة هذه المقدمات يصاغ مشروع اعادة اعماد لبنان باعتبار ان هيكله الأساسى مشروع اقتصادى، إلا ان هذا المشروع يحتاج بالضرورة للامساك بالسلطة بنسبة مرتفعة، لكى يكون قابلا للتحقق. بهذا المعنى، انه مشروع عضوى اقتصادى - اجتماعى - سياسى في آن، ولابد من التعامل معه على هذا الأساس.

الوظيفة الاقليمية للاقتصاد اللبنانى:

تحتل الوظيفة الاقليمية للاقتصاد اللبنانى اهمية كبيرة نظرا للدور المحدد الذى لعبته باسبقا في اقتصاد ما قبل الحرب. والدور المتوقع ان تلعبه في المستقبل القريب والمتوسط كشرط ضرورى لاعادة النهوض بالاقتصاد اللبناني بعد الحرب.

فلبنان بلد صغير، بامكانيات طبيعية قليلة، وسوق داخلية صغيرة، وقد قام اقتصاده على الدوام على الارتباط بالسوق العالمية والعربية خصوصا، التي وفرت له العناصر الضرورية لاشتغال الاقتصاد، ووفرت له الأسواق الواسعة لتصدير أو اعادة تصدير السلع والخدمات والخبرات البشرية، والاستفادة في المقابل من خدمات الوساطة وتحويلات اللبنانيين العاملين في

الخارج، مع دور هام لعبه القطاع المصرفى على مستوى المنطقة كلها وعلى مستوى النشاط الاقتصادى الداخلي.

ان قيام لبنان بدورالوساطة بين الأسواق العربية والمراكز الغربية المتطورة كان يستند إلى موافقة وحاجة الطرفين إلي هذا الدور وإلى امكانية وأهلية النظام اللبنانى في القيام بدور الوسيط. والعنصر الاساسى في هذه الأهلية كان التفاوت الحاصل في مستويات التطور الاقتصادى وطبيعة النظام السياسى، والخبرات الفنية والبشرية التي تميز لبنان. وهذه الأفضلية النسبية المقارنة شرط ضرورى لقيامه بهذا الدور.

شكل عام ١٩٧٥ منعطفا هاما بالنسبة للعلاقة بين لبنان والعالم العربى. ففى حين تابع هذا الأخير استكمال مقومات اقتصاده المندمج بالسوق العالمية، ورفع مستوى كفاءته ومهاراته الفنية التجهيزية والبشرية، سار الاقتصاد اللبنانى في مسار معاكس، فتقلصت تيارات التبادل اللبنانى - العربى وبالتالى تراجعت وظيفة لبنان الاقليمية، كما بدأ مسار تدهور البنى والطاقات الاقتصادية والمالية والبشرية ومجمل البنية التحتية التي قام عليها دور الوساطة. وتوجت كل ذلك التحولات الكبيرة التي جرت عالمياً والتى كانت حرب الخليج أبرز تجلياتها.

وخلال العقد ونصف الأخيرين يمكن الاشارة إلى المتغيرات الأساسية التالية التي تترك أثرا مباشرا على وظيفة لبنان الاقتصادية لجهة مقوماتها الخارجية والداخلية. وأبرز المتغيرات في تقديرنا هي:

١ - ان المرحلة الجديدة من العولمة الرأسمالية، المترافقة مع انهيار التوازن السياسى - العسكرى الدولى الذى كان سائدا بعد الحرب العالمية الثانية، تقلص إلي حدود بعيدة هوامش الاستقلالية الذاتية في العالم، ولا سيما بالنسبة لدول العالم الثالث الصغيرة، وعلى الرغم من تنوع النظم السياسية، فإن الاندماج الأكثر عضوية يتم عبر الحلقات الاقتصادية والسياسية المقررة في مسار تطور هذه البلدان، وفى تقديرنا ان هذا ينسحب على لبنان، الدولة الصغيرة المحدودة الامكانيات الاقتصادية والموارد الطبيعية، والموجودة جغرافيا في منطقة موضوعة الآن في اولويات الاندماج السياسى - الاقتصادي والعسكرى في النظام العالمى بعد حرب الخليج. ان هذه الوضعية تقلص هامش الاستقلالية النسبية التي ربما كان يتمتع بها لبنان في

حدود دور الوساطة التي كان يقوم بها قبل هذه التطورات وقبل الحرب، والتي كانت تتيح له الاحتفاظ بدورة اقتصادية داخلية واقليمية تؤديها بنية على حد معين من التكامل ترتبط كبنية بالاقتصاد العالمي والسوق العربية. ولا شك ان هامش الاستقلالية هذا قد بدأ يتعرض لضغوط منذ اواخر الستينات ولا سيما بعد ازمة "بنك انترا" حيث جرى وضع اليد في السنوات التي تلتها بصورة أكثر شدة على القطاع المصرفي من قبل الرأسمال الأجنبي*. لكن الاقتصاد اللبناني بقي قادرا على التكيف النسبي مضيفًا الوساطة الصناعية إلى وظيفته الاقليمية. إلا أن التطورات الأخيرة دفعت هذه العملية إلى حدود متقدمة جدا. فلبنان اليوم واقتصاده هما حلقة من حلقات السلسلة المكونة لما يسمى النظام الاقليمي العربي، وبالتالي فإن هامش استقلاليته سيتقلص، والحاجة إلى دوره الوسيط السابق سيتراجع من وجهة نظر المراكز الرأسمالية المتقدمة الحاضرة مباشرة في الدول التي كان لبنان يقوم بدور الوساطة معها.

٢ - ان العقدين الأخيرين من التطور الاجتماعي - الاقتصادي في الدول العربية كافة، شهدا ميلا عاما نحو المزيد من الاندماج في النظام العالمي على قاعدة نمو رأسمالي تابع فيها رغم اختلاف النظم والمواقف السياسية، وقد شكلت حرب الخليج تتويجا لهذا المسار من جهة أولى، كما شكلت بداية طور جديد منه شديد التسارع في اندماجه في النظام والتكيف مع متطلباته، فالميل العام لدى جميع الدول العربية هو الأخذ بمفهوم الانفتاح الاقتصادي والتحول باتجاهه بهذه السرعة أو تلك، الأمر الذي يقلص الميزة الانفتاحية التي كان يتمتع بها لبنان والتي كانت أحد مقومات دوره السابق.

من جهة اخرى، ان تطور اقتصاديات دول الخليج، وفي ظل انقطاع دور لبنان بسبب اندلاع

---

* بنك انترا هو احد المصارف اللبنانية الكبيرة تعرض لأزمجة سيولة حادة أدت إلى اعلان افلاسه عام ١٩٦٦ قد ادى ذلك إلى سلسلة افلاسات في عدد من المصارف الصغيرة، التي اقفلت، او اعيد دمجها في مصارف أ... قبل هذا التاريخ، كان عدد المصارف في لبنان قد بلغ ٩٣ مصرفا، بينها ٥٥ مصرفا لبنانيا. كانت ...ساميل الاجنبية تسيطر على ٥٣٪ من اجمالي الودائع المصرفية في لبنان. بعد مافلاس انترا، تراجع عدد المصارف الاجمالي إلى ٧٤ مصرفا (عام ١٩٧٠) وتراجع عدد المصارف اللبنانية إلى ٣٨ مصرفا (عام ١٩٦٩) ثم ٢٧ و٢٥ (عامي ١٩٧٢ و١٩٧٤)، واصبح الرأسمال الاجنبي مسيطرا على ما يقارب ٨٠٪ من اجمالي الودائع في المصارف اللبنانية.

الحرب فيه، قد ادى إلى تراكم خبرات هذه الدول في مختلف المجالات وإلى قيام دورة مبادلات مباشرة مع المراكز الرأسمالية دون حاجة إلى الوساطة اللبنانية المعطلة أصلا. وقد تكرس ذلك بالحضور المباشر والكثيف للشركات المتعددة الجنسيات والمصارف الاجنبية والخبرات البشرية الغربية، وصولاً إلي الحضور العسكرى والأمنى المباشر بعد حرب الخليج. وليس هناك ما يشير إلى امكانية عودة بسيطة لدورة مبادلات مثلثة من جديد، يدخل لبنان فيها عنصرا اضافيا دون أن يمتلك مؤهلات نوعية جديدة تجعل وساطته تشكل اضافة مفيدة. اننا نوجز القول، ان الدول العربية، ولا سيما الخليجية منها، قد تكيفت مع تعطل دور الوساطة اللبنانية، وبالتالى تقل الحاجة العربية إلى مثل هذا الدور وفق المعايير السابقة.

٢ - سبق أن أشرنا أن دور لبنان الوسيط كان يستند إلى أهلية نسبية للبنان ولكفاءاته الفنية والبشرية أدت إلى أفضلية مقارنة مع محيطه حتمت دوره الوسيط.

ان النظام الاقتصادى اللبنانى كان قد دخل طور ازمته قبيل الحرب أو أتت هذه الأخيرة لتزيد من تفاقمها وتدفع بها إلى حدود جديدة . ان ١٥ سنة من الحرب قد أعاقت التطور الطبيعى الضرورى للاقتصاد اللبنانى من جهة أولى، كما انها دمرت جزءا كبيرا من المقومات السابقة لهذا الدور، فقد دمر قسم كبير من البنية التحتية الانتاجية والخدماتية التي كانت تقوم بدور اقليمى، وتراجعت الأفضلية المقارنة لمختلف القطاعات نتيجة هروب الكفاءات وعدم تجديد التجهيزات وتعطلت السياحة، وطالت الأزمة بالقطاع المصرفي الذى لعب دورا أساسيا على الصعيد الداخلى والاقليمى، كما لم يعد النظام قادرا على انتاج المهارات البشرية المؤهلة لسوق العمل العربية التي أشبعت اصلا بفنيين لبنانيين من مختلف المستويات وضمنهم رجال الأعمال المثلثى اللغات الذين لم يعد دورهم لا غنى عنه في السوق العربية اليوم. لذلك يمكن القول، ان المقومات الداخلية لدور الوساطة السابقة قد تراجعت بنسبة كبيرة هى الأخرى.

لا نريد ان نخلص من وراء هذا الغرض إلى القول يزاول الحاجة المطلقة إلى دور لبنان، ولكن لابد من تحديد مقومات هذا الدور الجديد، وتحديد المجالات الجديدة التى يمكن أن يحقق فيها لبنان افضليات مقارنة، وتحديد المجالات القديمة التي يمكن استعادتها، وكل ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار ان لبنان سيكون اكثر اندماجا في محيطه الاقتصادى العربى - الدولى،

وسيكون للرأسمال العربى - الدولى دور اكثر تقريرا في الاقتصاد الداخلى اللبنانى.

الصيغ الجديدة المحتملة لدور الوساطة اللبنانية:

لقد تطور دور الوساطة الذى لعبه لبنان ما قبل الحرب من الوساطة التجارية والخدمات التقليدية إلى دور الوساطة المالية والصناعية في النصف الأول من السبعينات. وقد تم ذلك وفق تعاقب زمنى تقريبى على النحو التالى:

١ - الانتقال من النمط الاقتصادى الذى يقوم على زراعة - صناعة الصنف الواحد (تربية دود القز وصناعة الحرير) (حوالى ٤٥٪ من الدخل الوطنى عام ١٨٩٥) إلى دور وسيط تجارى بين الدول الغربية والداخل العربى بشكل متدرج منذ أواسط القرن الماضى حتى الحرب العالمية الثانية. وتكون في هذه الفترة دور الوسيط التجارى والترانزيت والخدمات التقليدية. وقد ترافق هذا النشاط التجارى مع بداية نشاط مصرفى للمصارف الاجنبية (فرنسية، المانية، انكليزية...) لتحويل النشاط التجارى وتسهيله اعتبارا من ١٨٧٥.

٢ - تحول قطاع الخدمات إلى القطاع الحاسم في الاقتصاد ابتداء من الخمسينات (٦٣٪ عام ١٩٥٠)، وحوالى (٧٠٪ عام ١٩٧٠)، مع نمو واضح للقطاع المصرفى الذى بدأ يستقل عن دوره الملحق بالتجارة إلى دور وساطة مصرفية واضح المعالم ولا سيما بعد التحولات السياسية في العالم العربى بدءا من الخمسينات، وتدفق عائدات النفط كودائع إلى لبنان. وقد شهد هذا القطاع التطور الاكثر اهمية بين الخمسينات والسبعينات.

	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
عدد المصارف	٢٣	٣٦	٤٠	٩٣	٧٤	٧٢	٧٤
الودائع (ملايين ل.ل)	٢١٦	٤٨٣	١٠٦٨	٣٥٠٠	٤٠٥٤	٥١٥٦	٧٢٣٥
الدخل القومى (ملايين ل.ل)	١٠٤٢	١٣٧٤	١٦٥٠	٣٤٦٠	٤٤١١	٤٩٥٨	--
٪ للودائع إلى الدخل القومى	٢٠ر٧٪	٣٥٪	٦٤ر٧٪	١ر١٪	٩٢٪	١ر٤٪	--

* المصدر: على الشامى، تطور الطبقة العاملة في الرأسمالية اللبنانية المعاصدرة «دار الفارابى» بيروت ١٩٧٥

٣ - بعد ازمة بنك انترا، برز اتجاه لنمو سريع في الصناعة، لاسيما التصديرية، وخصوصا اعتبارا من عام ١٩٧٠، حيث يمكن اضافة دور الوساطة الصناعية إلي دوري الوساطة التجارية والمالية. وقد سجل القطاع الصناعي معدل نمو سنوي يضع ٢١٪ بين ١٩٧٠ و١٩٧٤، فيما سجل تحول في بنية الصادرات الصناعية حيث احتلت الصادرات المصنعة ما نسبته ٦١٫٨٪ من اجمالي الصادرات الصناعية عام ١٩٧٢ مقابل ٣٩٫٤٪ عام ١٩٦٤ و٥١٫٧٪ عام ١٩٦٨. فيما بلغت حصة الصادرات الصناعية ٣٠٪ من اجمالي الصادرات عام ١٩٧٢ مقابل ١٢٫٥٪ عام ١٩٦٠. (المصدر، كلود روبار وسليم نصر، «الطبقات الاجتماعية في لبنان FNSP باريس ١٩٧٦، وعلي الشامي، مصدر مذكور).

بالطبع، ان هذا الترتيب تقريبي، ولا يعني زوال نشاط معين او اندثاره بين مرحلة وأخرى. عكس ذلك، بقيت كل هذه الميادين متراكبة ومتداخلة ولا سيما منذ الاستقلال حتى اليوم، إلا انه لابد من الاشارة إلى ان تطور الاقتصاد اللبناني شهر انزياحا واضحا لصالح القطاع المصرفي - المالي ، تدفق عائدات النفط، مع الاشارة إلى انه ثمة تداخل كبير بين الرساميل إلى حد الاندماج الشخصي احيانا كثيرة بين الصناعي والتاجر والمصرفي.

ان اصحاب مشروع اعادة بناء لبنان على أساس التكيف والاندماج في النظام الاقليمي - الكوني، ودون مقاومة شروطه، يدركون المعيقات التي تحول دون استعادة لبنان لدوره السابق وعلى الاسس نفسها، سواء ما يتعلق منها بتدمير قسم من البنية المادية والبشرية الحاملة لهذا الدور، أم لجهة التحولات الحاصلة في العالم العربي، الذي كان سوق الوساطة اللبنانية.

ان التبدلات الحاصلة عربيا متفاوتة الاهمية فالتطور الاساسي يتمثل في قيام أنشطة تجارية بديلة عن الوساطة التجارية اللبنانية التي تعطلت تقريبا خلال الحرب وقد نشأ عن هذا الوضع الجديد تكثيف المبادلات التجارية المباشرة بين الدول العربية والدول الغربية، وتطوير شبكة مرافق وطرق وقنوات تعامل مباشرة.. والى ما هنالك من مستلزمات هذا التعامل.

وكذلك شملت التبدلات قيام مراكز صناعية وطنية مشابهة للصناعات اللبنانية التصديرية الى الدول العربية، ولا سيما مواد البناء، والمواد الغذائية، والطباعة، والصناعات البلاستيكية والبتروكيميائية...ويعني ذلك تقليص حجم الاسواق امام الصناعات اللبنانية المشابهة، أو

أمام عمليات الترانزيت عبر الاراضى اللبنانية لهذة المواد.

أما تجربة البدائل العربية فى مجالات السياحة والخدمات الطبية والتعليمية، فقد كانت أقل نجاحا فالسياحة البديلة اتجهت بالدرجة الاولى نحو الدول الغربية، وهذة ستبقى محدودة واعلى كلفة من السياحة اللبنانية التى لم يعوضها كليا التطور السياحى فى سوريا ومصر وبلدان المغرب. اما فى مجال الخدمات الطبية والتعليمية، فلا تزال سمعة المراكز اللبنانية جيدة رغم التراجع الذى حصل بسبب الحرب وخصوصا هروب الكفاءات، الا ان الرأى السائد ان هذا الهروب مؤقت ويمكن استعادة الدور السابق بمجرد عودة الكفاءات الى لبنان، وقد بدأ ذلك الى حد ما.

اما لجهة المصارف والخدمات المالية والتسهيلات المالية والضريبية، فالبدائل العربية بقيت محدودة نظرا لان هذا النوع من النشاط يتطلب خبرة متراكمة ونظاما اقتصاديا وسياسيا وليبراليا واطارا تشريعيا ملائما، وهذا غير متوفر فى الدول العربية. اضف الى ذلك ان بعض التجارب الفاشلة فى هذا الميدان عززت الشك بصورة هذه البدائل على الحياة (افلاس سوق المناخ فى الكويت وازمة مصرف بنك الاعتماد والتجارة الدولى الخليجى فى لندن).

استنادا الى ما سبق، من المرجح ان يعمل اصحاب المشروع التكييفى - الاندماجى على اعادة صياغة دور الوساطة اللبنانية وفق اولويات متناسبة مع هذه التطورات وتشير مشاريع اعادة الاعمار التى تطرحها الحكومة الحالية الى ان الالوية سوف تكون للقطاع العقارى ولقطاع الخدمات المصرفية والمالية والسياحة واستعادة دور لبنان فى مجالى الخدمات الصحية والتعليمية.

ويبدو هذا التوجه جليا من خلال مجمل سياسة الحكومة الاقتصادية والمالية، ولا سيما من خلال الخطة العشرية لاعادة الاعمار، المعروفة باسم خطة عام ٢٠٠٠، والاولويات التى تتضمنها.

تحليل عام لاولويات خطة الاعمار الحكومية:

قام مجلس الانماء والاعمار بالدور الاساسى فى اعداد برنامج اعادة الاعمار العاجل (NERP)* بالتعاون مع البنك الدولى بشكل اساسى، والذى تضمن حزمة مشاريع متعلقة بالبنية التحتية أساسا، يمتد لفترة ٣ سنوات (١٩٩٣ - ١٩٩٥) ثم استكمل هذا البرنامج العاجل ببرنامج مواز (PPRD)** يتضمن كذلك حزمة مشاريع مكملة للبرنامج الاول. ثم تم وضع الخطة العشرية (١٩٩٣ - ٢٠٠٣) المسماة خطة عام ٢٠٠٠، (وهى لا تزال موقع تجاذب بين الحكومة ومجلس النواب حتى اعداد هذا الملف).

تلحظ الخطة العشرية تنفيذ برنامج للنهوض الاقتصادى والاعمار قدرت كلفته بـ ١١٦٧٢,١ مليون دولار اميركى باسعار ١٩٩٢، موزعة على ١٨١ مشروعا فى ١٩ قطاعا وقدرت احتياجات التمويل بـ ١٨٤٤٧ مليون دولار،أخذا بعين الاعتبار الاسعار الجارية للدولار الاميركى.

تخصص هذة الخطط كلها الحصة الاهم من الانفاق لاعمال البنية التحتية، من طرق وكهرباء واتصالات.. فى حين تحتل القطاعات المنتجة مراتب متأخرة وكذلك القضايا المتعلقة بالشؤون الاجتماعية، وقد أتى ترتيب القطاعات الـ ١٩ الواردة فى الخطة على النحو التالى:

يحتل قطاع النقل المرتبة الاولى مع ٢٥,٥٪ من اجمالى انفاق الخطه. وبفارق كبير عن الكهرباء والتى تأتى ثانيا (١٤,١٪) وحتى البنية الداخلية للانفاق داخل القطاع نفسة تظهر خللا كبيرا لصالح الطرق البرية (١٨,١٪) بينما حصة المطار الوحيد (٣٪) وحصة عدة مرافق على الشاطئ اللبنانى (٣٪) وحصة سكة الحديد (١,٤٪) والحصة الاكبر من موازنة الطرق نفسهاسوف تبتلعها ٣ أ وتوسترادات كبيره: الاوتوستراد الساحلى (الذى سوف يشكل حلقة الربط فى الاتوستراد الساحلى الذى يلف حول سواحل البحر الابيض المتوسط) والاوتوستراد العربى الذى يربط بيروت بدمشق والاوتوستراد الذى يربط وسط البقاع بشمالة وبالشمال السورى، ويضاف الية الاتوسترادات الجديدة فى بيروت وضواحيها، ولا سيما الطرق

* National Emergency Reconstruction Plan.
** Parallel Program for Reconstruction and Development.

الدائرية التى تربط المطار بالوسط التجارى وبالاتوسترادات الاخرى.

ويأتى بعد قطاع النقل، الكهرباء (١٤٫١٪) ثم التعليم (١٣٫١٪) وضمن هذا الاخير، فان حصة التعليم المهنى (وتطويرة هو الضرورة الاكثر الحاحا بالنسبة للتعليم) لا تتجاوز (١٫٢٪) وحصة التعليم العالى (٣٫٦٪).

وتأتى الزراعة والرى فى المرتبة السابعة مع (٤٫٨٪) والصحة بعدها مع (٤٫٣٪) فالصناعة (٣٫٤٪) والشؤون الاجتماعية تأتى فى المرتبة ١٥ مع (١٫١٪).

واذا كان قطاع الاسكان والمهجرين يأتى فى المرتبة الرابعة مع (٩٪)، من انفاق الخطة، الا ان عدد المهجرين كبير جدا (حوالى ١٠٠ ألف اسره) وكذلك الحاجات الاسكانية ويتخذ الانفاق هنا طابع المساعدة او الهبة النقدية للاسر المهجرة او المتضرره، يمتصها الانفاق الاستهلاكى لسد الحاجات الضرورية دون توظيف اقتصادى او اجتماعى - انمائى فعلى أغلب الاحيان.

ترتيب الانفاق حسب القطاعات في خطط العام ٢٠٠٠

(ملايين الدولارات ونسب مئوية)

م	القطـــاع	الموازنة (ملايين الدولارات)	النسبة المئوية ٪	NERP الترتيب	NERP ٪ من NERP
١	النقل	٢٩٦٨٫٩	٢٥٫٥	١	٢٢٫٤
٢	الكهرباء	١٦٤٥	١٤٫١	٣	١١٫٤
٣	التعليم	١٥٢٩٫٥	١٣٫١	٥	٦٫٨
٤	اسكان ومهاجرون	١٠٥٠	٩	٢	١٧٫٥
٥	صرف صحى	٧٢٠	٦٫٢	٩	٤٫٣
٦	بريد ومواصلات سلكية ولاسلكية	٧١٥	٦٫١	٦	٦٫٤
٧	زراعة ورى	٥٦٠	٤٫٨	٧	٥٫٣
٨	صحة عامة	٥٠٠٫٣	٤٫٣	١٣	٢٫٥
٩	صناعة	٣٩٤٫٩	٣٫٤	١٤	١٫١
١٠	مياه	٣٩٠	٣٫٣	٤	٧٫٢
١١	مبان حكومية	٢٧٠	٢٫٣	١١	٣

(تابع) ترتيب الانفاق حسب القطاعات في خطط العام ٢٠٠٠
(ملايين الدولارات ونسب مئوية

م	القطـــاع	الموازنة (ملايين الدولارات)	النسبة المئوية ٪	NERP	
				الترتيب	٪ من NERP
١٢	سياحة	١٨٨٫٧	١٫٦	١٨	٠.٠٤
١٣	نفايات صلبة	١٨٠	١٫٥	١٠	٣.١
١٤	ادارة وتنفيذ الخطة	١٥٠٫٢	١٫٣	٨	٥
١٥	شؤون اجتماعية	١٣٠	١٫١	١٦	٠.٥
١٦	خدمات القطاع الخاص	١٠٠٫٦	٠٫٩	١٦	٠.٥
١٧	نفط وغاز	٩٤	٠٫٨	١٢	٢.٩
١٨	اعلام	٥٠	٠٫٤	١٤	١.١
١٩	بيئة	٣٥	٠٫٣	١٩	٠.٠٢
	محموع	١١٦٧٢.١	٪١٠٠		

ولا تختلف الاولويات فيما اعتبر البرنامج العاجل الاعمار (NERP) حيث الاولوية (العاجلة) لقطاع النقل ايضا مع ٢٢.٤٪ يليه فى المرتبة الثانية الاسكان والمهجرون (ضمن الرؤية التى سبقت الاشارة اليها) مع ١٧.٥٪، يليها الكهرباء ١١.٤٪ الخ.. فيما الزراعة والصناعة فى المرتبتين ٧ر١٤ مع ٥.٣٪ و ١.١٪، اما الشؤون الاجتماعية ففى المرتبة ١٦ مع ٥ر٪.

تعبر هذة النسب عن اولويات الخطة الرسمية العاجلة (٣ سنوات) والمتوسطة (عشر سنوات) اما الاولويات التى عبرت عنها توظيفات القطاع الخاص، فابرز مثال عليها انشاء شركة سوليدير لاعادة اعمار وسط بيروت، فهذة الشركة العقارية العملاقة التى يصل رأسمالها الى ٦٥٠ مليون دولار تقديمات نقدية و ١١٧٠ مليون دولار تقديمات عينية هى قيمة العقارات حسب التخمين الرسمى المعترض عليه من اصحاب الحقوق. تشكل اليوم احتكارا عقاريا ضخما لا يترك مجالا للشك فى احتلال القطاع العقارى، بناء ومضاربات، حيزا هاما فى الخيارات الاقتصادية السائدة ويعزز هذا الاستنتاج واقع انتشار ظاهرة المضاربات العقاريه،

وشراء الاراضى وتوسع قطاع البناء، فى كل المناطق اللبنانيه، ويقدر حجم قطاع البناء اليوم بنسبة ١٠٪ من الناتج الوطنى القائم، فيما بلغت عدد العمليات العقارية ارقاما مرتفعة ايضا.

وبالترافق مع هذا التركيز العقارى، يجرى الاهتمام بتحديث القطاع المصرفى والمؤسسات المالية، سواء لجهة تقليص عدد المصارف (مشروع دمج المصارف) أم لجهة تحديث تشريعاتها وآليات عمل القطاع برمتة الذى لم يعد يستجيب للمقاييس العالميه، اضف الى ذلك اعادة فتح البورصة وتطوير انظمتها وتوسيع نطاق عملها، ويعتبر تحديث هذا القطاع، بالاستناد الى التقاليد المصرفية والليبرالية السابقة، من مقومات استعادة لبنان لدوره المالى،وعدم اقتصاره على الوساطة المصرفية التى تراجعت خلال العقدين السابقين، لصالح تحول بيروت الى سوق مالى وسوق اعمال حسب تصورات اصحاب المشروع.

أما القطاعات الاخرى التى تتقدم الاهتمام، فعلى رأسها السياحة حيث تم وضع قانون خاص لاعفاء التجهيزات الفندقية من الرسوم الجمركية، وكذلك وقعت مجموعة اتفاقات لتلزيم ترميم واعادة بناء الفنادق الكبيرة، ولا سيما فى منطقة بيروت، حيث يجرى الاعداد لاقتراح انشاء احتكار فندقى على غرار سوليدير للتسريع فى تنشيط هذا القطاع.

أما القطاعات المنتجة للسلع، فالاتجاه لدفعها للتحول الى قطاعات تصديرية بالدرجة الاولى والامتناع عن منحها الحمايات الجمركية المطلوبة فى سوق حرة مفتوحة على الخارج دون قيود.

ان سمة المشروع التكييفى - الاندماجى الاساسية هى اعادة صياغة الوظيفة الاقتصادية- الاقليمية للبنان وفق هذا التصور المالى- العقارى - السياحى وهو يشترط قيام ارتباط عضوى مباشر بين لبنان ومراكز الرأسمال الاقليمى والعالمى فى علاقة استتباع عمودية للقطاعات او المشاريع المنفردة وذلك على حساب قيام دورة اقتصادية داخلية متكاملة وفعالة. ان السمة الاساسية المميزة لعملية تمويل اعادة الاعمار الراهنة هى التمويل المجزأ للمشاريع فى علاقة مباشرة بين الجهات الرسمية وغيرالرسمية المعنية بتنفيذه وبين الجهة الممولة ووفق عقود بشروط تجارية عموما اذ ليس هناك تمويل عام للخطة تقوم الجهات الوطنية بتوزيعه على

القطاعات حسب الخطة الشاملة المرسومة.

فلسفة مشروع التكيف:

يتضمن الترويج الاعلامى لمشروع التكيف الراهن تضليلا كبيرا للرأى العام، فهو يحاول الايحاء بان السياسات النيوليبرالية الذى يدعو الى تبنيها ،انسجاما مع التوجهات المفروضة من قبل المؤسسات النقدية الدولية، هى نوع من استمرار للسياسات الاقتصادية الليبرالية التقليدية التى اعتمدها لبنان فى العقود السابقة، وان الاصلاحات والتكيفات المقترحة هى استعادة وتجديد للسمات السابقة التى شكلت سنوات الحرب قطعا لها او تراجعا عنها بهذا المعنى، فان النموذج المقترح هو نسخة مجددة. للاقتصاد الحر وفق الصيغة اللبنانية، وان المطلوب الآن من خطة اعادة الاعمار هو استعادة المعجزة الاقتصادية اللبنانية.

ان النقطة المحورية تكمن بالضبط فى اعتبار نموذج النمو اللبنانى الذى اعتمد قبل الحرب الاهلية عام ١٩٧٥ نموذجا ناجحا ساهم فى تحقيق معدلات نمو متقدمة مقارنة بدول المنطقة وان سبب التميز اللبنانى هو فى ليبرالية الاقتصاد مقارنة بالنماذج الاخرى المحيطة التى اعتمدت سياسات تنمية دولتية او موجهة. ان هذا التراث اللبنانى الليبرالى ينسجم تماما مع النظريات الاقتصادية السائدة حاليا فى العالم، لذلك يبدو المشروع المستقبلى بمعنى ما استعادة لهذا الماضى، او هكذا يجرى الترويج له.

الا ان هذة الصورة تحوى قدراكبيرا جدا من التضليل، سواء لجهة النجاحات السابقة لنظام الاقتصاد الحر اللبنانى، ام لجهة المطابقة بينة وبين المقترحات الجديدة المستوحاة من برامج التكيف الهيكلى..

فعلى صعيد معدلات النمو المقارنة لعدد من دول المنطقة، يتبين خلافا للزعم القائل بمعجزة اقتصادية لبنانية، ان معدلات النمو الاقتصادى للبنان، فى عصره الذهبى، بين الخمسينات والسبعينات، كانت من ادنى المعدلات فى المنطقة حيث لا يتخلف عنها سوى مصر. اما البلدان الاخرى، ومهما كانت سياساتها الاقتصادية ليبرالية او دولتية، فقد حققت معدلات أعلى، بداء من الاردن الى سوريا وقبرص، مروراً بتركيا وتونس.. فمعدل النمو السنوى لحصة الفرد

من الناتج القومى القائم بالاسعار الثابته، لم يتجاوز ٣.٤٪ بين ١٩٥٠، ١٩٦٠ ولم يتجاوز ٤ر٪ بين ١٩٦٠ و ١٩٧٣؛ وهو ادنى من المعدلات الاخرى كما يبدو فى الجدول المرفق:

النمو الاقتصادى المقارن بين عدد من دول الشرق الأوسط

(معدل النمو السنوى لحصة الفرد من الناتج الوطنى القائم)

البلد	القوة الشرائية التعادلية	أسعار السوق الثابتة	
	١٩٥٠ - ١٩٧٢	١٩٥٠ - ١٩٦٠	١٩٦٠ - ١٩٧٣
قبرص	٤.٢٪	٣.٧٪	٧.٠٪
الاردن	٤.٤٪	٩.٢٪	٤.٦٪
سوريا	٢.٨٪	--	٥.٨٪
تونس	٣.١٪	--	٦.٣٪
اسرائيل	٦.٠٪	١٠.٠٪	٨.٩٪
تركيا	٣.٤٪	٦.٢٪	٦.٦٪
مصر	١.٧٪	٣.٤٪	٤.٠٪
لبنان	١.٩٪	٣.٧٪	٥.٦٪

المصدر: توفيق غاسبار: The Limits of Laissez - Faire: A Political Economy of Lebanon 1948 - 1987

استنادا إلى تقديرات Barlow (1982) والبنك الدولى (١٩٧٦).

تشكل فكرة العودة الى ازدهار ماقبل الحرب، نقطة تقاطع بين السياسات الحكومية الرسمية وتحليلات بعثات البنك الدولى الى لبنان التى تتبنى المقولة نفسها رغم تناقضها مع المقدمات التى تستند اليها. ففى الصفحة الاولى لتقرير البنك الدولى عن لبنان الصادر فى اذار ١٩٩٣، ترد الجملة التالية: على الرغم من كون الظروف الخارجية التى يواجهها لبنان قد تبدلت جوهريا عن ظروف مرحلة ما قبل الحرب، الا أنة ثمة أمل ان تتمكن التقاليد الليبرالية والسياسات المشجعة للاستثمار من قيادة البلاد نحو المعافاة السريعة ومن اعادة لبنان الى

ازدهاره السابق* هذا مع العلم ان هذا الازدهارالسابق مبالغ فيه الى حدود بعيدة، سواء لجهة ما يتعلق بمعدلات النمو (انظر الجدول اعلاه) او لجهة التفاوتات الاجتماعية حيث ان تقرير البنك الدولي نفسه يشير الى ان نسبة ٢٠٪ الاكثر دخلا من السكان كانت تحصل على ٥٥٪ من اجمالي الدخل، في حين ان نسبة الـ ٢٠٪ الاكثر فقرا كانت تحصل على ٤٪ من اجمالي الدخل** ام لجهة الاختلالات الكبيرة بين القطاعات الاقتصادية حيث يشكل قطاع الخدمات ما يزيد عن ثلثي تكوين الناتج المحلي القائم مقابل اقل من ١٠٪ للزراعة وحوالي ٣٠٪ للصناعة والبناء.

لذلك تبدو هذه الدعوة للعودة الى ما قبل ١٩٧٥، دعوة للعودة الى اعادة انتاج عوامل الانفجار الاقتصادي والاجتماعي بمعنى ما، اما فاعليتها الاعلامية فهي ناتجة عن مقارنات ظاهرية بين التدهور العام الذي حصل خلال سنوات الحرب وبين أوضاع افضل كانت قبلها، الا ان الوجه الثاني لعملية التضليل هو ان مقترحات البنك الدولي والسياسات الحكومية المتبعة وانسجاما معها،ليست باي شكل من الاشكال عودة الى النمط السابق، بل هي نقض له في أكثر من جانب كما سوف نوضح ذلك تباعا.

دور الدولة ودور القطاع الخاص:

تشكل اولوية دور القطاع الخاص في نهوض الاقتصاد اللبناني واعادة الاعمار نقطة انطلاق مشتركة بين كل التقارير التي تشارك البنك الدولي فلسفته الاقتصادية. وحسب وجهة النظر هذة فان النظام الاقتصادي الليبرالي يشكل بيئة ملائمة لدعم جهود اعادة الاعمار، بالاضافة الى عوامل أخرى. كما ان مثل هذة البيئة من شأنها ان تحفز تهيئة واستخدام فاعلين للموارد*** واستنادا الى هذا التصور يعلق تقرير البنك الدولي أهمية اولى على دور القطاع الخاص اللبناني الديناميكي، والذي يملك بوضوح مؤهلات بشرية وموارد تسمح له بقيادة مرحلة ما بعد الحرب وجهود التنمية، وبالتالي سيتمكن لبنان، دون ادنى شك، ان يعود مرة اخرى

* تقرير البنك الدولي - آذار ١٩٩٣ (بالانكليزية).

** المصدر نفسه ، ص١٢.

*** تقرير البنك الدولي . ص٧.

مركز نمو كبير فى الشرق الاوسط*.

ان دور الدولة كان ضعيفا اصلا فى لبنان وتقترح السياسات الرسمية المعتمدة مزيدا من هذا التقليص او بشكل ادق حصر دور الدولة فى خلق الشروط الخارجية المسهلة لقيام القطاع الخاص بدوره هذا.

فى خطة الحكومة لعام ٢٠٠٠ يأتى بند تنشيط استثمارات القطاع الخاص ثالثا بعد بندين: أول يتعلق ببرنامج استثمار القطاع العام فى البنى التحتية، وثان يتناول التوزيع الجغرافى للاستثمارات** لكن ما يبدو مخففا فى خطة الحكومة المنشورة يظهر صريحا جدا فى تقرير للامم المتحدة ١٩٩١ يتحدث عن الاستراتيجيات الوطنية حسب التسلسل التالى:

١- زيادة دور القطاع الخاص الى الحد الاقصى.

٢- النمو المتوازن.

٣- تطوير التأهيل البشرى والتنمية البشرية.

ويقول التقرير: «يوفر القطاع الخاص حوالى ٨٠٪ من الناتج المحلى القائم (GDP) فى لبنان الذى يحتاج الى توظيف رساميل كثيفة لاصلاح الاضرار الواسعة التى سببتها الحرب. لذلك يبدو واضحا ان اية استراتيجية لاعادة اعمار البلاد والتنمية لابد ان تقوم على زيادة الدورالاساسى للقطاع الخاص الى الحد الاقصى.

لقد كرست الحكومة هذة النظرة مؤكدة ان الاستراتيجية الاساسية للبلاد لابد ان تكون فى تزويد القطاع الخاص بالمدخلات المحفزة التى يحتاج اليها وان تخلق تياراً من الاستثمارات العائدة الى لبنان لتمويل اعادة الاعمار***.

ويتابع التقرير محددا ما يجب الابقاء عليه من نظام لبنان ما قبل الحرب وما يجب ان

---

* المصدر السابق ، ص٤.

** خطة عام ٢٠٠٠

*** التقرير النهائى لبعثة الأمم المتحدة إلي لبنان عام ١٩٩١ وص٢٠ باللغة الانكليزية.

يتغير: «من جهة اولى يجب الحفاظ على حرية تحويل العملات الاجنبية وحرية انتقال الرساميل دون تغيير من اجل الايحاء بالثقة فى العملة الوطنية واجتذاب الودائع من الخارج كما قبل ١٩٧٥*.

الا أنه لابد من ادخال تغييرات فى ميادين اخرى ولاسيما تحديث النظام المصرفى وايجاد وسائل تمويل حديثة اخرى، وفى السياق نفسه، وتحقيقا للهدف نفسه، أى «لتمكين القطاع الخاص من اداء دوره الاستراتيجى».

يحدد التقرير مهام القطاع العام فى:

١- وضع سياسة ضريبية مناسة.

٢- بناء البنية التحتية.

٣- تحفيز التصدير وتطور شبكة معلومات تجارية.

٤- تعبئة الموارد المحلية وتنظيم مؤتمر طاولة مستديرة للحوار حول اعادة الاعمار**.

لم يكن للقطاع العام فى لبنان دور كبير فى لبنان ما قبل الحرب. بل ان الشكوى الاساسية كانت من ضعف تطور القطاع العام وعدم وجود مؤسسات رسمية فاعلة ومؤثرة فى توجية التطور الاقتصادى، حتى وفق المعايير الاقتصادية الليبرالية، وهذا الخلل حاولت الشهابية (نسبة الذى الرئيس فؤاد شهاب ١٩٥٨- ١٩٦٣) معالجته من خلال تفعيل دور الدولة ومؤسساتها الذى بلغت مساهمته ذروتها فى عهدة مع ٢٢٪ من الناتج الوطنى القائم، وهى ليست نسبة مرتفعة (فاقت هذة النسبة ٥٠٪فى بعض الدول الاوروبية) ولا يملك القطاع العام بنى انتاجية منافسة للقطاع الخاص، بل ان تكوينه الاساسى يطال الخدمات والمرافق العامة، (طاقة كهربائية ومياه، وهاتف..)*** وبالتالى، فان الدعوة الى التخصيص، تطال تحديدا هذه

---

* U N، ص٢١.

** نفسه ص٢١.

* ** انظر جورج قرم، اعادة الاعمار التخصيص فى لبنان، مداخله من ندوة نظمت في بيروت آيار ١٩٩٢ (بالفرنسية).

الخدمات العامة ولا سيما بعد ان تم الغاء اشكال الدعم السابق المحدود الذى كانت تمنحه الحكومة لبعض السلع ولا سيما القمح والمحروقات، وكان اصلا موضع انتقاد لجهه عدم جدواه الاقتصادية والاجتماعية بسبب جزئية هذه التدابير وبسبب فساد الادارة الذى حول الدعم عن وجهتة الاساسية الى مصدر صفقات واثراء للمسئولين الحكوميين والميليشيويين، ولا سيما خلال سنوات الحرب.

ان دعوات التخصيص تتخذ فى لبنان اليوم اشكالا متعددة، من الدعوات الصريحة الى تحويل بعض المرافق العامة الحكومية الى شركات خاصة، او الى شركات مختلطة، او اعتماد نظام استثمار المشاريع لسنوات محددة من قبل الشركات الاجنبية، او فى ابسط الحالات الزام الحكومة بالتخلى عن سياسة دعم اسعار الخدمات التى تقدمها هذة المرافق ورفع الاسعار الى مستوى كلفتها الفعليه، وهذا يعنى بالنسبة الى لبنان مضاعفتها مرات عديدة. وتطال اقتراحات التخصيص مرافق من نوع الكهرباء، والهاتف، والمرفأ، والمطار، والنفط..الخ هذا بالاضافة طبعا الى ما يشكله مثال الشركة العقارية لاعادة اعمار وسط بيروت، من تخصيص احتكارى الطابع لاهم ثروة عقارية فى لبنان فى عملية تأميم واسعة النطاق لصالح شركة خاصة، ومايمثله ايضا من تخصيص لعملية اعادة الاعمار بابعادها السياسية والثقافية والاجتماعية.

خلاصة القول، اذا كان دعاة التخصيص يستندون فى خلفية دعوتهم الى ضرورة كسر احتكار الدولة للنشاط الاقتصادى او التخفيف من طغيانها على القطاع الخاص، ففى لبنان، حيث القطاع الخاص ضعيف التطور اصلا، يعنى التخصيص ٣ امور: الاول رفع اكلاف الخدمات العامة عدة اضعاف. والثانى، التحول من ملكية صغيرة ومتوسطة مشتتة إلى احتكارات ضخمة خاصة. والثالث الاستيلاء على املاك الدولة وتحويلها الى ملكيات خاصة للشركات الكبيرة ذات الرساميل اللبنانية والاجنبية.

التوازن القطاعى للإقتصاد اللبنانى:

سبق ان اشرنا الى ان التوزع القطاعى للاقتصاد اللبنانى كان مختلا لصالح قطاع الخدمات فى فترة ماقبل الحرب. والتقديرات المختلفة كانت تتقاطع عندما يقارب ٧٠٪ لقطاع الخدمات

و ٣٠٪ للصناعة والبناء و ١٠٪ للزراعة. وشكل تخلف القطاع المنتج للسلع السبب الاساسى فى تحول لبنان الى بلد مستورد للغالبية الساحقة من حاجات الاستهلاك المحلى، والى تحول العجز فى الميزان التجارى الى ظاهرة بنيوية ملازمة لنظامة الاقتصادى. ولم تبذل الحكومات المتعاقبة جهودا تنموية فعلية للقطاعين الصناعى والزراعى بهدف معالجة هذا الخلل. بل كان يجرى التعاطى مع الجانب المالى من نتائجه فقط (عجز الميزان التجارى) الذى لم يكن يعتبر مشكلة كبيرة اذ ان ميزان المدفوعات كان يحقق فائضا يغطى هذا العجز من مصادر مختلفة بينها عائدات الانشطة الخدماتية المختلفة وتحويلات اللبنانيين الذين يعملون خارج لبنان.

لقد أدت الحرب الى خسائر كبيرة جدا قدرها البنك الدولى بما يزيد عن ٢٥ مليار دولار من الخسائر المتراكمة فى البنى التحتية والمنشآت الاقتصادية والأبنية.. اضف الى ذلك التحولات الحاصلة فى البيئة الاقتصادية المحيطة والداخلية مما ادى الى تفاقم العوامل المؤثرة سلبا على عمل الاقتصاد.

فالقدرات المادية للقطاعين الزراعى والصناعى قد تراجعت كما ونوعا وازداد الاعتماد على الاستيراد، فى حين ان تحويلات اللبنانيين العاملين فى الخارج شهدت عدت موجات انحسار كان اخرها بعد حرب الخليج، وكذلك يعانى القطاع المصرفى من صعوبات بنيوية وفى السيولة بسبب انطمته الداخلية وبسبب آثار دولرة الاقتصاد وغيرها من الاسباب التى جعلت منه يحجم عن أى توظيف متوسط او طويل الامد فى القطاعات المنتجة للسلع واتجاهه المتزايد نحو المضاربات على انواعها.

ان معالجة هذة المشاكل تتطلب سياسات مناسبة تحفز الانتاج المحلى وتوفر التمويل اللازم له، وفق توجهات عامة لتصور على درجة من الوضوح تذهب فى هذا الاتجاه. الا ان مؤشرات السياسات الحكومية تذهب فى الاتجاه المعاكس تماما فالمقولات السائدة والمحددة للسلوك الحكومى تشدد على ابقاء الدولة خارج الفعل الموجه للنشاط الاقتصادى فى هذا الاتجاه بشكل كامل، والاتجاة الى التخصيص يعنى بدرجة اولى عدم اقحام الدولة فى مجالات لم تكن تتدخل فيها اصلا قبل الحرب، والنظرية هنا بسيطة جدا: تؤمن الحكومة اعادة بناء البنية التحتية، وتوفر شبكة الاتصالات الضرورية، وتطلق حرية السوق بشكل مطلق دون أى تدابير

حمائية، وعلى القطاع الخاص أن يتدبر أمره. لا بل تتوقع خطة عام ٢٠٠٠ أن يستثمر القطاع الخاص ما يقارب ضعفى الاموال الموظفة من قبل الحكومة فيها.

لقد انقضى ما يزيد عن السنة والنصف من تطبيق هذه السياسة، وبرزت نتائج انكماشية واضحة فى الاقتصاد اللبنانى، ويرى خبراء اقتصاديون ان نجاح الحكومة فى تثبيت سعر صرف الليرة البنانية، لم يعط المفاعيل الاقتصادية والاجتماعية المتوقعه* فالاسعار لا تزال مرتفعة جدا مقارنة بالمداخيل،كما ان العناصر الاخرى المكونة للسياسة الاقتصادية والمالية (معدلات الفوائد، سندات الخزينة..) لم تساعد على تحفيز الانشطة الاقتصادية، بل ان معظم مدخرات اللبنانيين، ومعظم التوظيفات الاتية من الخارج قد ذهبت اما الى التوظيف فى سندات الخزينة، واما الى التوظيف فى القطاع العقارى، وتجدر الاشارة هنا الى ان الشركة العقارية لاعمار وسط بيروت- سوليدير- امتصت وحدها ٦٥٠ مليون دولار مساهمات نقدية وليس هناك ما يشيرالى ان الافراد او المؤسسات المالية سوف تتجة الى توظيف فى الصناعة او الزراعة فى وقت تتيح لهم المجالات الاخرى (التجاره، العقارات...) أرباحا أعلى وأسرع.

لقد برزت تناقضات واضحة بين السياسات الحكومية الراهنة وبين احتياجات القطاعات المنتجة للسلع. ففى الحوارات المتعددة التى جرت بين الحكومة والصناعيين- احدها كان اثناء انعقاد مؤتمر الصناعة اللبنانية عام ٢٠٠٠فى تشرين الاول ١٩٩٣ - كان ممثلو الحكومة يجزمون بعدم جواز فرض أى نوع من الحمايات الجمركية للصناعات اللبنانية معتبرة انه يشكل مساسا بمبدأ حرية الاسواق ويضر بمصالح المستهلك اللبنانى وكذلك رفضت الحكومة منح أى افضليات للصناعة اللبنانية فى عقود تلزيم اعادة الاعمار لتعارض ذلك والشروط التى تفرضها الجهات الممولة.

الامر نفسة يصح على القطاع الزراعى، وبدرجة اشد، لان هذا القطاع اكثر تشتتا واقل تنظيما فى الدفاع عن مصالحة كما انه يحتاج الى تدابير حمائية ومحفرة اكثر مما تحتاج الية الصناعة.

---

* فى تقرير غير منشور اعده الخبير الاقتصادي كمال حمدان حول آثار السياسات الحكومية الاقتصادية.

ان السياسة الحكومية محايدة ظاهريا بين القطاعات، تريد لاليات السوق ان تحدد تلقائيا توزع الاستثمارات على المجالات المختلفة الا ان تدابير فتح الاسواق، والاعفاءات الضريبية التى تشمل استيراد السلع السياحية والفندقيه، ومعدلات الارباح العالية فى قطاع الخدمات مع سرعة الربح وقلة المخاطر.. كل ذلك يجعل النتائج معروفة سلفا: اعادة انتاج الاختلال السابق بين القطاعات، بل تعميقة اكثر لصالح قطاع الخدمات وتخلف البنية المنتجة للسلع واعادة تشكيلها فى وضعية المهيمن عليها من قبل السلطات المالية الاقوى، وتوجيهها وجهة تصديرية مرة اخرى، مع الاخذ بعين الاعتبار التحولات المحيطة.

تمويل الاعمار: السياسات الاجتماعية:

يتيح لنا الاطلاع على مخطط تمويل اعادة الاعمار لاطلالة على السياسات الاجتماعية المرافقة لهذه العملية، بالاضافة الى الجوانب الاقتصادية الاخرى. وتلتزم خطة التمويل بالكامل بتوجهات البنك الدولى فى هذا المجال.

تحدد الخطة مصدرين رئيسيين لتمويل اعادة الاعمار: الاول، هو الاقتراض الخارجى والثانى هو الموارد الداخلية. بالنسبة للاقتراض الخارجى، كانت احدي السمات المميزة للبنان طوال الحقبة السابقة هو صغر حجم الدين الخارجى، الامر الذى جعله بمنأى الى حد ما عن التدخلات المباشرة للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى شئونة الداخلية، كما كان يحصل بالنسبة للدول المدينة. ويعترف تقرير البنك الدولى نفسه بهذه الافضلية* ويشير ايضا الى عدم توفر رقم دقيق حول حجم هذا الدين الذى يقدرة تقرير بعثة الامم المتحدة الى لبنان بـ ٥٢٠ مليون دولار عام ١٩٨٨. وليس هناك حتى اللحظة أى تصريح رسمى صادر عن الحكومة يحدد بدقة حجم الدين الخارجى اللبنانى وبمعزل عن هذا الامر، يستند تقريرالبنك الدولى، وكذلك الحكومة اللبنانية الى واقع صغر حجم الدين الخارجى باعتباره ايجابية، لترويج فكرة ضرورة الاقتراض لتمويل الاعمار. ويعنى ذلك ببساطة ادخال لبنان نادى الدول المدينة واخضاعه المتزايد لشروط المؤسسات الدولية فى المستقبل وتسهيل وضع اليد على ثرواته المتبقية.

---

* تقرير البنك الدولى، آذار ١٩٩٣، ص٢٢.

ويمكن الاشارة الى ٣ انواع من الثروات اللبنانية التي تجذب اهتمام المراكز المالية الدولية فى لبنان:

١- مجال الاستثمارات المالية والسياحية والخدماتية المربحة، أضف الى ذلك الارباح المتوقعة من الالتزامات لاعادة اعمار ما هدمته الحرب.

٢- الثروة العقارية التى تملكها الدولة، والتى تشكل مجال الاهتمام الاول للرساميل الخاصة، على غرار استملاك اراضى الدولة (وصغار المالكين) فى الوسط التجارى، أو قطعة الارض التى تملكها الحكومة على الواجهة البحرية الجنوبية الغربية فى بيروت والتي ستتحول الى قصر مؤتمرات وفندق سياحى.. ويمكن توقع عدد آخر من المشاريع التى سوف تقوم على املاك عامة تتحول الى مشاريع للقطاع الخاص عمليا.

٣- احتياطى الذهب اللبنانى الذى شكل عنصر استقرار اقتصادى ونفس ونوع من الضمانة المالية للعملة الوطنية.

وقد ركزت تقارير البنك الدولى حتى عام ١٩٩٢ على ضرورة تسييل الذهب او قسم منه على الاقل لتمويل اعادة الاعمار* وقد اعترضت الحكومة اللبنانية (برئاسة عمر كرامى آنذاك) بشدة على ذلك، وكذلك اعترضت على شرط آخر اقترحته البعثة هو تشكيل لجنة من الممولين تشرف مباشرة على انفاق المساعدات والقروض. لقد شطب اقتراح تسييل الذهب من تقرير البنك الدولى عام ١٩٩٣، الا ان وقوع لبنان تحت ضغط الاقتراض من مصادرخارجيه يجعله فى السنوات الاتية غير قادر على الامتناع عن تسييل الذهب لسد موجباته اذ طلب منه ذلك. فى حين ان رفض الحكومة السابقة لهذا الاقتراح، ولا قتراح الرقابة الدولية على الاعمار، كان مستندا الى عدم وجود دين خارجى كبير ضاغط عن قرار لبنان.

وحسب سيناريو الخطة نفسها، تتوقع الحكومة ان يبلغ حجم الاقتراض الخارجى ٤٠٪ من احتياجاتها البالغ ١٤،٣ ملياردولار بالاسعار الجارية فى حين يفترض ان التمويل الخارجى

---

* راجع تقرير بعثة البنك الدولى إلي لبنان الذى نشرت ملخصا عنه جريدة «الأنوار» اللبنانية، ١٩ كانون الأول ١٩٩٢.

المتاح حتى اليوم يعادل ١٥٠١ مليون دولار منها ٣٢٤ مليون دولار هبات و١٧٧٧ مليون دولار قروض أي بإمكاننا ان نعتبر ان الديون الخارجية اليوم ربماتصل الى ما يزيد عن٥ . ١ مليار دولار (مع الاشارة دائما الى أنه لا تصريحات رسمية واضحة بهذا الصدد).

أما لجهة التحويل الداخلى، فالخطة الحكومية تقوم على عنصرين:

١- الغاء عجز الموازنة من خلال تخفيض الانفاق الحكومى

ب- زيادة موارد الخزينة من خلال الضرائب والرسوم.

وبقدر ما تبدو هذه الخطة، بسيطة فهى شديد التعبير بدلالاتها ونتائجها.

فالغاء عجز الموازنة يتطلب تحديدا تقليص الانفاق الحكومى غير المجدى حسب التفسير الليبرالى الجديد، ويطال ذلك اولا كل اشكال الدعم المخصص لسلع الاستهلاك او الخدمات العامة بشكل كامل. وتجميد الاجور وتقليص الضمانات الاجتماعية... وتتوقع الخطة - الشديدة التفاؤل ان يتم تأمين ٥٠٪ تقريبا من متطلبات التمويل من فائض الموازنة ابتداء من العام القادم، ويبلغ اجمالى الفوائض المتوقعة ١ر٧ مليار دولار. اما هذه فسوف تأتى بالدرجة الاولى فى فوائض مؤسسة كهرباء لبنان (١ر١ مليار دولار) والمواصلات (٨ر٢ مليار دولار).

اما لجهة الضرائب والرسوم، فان المذهب النيوليبرالى المتبع يعكس تماما مفهوم السياسة الضريبية من وظيفة اعادة توزيع الثروات وتقليص التفاوتات فى المداخيل الفعلية، الي تعميق هذه الاختلالات، فاقتراحات البنك الدولى والسياسات الضريبية الرسمية، عمدت الى منح اعفاءات ضريبية او تخفيضات وتسهيلات للشركات الكبيرة والرساميل الاجنبية بهدف تشجيع الرساميل على الاستثمار فى لبنان فى حين أنها قررت حزمة من الضرائب غير المباشرة والرسوم التى تطال عموم المواطنين* فى حين تخفضت الضرائب على الارباح ويقترح تخفيضها وتبسيطها اكثر. وتعنى هذه السياسة تفاقم الهوة الاجتماعية بين فئات الشعب اللبنانى وتسارع انهيارالفئات الوسطى وتزايد الفقر مع اتساع الهوة بين المداخيل واكلاف المعيشة فقد

---

* موازنة عام ١٩٩٣ التى أقرها مجلس النواب تضمنت مضاعفة كل أنواع الرسوم والتعريفات والضرائب غير المباشرة على عموم اللبنانيين.

قدر تقرير الامم المتحدة لعام ٩١ متوسط حاجات الاسرة بـ ٣١٣دولار فى الشهر مقابل حد ادنى للاجريبلغ ٧٠ دولار وتقدر دراسات اجريت مؤخرا* خط الفقر بالنسبة للأسرة بـ٢٧٥ دولار في الشهر - في حين ان الحد الأدنى للأجور بلغ بعد التصحيحات الأخيرة ١٢٠ دولارا في الشهر.

* مؤسسة البحوث والاستشارات

قراءة أولية في التحولات الداخلية

يشكل وصول الرئيس الحريرى إلى السلطة تحولاً هاماً في الوضع الداخلى اللبنانى يتجاوز مجرد تبديل تقليدى لرئيس حكومة. فهو مؤشر على دخول لبنان في مسار تحول في علاقاته الخارجية والداخلية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن قراءة الوجهة العامة لهذه التحولات على النحو التالى:

١ - ان الميل العالمى لتطور النظرة إلي مفهوم الوطن والسيادة يتجه نحو افراغ المضمون الحقوقى للسيادة وشرط السيادة الجغرافية ضمن الحدود الوطنية من مضمونه ووظيفته السابقين - فالحدود يمكن ان تصان، والشروط الشكلية الدستورية قد تحترم، ولكن الاستقلال بمضمونه الذى تبلور في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ينهار مع انهيار النظام الدولى السابق.

ان عدد الدول المحتلة اراضيها في العالم الثالث محدود اليوم، إلا ان كل هذه الدول «المستقلة وذات السيادة على ارضها»، فاقدة لعناصر الاستقلال السياسى والاقتصادى حيث ان قرارها مشروط بارتباطها التبعى السياسى والاقتصادى لمراكز القوى العالمية والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية عبر آليات معولمة للانتاج والتمويل والتوزيع... الخ.. لذلك تتحول السلطات السياسية إلى ادارات سياسية محلية لمجال جغرافى محدد لحساب قوى خارجية. وقد شكل هذا المسار السمة الأبرز لتطور دول العالم الثالث خلال عقد الثمانينات.

ان التحولات الجارية في المنطقة العربية تسير في الوجهة نفسها بأساليب مختلفة. والتحول الحكومى الذى يؤشر إليه مجىء الرئيس الحريرى، يحمل المضمون نفسه في لبنان، حيث ان المشروع الذى تحمله هو مشروع ارتباط عضوى بمراكز القوى الاقتصادية - المالية، والسياسية، الدولية - الاقليمية، بمستويات لم يعرفها لبنان سابقاً، تنسف الأساس الذى يقوم عليه مفهوم الوطن اللبنانى المستقل. ان السلطة السياسية الوطنية تتحول تدريجيا إلي وكالة ادارية للمجال اللبنانى الذى يندمج سياسياً واقتصاديا ضمن وحدة اقتصادية - سياسية - اقليمية أوسع، قد تكون السوق الشرق أوسطية أو ما يشابهها. أى انه في الذكرى الخمسين للاستقلال، يتجه وطننا إلي التحول من الجمهورية اللبنانية بقيادة سلطة وطنية «مستقلة»، إلى دولة لبنان الكبير، بالحدود الدولية المعترف بها ربما، لكنه قد يصبح مجرد ادارة سياسية

محلية ملحقة بالمراكز المالية - الاقتصادية الكبرى في المنطقة والعالم.

٢ - يترافق هذا التحول العام مع تحولات اخرى في البنية السياسية - الاجتماعية الداخلية. فهذه الدرجة من الاندماج العضوى في النظام الجديد تتطلب تبديلاً في التحالف السياسى - الاجتماعى الحاكم في لبنان. وهو تحول عميق لا يقتصر على تبديل الأشخاص والأسماء، بل يطال تغيير مواقع وأدوار القوى الاجتماعية - الاقتصادية المختلفة.

لقد قام الحكم في لبنان منذ الاستقلال (وقبله) على قاعدة تحالف ضم بالدرجة الأساسية الفئات التالية:

أ - البورجوازية اللبنانية، مع رجحان واضح لصالح البورجوازية التجارية والخدماتية.

ب - الملاكين العقاريين في المدن.

ج - الملاكين الكبار والارستقراطية السياسية - العائلية ولا سيما في الريف اللبنانى (وهو ما يسمى في اللغة السياسية الاقطاع السياسى).

وكان يميز هذا التحالف السياسى - الاجتماعى الحاكم، طابعه التقليدى والعائلى الذى يؤشر إلى درجة ارتباطه بالبنى المحلية رغم تبعيته للخارج. وكان الاقتصاد اللبنانى على تركزه، يتميز بغلبة الطابع العائلي على مؤسساته، حتى المالية والمصرفية والصناعية، وبتداخل الاقتصادى والاجتماعى بشكل واضح. والاقتصاد اللبنانى، رغم ارتباطه بالخارج وانكشافه عليه، كان على درجة من الترابط الأفقى بين قطاعاته المختلفة، يجعل له دورة اقتصادية داخلية على درجة من التكون الذاتى ومرتبطة بالجملة بالاقتصاد العالمى.

ان التحول الجارى في ظل الحكومة الراهنة ينسف أساس هذا التحالف الاجتماعى الحاكم، ان درجة الاندماج بالاقتصاد العالمى، ودرجة دخول الشركات والمؤسسات المالية الاجنبية في الاقتصاد اللبنانى يتجاوز نوعيا مستوى التدخل السابق، فما يجرى حاليا هو تفكيك الدورة الاقتصادية اللبنانية الوطنية، والترابط الأفقى بين القطاعات الاقتصادية لصالح ارتباط رأسى (عمودى) قطاعى مجزأ بالمراكز الخارجية. هذا هو المحتوى العميق والبعيد المدى لتركيز التوظيفات في قطاعات محددة والاهتمام الخارجى بقطاعات دون اخرى، وكذلك هذا هو

المحتوى الحقيقى لعدد من التدابير المالية المتبعة (هذا الفهم يفسر على سبيل المثال الأولوية المعطاة داخليا وخليجيا للشركة العقارية والتدابير التي تحد من افادة الصناعة اللبنانية من أية تسهيلات في عملية إعادة الاعمار). ان هذا الخيار الاقتصادى يستتبع تهميشاً متزايداً لدور اطراف معينة في التحالف الحاكم سابقا بالاتجاهات التالية:

أ - تقليص دور البورجوازية التقليدية التي تعتمد على مؤسسات متوسطة وصغيرة عائلية، بما في ذلك التجار وأصحاب المصارف، والمرتبطة بعمق اجتماعى محلى، لصالح بورجوازية كبيرة، وجهتها مالية وتجارية خارجية، ومرتبطة عضويا بمشاريع اقتصادية اقليمية ودولية.

ب - تقليص دور الارستقراطية الريفية والملاك العقاريين في المدن، ما عدا بعد المناطق والقطاعات المتكيفة مع الدور الاقتصادى الجديد المرسوم.

ج - تحول في التحالف السياسى السابق الذى كان يقوم على هيمنة اقتصادية للبورجوازية مع وكالة سياسية في الدولة واجهزتها لصالح العائلات السياسية التقليدية، بنوع جديد من التحالف يقوم على هيمنة مالية اقتصادية مركزة بيد قلة قليلة العدد تمسك مراكز القرار السياسى - الاقتصادى الأساسية في الدولة، محاطة بأسوار حماية سياسية مشكلة من مزيج من القيادات التقليدية - الجديدة، والقوى الميليشياوية التي صعدت خلال الحرب.

د - يقترن هذا التحول مع اتجاه نحو تزايد التهميش الاجتماعى بشكليه: تفاوت التطور بين المناطق، وتزايد الهوة في توزيع الدخل بحكم اندثار الفئات الوسطى وبروز استقطاب حاد بين الغنى والفقر في البلاد ليس ناتجا عن الحرب وآثارها وحسب، بل هو يتعمق بالدرجة الأولى بسبب السياسات الاقتصادية والمالية الحالية.

نمط اجتماعى - ثقافى جديد

في ضوء ما تقدم - وهو جزئى - نخلص إلى القول ان ما نحن بصدده في لبنان ليس مجرد تعديلات جزئية أو قطاعية، بل نحن أمام التحول من نمط حياة ونموذج اجتماعى - ثقافى تقليدى سابق إلي نمط ونموذج جديدين.

واذ نصف النمط السابق بالتقليدى، فليس ذلك من باب الاساءة، بل لوجود عدد من السمات الاجتماعية والثقافية الملازمة للمجتمعات الضعيفة التطور. على سبيل المثال: ضعف سيادة الطائفية في العلاقات السياسية والاجتماعية ضمن هذا الاطار، وكذلك استمرار البنى العائلية والعلاقات الأبوية، وضعف التبلور الاجتماعى - الطبقى، واستمرار نفوذ العلاقات الجماعية بدل قيم الفردانية البورجوازية الغربية المعاصرة، وينسحب ذلك على الاقتصاد، حيث نلاحظ تأطر نسبة مرتفعة من النشاط الاقتصادى ضمن صيغ عائلية ومناطقية وظائفية، حيث لا يزال للاجتماعى تأثير مباشر على البناء الاقتصادى، وآليات عمله، ولا تزال هناك الكثير من المؤثرات لتي تجعل قانون الربح الرأسمالى بالمعنى الاقتصادى النقى، لا يفعل فعله وفق صيغة العقلانية البورجوازية، ولا وفق صيغة القوانين الليبرالية الصرف للاقتصاد الرأسمالى المعاصر. لقد آن الاوان ان ندرك الوجه الآخر المكمل لغياب العقلانية الاقتصادية الرأسمالية في عمل نموذجها الاقتصادى الحر في لبنان. ونقصد استمرار حضور الاجتماعي - بمعنى آثار البنى والعلاقات الاجتماعية التقليدية - في الاقتصاد نفسه. ان شرط التآزر الطائفى على سبيل المثال، كان يفعل فعله في إعاقة منطق الأولوية المطلقة للريعية لاقتصادية، كما كان يفعل في اعادة صياغة دور خاص، ريعى، للدولة وجهازها.

ما نحن بصدده في سياسة الحكومة الراهنة، هو محاولة تحرير الاقتصاد من قيود العلاقات الأبوية والعائلية - الطائفية السابقة لصالح فعل قوانين الاقتصاد الرأسمالى النقية وفق صيغة المذهب النيولبرالى المخصص للعالم الثالث. وهذه الصيغة لا تستعيض عن قيود أو تشويهات العلاقات التقليدية بقيود أو ضوابط معاصرة. أى انها لا تشكل بأى حال من الأحوال انتقالا إلي عقلانية اقتصادية متناسبة مع ظروف البلاد، بل هى اطلاق لآليات السوق المتوحشة بدون أى ضوابط بما في ذلك الضوابط التي تعتمدها المراكز الرأسمالية نفسها للسيطرة على اسواقها. ويقود ذلك إلى تغيرات تطال المجال الاجتماعى والروحى ونمط الحياة. ففى بنية اجتماعية متخلفة، وجد المجتمع وسائل لانتاج صيغة اقتصادية خاصة به، تحمل تناقضاته المميزة، وتوازن بين تخلف الاقتصاد وتبعيته والآثار الاجتماعية والثقافية عبر آليات وعلاقات اجتماعية وايديولوجية معينة. هذه الآليات تتعرض للنسف الآن دون استبدالها بآليات أخرى.

بل يجرى بناء قطاعات اقتصادية متطورة تعمل وفق المنطق الرأسمالى - الاقتصادى مرتبطة عضويا بالخارج، هى بمثابة جزر من محيط اجتماعى، واقتصادى، مغاير لا تسود فيه قيم الرأسمالية المركزية المعاصرة.

إلى اين يقود ذلك؟... إلى أزمة هوية حادة يعانى منها المجتمع اللبنانى على نحو لم يسبق له مثيل. سنوات الحرب الطويلة ودروسها، وتحولات المنطقة والعالم، تدفعنا إلي تقديم تحليل جديد لما سبق واعتبرناه أزمة هوية في لبنان. وتبدو لنا اليوم المسألة مختلفة قليلا.

نحن نعتقد ان ازمة الهوية سابقا كان أقل حدة مما هى عليه الآن، وكانت جزئية، فحقيقة الأمر ان كل القوى السياسية والاتجاهات الفكرية الرئيسية في فترة ما قبل الحرب، كانت تقول «بفرادة» لبنان بهذا المعنى أو ذاك. واذا اتخذت هذه الفرادة معنى متطرفا لدى قوى اليمين المتطرف، فإنها لدى القوى الأخرى لم تختلف نوعيا لجهة تصور نمط الحياة المجتمعية وشكل الدولة، فكل القوى كانت تعتقد ان لبنان ليس بلدا من بلدان العالم الثالث، وكل القوى كانت تعتبر ان لبنان يتميز عن دول العالم العربى بنظام فيه نوع من الديموقراطية مهما اختلف تقييمها. وكل القوى الأساسية كانت تنتمى إلى تيار الحداثة بمعنى قبولها بفكرة الدولة - القومية الحديثة كشكل حقوقي - سياسى للبلاد. والفكر الطائفى نفسه لا يخرج عن هذا الاطار كليا اذ ان الدولة الطائفية هى شكل خاص للدولة - القومية (ETAT - NATION) وسمة لنظامه السياسى. اما الخلاف في مسألة الهوية العربية، فهو الخلاف الأبرز قبل الحرب وخلالها، فهو لم يكن يعنى أساسا ازمة هوية شاملة بقدر ما كان يشير إلى تعارض سياسى في مجال السياسة الخارجية، ولا سيما حين كانت العروبة تحمل مضمونا قوميا وفق المفهوم الناصرى أو البعثى (عدم انحياز، معاداة للامبريالية، الصراع مع اسرائيل..)، وهو لم يتخذ معنى الخيار الاجتماعى - الحضارى الشامل إلا لدى قوى يمينية متطرفة لم تكن يوما محددة في السياسة اللبنانية إلا في فترات تاريخية محدودة في الزمن، ومنها بعض سنوات الحرب، وهى بهذا المعنى كانت خروجا عن النظام السابق: نظام ١٩٤٣.

كانت هناك ٣ صمامات أمان ضد تفجر أزمة الهوية الشاملة:

الأول - سيادة فكر طائفى تقليدى (ميثاقى - تعايشى) في الأوساط المحافظة الأمر الذى

يبقى الصراع ضمن مبدأ القبول بالدولة اللبنانية وبمنظومة القيم الهجينة التقليدية - المعاصرة ضمن معادلة معينة.

الثانى - سيادة الفكر اليسارى في أوساط المعارضة والفئات الاجتماعية الدنيا الأمر الذي لا ينقل الصراع إلي حيز رفض صيغة الدولة - القومية، أو رفض الدولة أو الجمهورية، بل إلي تعديل في النظام وتطوير في القيم لصالح العصرنة على حساب الطائفى والعائلى التقليدى.

الثالث - عدم بلوغ التفاوتات الاجتماعية درجة التفجر العام ووجود فئات وسطى ومخارج متعددة للترقى الاجتماعى رغم بداية تكون حزام البؤس حول بيروت الذي لم يكن ليتحول أى انفجار فيه إلى تفجير لأزمة الهوية الحضارية بسبب نفوذ اليسار (القومى، الماركسى،...) ولكن ما من شك انه هنا بالذات كانت عوامل الأزمة هذه تتراكم وتتفاعل لتصبح احدى مكونات الانفجار الذي اندلع عام ١٩٧٥.

ما نحاول قوله في هذا المجال هو ان صمامات الأمان الثلاثة هذه قد فقدت فعاليتها أو انها زالت، وان سياسة الحكومة الحريرية بالذت تفعل باتجاه تعطيلها وتؤجج الأزمة من خلال تدميرها للنظام القديم، وذلك بعد تحويل الاقتصاد إلي المحور الأول والأخير والقيمة السائدة كما لو كنا مجتمعا «رأسماليا» متطورا، ومن خلال استبدال منظومة القيم الهجينية بأخرى مسقطة قسرا على مجتمعنا، ومن خلال تدمير الطبقات الوسطى وتقديس آليات السوق المولدة لتفاوتات اجتماعية حادة.

لقد ذهبت صمامات الأمان اذن. فالفكر السائد في الأوساط المحافظة واليمينية يصبح أما فكرا متعنصرا أو متطرفا وأما فكرا نيو ليبراليا مغتربا بالكامل. ونفوذ اليسار على اختلافه يتراجع لصالح الاصوليات السياسية الدينية حيث المسألة الثقافية لها الأولوية في مواجهة التغريب الاقتصاد والاجتماعى والثقافى. وأخيرا، ان آليات الافقار والتهميش الاجتماعى المتوسعة باستمرار تزعزع أسس استقرار المجتمع، وتعيد تفكيك بناه وتركيبها، مولدة حالة دائمة من عدم الاستقرار.

ان البلاد اذ تدخل في تحولات نوعية من هذا الحجم، تواجه حقيقة ازمة هوية شاملة لأول مرة منذ الاستقلال أو (لبنان الكبير) لكنها ازمة تطال مضمون نمط الحياة الشاملة والنموذج

الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدولة، وليس فقط شكلها الحقوقي الدستوري واستقلالها السياسي.

ان وضعا جديدا كهذا، تكون تدريجيا خلال سنوات الحرب وبعدها ايضا، تكون خلال سنوات الحرب بشكل غير هادف ومخطط له، لا لأنها حرب، بل لأن هذه الأخيرة تولد منطقها وتخلق آلياتها ولا سيما آليات التفكيك والتدمير اللاحقة بالبنى والمؤسسات الدولية والاجتماعية. وهو يتكون بعد الحرب، أي الآن بالذات، ولكن بشكل هادف ومخطط له، لأن المشروع الجديد المرسوم للمنطقة، والمشروع المرسوم للبنان جزء منه، وهو ما تعبر عنه الحكومة الحالية بشكل خاص في خياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هذا الوضع الجديد يتطلب خطابا سياسيا جديدا وحياة سياسية من نوع خاص. ان الخيار الحكومي الحالي بالذات يستدعي عودة المناخات الطائفية بمضمون جديد مختلف عن طائفية الحرب ويستدعي الخطاب الاصولي ويعززه، كفعل وكرد فعل في آن. فالذي يهرب منه هذا الخيار هو بالتأكيد، وبالدرجة الأولى، الديموقراطية والعلمانية والدولة المدنية العصرية، ولكنه يهرب في الوقت نفسه من كل عقلانية اقتصادية ومن أي تقييد اجتماعي لقوانين الربح الاقتصادي، أو الاقتصاد عموما.

الخيارات الممكنة :

لا يمكن ان نقبل بالثنائية المعممة السائدة حاليا في مختلف مستويات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد الأمر الذي يقود حتما إلى انقسام عمودي حاد في المجتمع، إلي تفكك البنى، إلي حالة من الجزر المتجاورة والمتفاوتة الأهمية بحسب ارتباطها بمراكز القوى الداخلية والخارجية.

ان تطوير الاقتصاد بمختلف قطاعاته وتكاملها الوظيفي يستبدل بالتركيز على أولوية تطوير قطاعات اقتصادية وتحولها إلي بنية جزئية رأسمالية الآلية مرتبطة بالاقتصاد العالمي على حساب اندماجها في الدورة الاقتصادية المحلية ضمن تصور تنموي شامل.

فالوسط التجاري لن يكون – في حال إعادة إعماره حسب المشروع المعروف – سوى جزيرة

غريبة. وبدل تحديث ادارة الدولة واصلاح الإدارة وفق منطق ترابط الاصلاح الاداري بالاصلاح السياسي الذي يلغي وظيفة الدولة الريعية ونظام المحاصصة العائلية في السياسة أولا، ثم في الادارة، بدل هذا الاصلاح الضروري يسير مخطط الحكومة الحالية نحو ابقاء تخلف الادارة العام وتحقيق الفعالية المطلوبة عبر تقسيم الإدارة إلى ادارتين، احداهما تقوم على شبكة من الموظفين المرتبطين برئاسة الحكومة يندمج فيها الرسمي وغير الرسمي في الرواتب والمهام والصفات. بل ان الحكومة نفسها حكومتان، حكومة «حريريين» ووزراء خدمات ومالية وعصب القرار الاقتصادي. وحكومة «سياسيين» من «ميليشياويين» سابقين وتقليديين «مفروضين» ويستعيض رئيس الحكومة عن كونه رئيسا لها بالجملة إلي كونه رئيس فريق عمل فيها، يتحمل مسؤوليته، لا يشكك في نزاهته. اما الوزراء الآخرون فهو لا يمثلهم ولا هم يمثلون الحكومة؟!

هل تقود هذه الخيارات إلي بناء دولة عصرية بديلا عن خيار دولة الطائفية التقليدية التي يعلن «الجميع» فشلها، وبديلا عن البدائل الاصولية التي لا يراها كثيرون مستحيلة إلا لتناقضها مع التعدد الطائفي في لبنان، لا لأن المشروع السياسي - الاجتماعي والاقتصادي الذي تحمله غير علمي أو غير صالح على سبيل المثال، أو لأنها ليست مشروعا مدنيا!

ان الاستبعاد المزمن للبدائل الديموقراطية العلمانية - المدنية للحياة السياسية والمجتمعية ولبناء الدولة يضع البلاد أمام خيارات خطرة. ليس اقلها ان يحكم على شعب لبنان بالمفاضلة بين مصير يشبه مصير البوسنة والهرسك في صراعهم مع الصرب والكروات، أو بديل الحرب الأهلية المكتومة من الطراز المصري أو الجزائري، أو الانتفاضات الاهلية من نموذج الحركة الزاباتية في الكسيك، أو التهميش المتزايد والاضمحلال التدريجي للبنان الوطني حيث يتحول معظمه الى ضواحي فقيرة هامشية لجزيرة ثراء مخصصة للترفيه عن الأجانب في الاسواق الشرق اوسطية الجديدة.

ان خيار التطور الليبرالي الذي تحمله حكومة الحريري يحده امران: الأول، هو ضعفه في مواجهة البنية العائلية - الطائفية التقليدية في لبنان. والثاني، هو ان مايحتوي عليه من تحويل على مستوى النماذج القيمية يهدد بتفجير ردود فعل على التهميش والتغريب اللذين

يتضمنهما مما يعني نمو الاصولية. ان مظاهر الاستقطاب الطائفى المستجدة تعود فى رأينا لا إلى الارث التاريخى الطائفى فى الدرجة الأولى، بل الى عملية التهميش الاجتماعى وتدمير الطبقات الوسطى والى تبديل التحالفات الطبقية الحاكمة فى ظروف دولية واقليمية جديدة، والى التحول السريع والمرفوض الي نمط حياة استهلاكى غربى، وتوسيع دائرة الاقتصادى الى حد الغاء الدوائر الاجتماعية والثقافية الاخرى.

ان الفعل الارادى الواعى للتيارات الطائفية والاصولية (للتذكير فقط فإن الاصولية السياسية المسيحية سابقة زمنياً فى لبنان على الاصولية السياسية الاسلامية، فالأولى تبلور خطابها ومؤسساتها فى سنوات ١٩٧٥ - ١٩٧٦، والثانية بعد ١٩٨٢) يشارك فعل مشروع الرأسمال الكوسموبوليتى فى استنبات عوامل الازمة وفى استبعاد المشروع الديمقراطى المدنى. الا ان هذا الاخير لايمكن ان يشكل بديلا اذا ما وقع في فخ تقليد النماذج الغربية التي لا تأخذ بعين الاعتبار واقع ازمة الهوية في ظل الاستقطاب بين نماذج العصرنة والسلفية الذى يشكل خلفية واعية احيانا، وغير واعية أحيانا كثيرة، للاضطرابات الاجتماعية أو الطائفية؛ فالمشروع هذا قد يستدرج إلي تأييد مغلوط للسلطات تحت ذريعة أو أخرى. فشرط نجاحه كبديل محتمل رهن بتكونه من داخل الواقع العالم الثالثى لمجتمعاتنا، حيث تندمج ضرورات التحول الديموقراطى وتكون الحيز المدنى العصرى للحياة السياسية والاجماعية، بالخصائص الثقافية والاجتماعية في اطار مشروع تنموى شامل بديل عن الخيارات الأخرى المطروحة:

أ - مشروع العودة إلي البنية الطائفية التقليدية.

ب - البدائل الاصولية.

ج - خيار النمو الرأسمالى التابع وفق صيغة المؤسسات المالية العالمية.

فهذه الخيارات كلها في رأينا مولدة للأزمة. وإذا كانت القناعة بذلك متفاوتة حسب الانتماء الاجتماعى والسياسي والثقافى فلا بد من مسار يخفف التفاوتات كى لا يفوت الأوان مرة أخرى لفتح أفق لمسار مختلف.

ملاحق

١ - مؤشرات اقتصادية واجتماعية عن لبنان.

المصدر: تقرير بعثة الأمم المتحدة إلى لبنان عام ١٩٩١

٢ - مؤشرات اقتصادية : حصة الحكومة وتكوين الناتج المحلى القائم.

المصدر : توفيق غاسبار.

٣ - جدول الاجراءات الحكومية المتخذة والمقترحة.

المصدر: تقرير البنك الدولى آذار ١٩٩٣.

٤ - ملخص التطور الاقتصادى للبنان بين أواخر القرن التاسع عشر حتى ١٩٧٥.

المصدر : رسالة DEA فى العلوم الاجتماعية - أديب نعمة

الملحق رقم (١)

لبنان : المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية الحالية

- المســاحة	٤٥٢ر١٠ ألف كم٢
- السكان (١٩٨٨)	١ر٣ مليون نسخة
- الناتج الوطنى الاجمالى (١٩٨٨)	٩٣٥ر٣ مليار دولار أمريكى
- نصيب الفرد من الناتج الوطنى الاجمالى (١٩٨٨)	١٢٧٠ دولار أمريكى
- مؤشر برنامج الأمم المتحدة الانمائى / الترتيب	٥٩٢ر٠ / ٨٨
مؤشرات اجتماعية	
- معدل النمو السكانى (٨٠ - ١٩٨٧)	٧ر٠٪
- الكثافة السكانية.	٢٨٩٩ نسخة
- نسبة سكان الريف إلى الحضر.	١٦ : ٨٤
- نسبة السكان العاملين إلى اجمالى السكان.	١ر٣٠ ٪
- نسبة من يقرأون ويكتبون فى السكان فوق ١٥ سنة، الذكور (الاناث) (١٩٨٤ - ١٩٨٨).	٨٦٪ (٦٩٪)
- متوسط سنوات الدراسة (١٩٨٠).	٤ر٤ سنة
- النسبة المئوية للحاصلين على الابتدائية فى المجموعة العمرية (١٩٨٦ - ١٩٨٨).	٩ر٢ ٪
- معدل الأفراد لكل مستوصف (١٩٩١).	٣٩٨٥ فرد
- عدد الأطباء لكل ١٠٠٠٠ نسمة (١٩٩١).	٢٦ر١٤ طبيب
- السعرات الحرارية اليومية (٨٦ - ١٩٨٨).	١٢٥٪
- معدل الوفيات للأطفال تحت ٥ سنوات (١٩٩٠).	٤٣ فى الألف
- متوسط العمر المتوقع لدى الميلاد (١٩٩٠).	١ر٦٦ سنة

- معدل الخصوبة (١٩٩٠)	٦ر٣ طفل . امرأة
مؤشرات اقتصادية	
- اجمالى الناتج المحلى (١٩٨٨)	٣٢٧٤ مليون دولار
- نصيب الفرد من اجمالى الناتج المحلى (١٩٨٨).	١٠٥٦ دولار
- معدل التضخم (CPI) (١٩٩٠).	٧٥٪
- قيمة الصادرات (١٩٩٠).	٧٠٠ مليون دولار
- قيمة الواردات (١٩٩٠).	١٨٠٠ مليون دولار
- حجم واردات الحبوب (١٩٨٩).	٥٥٨ ألف طن مترى
- ميزان المدفوعات (١٩٩٠)	-٢ر. مليون دولار
- اجمالي الدين الخارجى (١٩٨٩)	٥٢٠ مليون دولار
- الدين الداخلى (١٩٩٠)	١٦٣٥ مليون ليرة
- الاحتياطيات الاجمالية (ماعدا احتياطى الذهب) (١٩٩٠).	٧٠٠ مليون دولار
- اجمالى مساعدات التنمية (١٩٨٩).	١٣٢ مليون دولار
- المعونة الغذائية (١٩٨٩).	٣٠ مليون دولار
مؤشرات بيئية	
- المياه المتاحة للفرد فى كل من الفصل غير الجاف / الجاف (١٩٩٠)	٦٧/٨٨ لتر/يومياً
- نسبة موارد المياه غير النقية لدى الأسر المعيشية فى الريف/ الحضر من اجمالى الأسر فى كل منهما (١٩٩٠).	٦٦/٧٨٪
- نسبة السكان فى كل من الريف/ الحضر القادرين على الحصول على مياه آمنة.	٩٥/٨٥٪
- نسبة الأراضى المحمية.	٣ر٠٪
- معدل نمو إنتاج الطاقة (٨٠ - ١٩٨٩)	- ٩ر٢٪

- معدل نمو استهلاك الطاقة (٨٠ - ١٩٨٩)	٣ر٦٪
- نسبة واردات الطاقة لإجمالي الواردات (١٩٨٩).	٧٪
تركيب الناتج المحلي الاجمالي (١٩٨٩)	
- التجارة	١٠ر٦٪
- الزراعة.	٢٠ر٥٪
- الصناعة.	١٠ر٠٪
- التشييد.	٢٨ر١٪
- الخدمات غير المالية.	١٧ر٥٪
- الخدمات المالية.	٨ر٠٪
- الإدارة العامة.	٥ر٣٪
الانتاج الزراعي (١٩٨٨)	
- حبوب	٤ر٦٪
- بطاطس.	١٢ر٤٪
- بنجر السكر.	٥ر٦٪
- خضروات.	٢٠ر٤٪
- فواكه.	٥٤ر٦٪
- زيتون.	٢ر٥٪
تركيب الصادرات (١٩٨٨)	
- ملابس	١٩ر٦٪
- حلي.	١٥ر٣٪
- أغذية ومشروبات.	٩ر٢٪
- منتجات معدنية.	٥ر٧٪
- منتجات ألومنيوم.	٥ر٠٪
- مصنوعات أخرى	٤٥ر٢٪

الخدمات غير المالية (١٩٨٨)	
- النقل	٣ر٣٦٪
- الصحة	٣ر١٥٪
- الفنادق والمطاعم	٥ر١٤٪
- التعليم (خاص)	٠ر٨٪
- ايجارات	٥ر٧٪
- خدمات أخرى	٤ر١٨٪

ملحق رقم (٢)

مؤشرات حصة الحكومة في النشاط الاقتصادى

١٩٤٨ - ١٩٨٠

	٥٢-٤٨	٥٧-٥٣	٦٤-٥٩	٦٩-٦٥	٧٤-٧٠	٨٠-٧٥
٪ لحصة الحكومة فى:						
أ - العمالة	٣	--	٥	٦	٧	> ٧
ب - القيمة المضافة	٦	٧	٨	٨	٧	١٠
ج - رأس المال	١٨	٢١	≥ ٢١	١٧	١٥	--

توزع إجمالى الناتج المحلى حسب القطاعات

فى ١٩٧٤ - ١٩٧٤ و ١٩٨٧

(نسب مئوية)

القطاع	٧٠ - ١٩٧٤	١٩٨٧
زراعة	٩ر٥	٨ر٧
صناعة	١٤ر٤	١٤ر٧
طاقة ومياه	٢ر٤	٨ر٠
بناء	٤ر٤	٤ر٨
تجارة	٣١ر٦	٣٤ر٢
خدمات مالية	٣ر٩	٨ر٧
خدمات غير مالية	٢٦ر٦	٢٢ر٩
ادارة عامة	٧ر٢	٥ر٢
	١٠٠	١٠٠

ملحق (٣)

الخطوات الحكومية المنفذه والمقترحة

جدول مأخوذ من تقرير البنك الدولي - آذار ١٩٩٣

	اجراءات اتخذت عام ١٩٩٣	اجراءات مخطط لها وموصى بها لعام ١٩٩٣	١٩٩٤ - ١٩٩٥
ا - التثبيت **أ - السياسات المالية** ١ - المداخيل أ - ضرائب الاستيراد	- اقر البرلمان الغاء كل الاعفاءات. - حدد بنية جديدة للتعرفات الجمركية.	- وضع برنامج تثبيت مناسب يتضمن اهدافا ضريبية مفصلة. - الغاء الدولار الجمركي. - استبدال الضرائب على الاصناف بضرائب على القيم.	- الاستمرار بالسياسات الضريبية باعتبارها جزءا من برنامج التثبيت.
ب - الضرائب غير المباشرة			- استحداث ضريبة بسيطة على القيمة المضافة.
ج - الضرائب على النفط			
د - الضرائب على العقارات	- استحداث نظام تقييم يأخذ بعين الاعتبار الاختلافات المناطقيه من أجل تحديد الضرائب العقارية.		

	اجراءات اتخذت عام ١٩٩٣	اجراءات مخطط لها وموصى بها لعام ١٩٩٣	١٩٩٤ - ١٩٩٥
هـ - ضرائب أخرى		- زيادة الضرائب على الكحول والتبغ والسيارات والسلع الكمالية.	
و - رسوم تسجيل السيارات		- زيادة رسوم تسجيل السيارات.	
ز - ضريبة الاسمنت		- زيادة الضرائب على الاسمنت.	
ح - ضرائب مباشرة		- تحديد معدلات الضرائب على فئات الدخل وتحسين جباية الضرائب المباشرة.	- ١٩٩٤ - تعزيز جباية الضرائب المباشرة.
٢-النفقات أ - فاتورة الاجور	- عدم زيادة الاجور في مطلع عام ١٩٩٣.	- تحديد الزيادة الاسمية لفاتورة الاجور وربطها بتقديم الخدمات المدنية.	
ب - مؤسسة الكهرباء	تحسين الجباية ورفع رسوم ايصال التيار.	- رفع تعرفة التيار الى ٥٠٪ من كلفته. - تحديد تعرفه خاصة للاستهلاك المعيشى تحت ١٠٠ كيلو واط ساعة في الشهر.	- رفع تعرفة التيار الى ١٠٠٪ من الكلفة. - الحفاظ على التعرفة الخاصة بالاستهلاك المعيشى. - تعديل التعرفة دوريا مع تبدل الاكلاف.

	اجراءات اتخذت عام ١٩٩٣	اجراءات مخطط لها وموصى بها لعام ١٩٩٣	١٩٩٤ - ١٩٩٥
ج - نفقات أخرى	- الغاء الدعم على القمح	- التشدد فى عدم حصول اى تحويلات خارج الموازنة بشكل سلفات خزينة أو تحويلات الى منشأت القطاع العام أو مؤسسات اخرى. - الاستمرار فى تقليص النفقات الاضافية. - اعادة النظر فى سياسة الانفاق العام.	- اعادة النظر في بنية الانفاق استناداً الى دراسة خاصة فى هذا الصدد.
د - تحويلات خارج الموازنة		- رفع اسعار الافادة من الخدمات على الاقل لتغطية الاكلاف. - تحسين الجباية.	١٩٩٥ - رفع اسعار الافادة من الخدمات الى المستوى الحدى الطويل المدى للأكلاف.
ب-السياسات النقدية		- الحد من السيولة وتوسع التسليف. تحرير الفوائد على سندات الخزينة. - متابعة السياسة النقدية والتسليفية باعتبارها جزءا من سياسة التثبيت.	- الاستمرار بالسياسات النقدية بالتناسب مع الاستقرار الماكرو اقتصادى.
ج - سعر العملات	- التمسك بنظام تحديد اسعار العملات حسب آليات السوق،	- الاستمرار بسياسات اسعار الصرف باعتبارها جزءا من	- الاستمرار بسياسات اسعار صرف العملات

	اجراءات اتخذت عام ١٩٩٣	اجراءات مخطط لها وموصى بها لعام ١٩٩٣	١٩٩٤ - ١٩٩٥
	وبنظام تسهيلات الدفع.	سياسة التثبيت.	بالتناسب مع الاستقرار الماكرو اقتصادى.
II - اعادة الأعمار	- اعتماد برنامج لاعادة الاعمار متناسب مع توفر التمويل.	- البدء بتنفيذ برنامج اعادة الاعمار لاعوام ١٩٩٣ - ١٩٩٦، من أجل اعادة تأهيل البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والقطاعات الاساسية. - التحضير لتخصيص قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاع الطاقة.	- مراجعة البرنامج العاجل (NEAP)، البدء بالتخصيص، عقود تنظيم وادارة للقطاع الخاص.
III - سياسات اخرى أ - القطاع الاجتماعى		- البدء بدراسة القطاع الاجتماعى. النظر فى امكانية تحديد شبكة الامان الاجتماعى. - تحضير استراتيجية الخدمات الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية.	- البدء بتنفيذ الاستراتيجية.
ب - التجارة	- الحفاظ على بيئة تجارية ليبرالية ومدولة.	- قيام شركات لمراقبة المبادلات قبل شحنها الى لبنان بهدف وقف التهرب من دفع الرسوم الجمركية لحين تمكن ادارة الجمارك من القيام بذلك.	

	اجراءات اتخذت عام ١٩٩٣	اجراءات مخطط لها وموصى بها لعام ١٩٩٣	١٩٩٤ - ١٩٩٥
ج - القطاع المالى		- تكيف بوضع دراسة التشريعات والوسائل الضرورية لتعبئة الموارد المالية والمدخرات المحلية من اجل الاستثمار المحلي الطويل الاجل.	- البدء بتنفيذ توصيات الدراسة.
د - الخدمات المدنية		- تجميد توظيف العمال المياومين والغاء التجديد التلقائى للعقود.	- الى أن يتم التخلص من الموظفين الوهميين، تشجيع الاستقالات والتقاعد المبكر والغاء الفائض من الخدمات المدنية.
هـ - بناء المؤسسات	- تكوين وحدة خاصة للضرائب الواسعة الانتشار.	- دراسة امكانية القيام باصلاح ضريبى. - استحداث وحدة مركزية لشؤون الدين الخارجى فى وزارة المالية. - انزال كل خدمات الديون ضمن بنود الموازنة. - تعزيز ديوان المحاسبة بحيث يتمكن من مراقبة تنفيذ الموازنة بدءاً من ١٩٩٣. - تعزيز القوانين التى تشترط الالتزام بما ورد	- تحديد الدوائر المختصة بضرائب الملكية والضرائب الاخرى. - مكننة وزارة المالية لتمكينها من التعامل مع ضرائب الدخل. - ١٩٩٤ - تبسيط ضريبة الدخل وتقليص عدد انواع معدلات الضرائب والاعفاءات. - وضع سياسة استخدام مناسبة بهدف تقليص فاتورة

	اجراءات اتخذت عام ١٩٩٣	اجراءات مخطط لها وموصى بها لعام ١٩٩٣	١٩٩٤ - ١٩٩٥
		في الموازنة لجهة حدود الانفاق بالتناسب مع الواردات المتوقعة ولا سيما بالنسبة للفصل الأول من الموازنة.	الاجور للقطاع العام والمساعدة على تحقيق الاصلاح الاداري.

ملحق (٤)

ملخص التطور الاقتصادي للبنان

بين أواخر القرن التاسع عشر حتى ١٩٧٥.

المصدر: رسالة DEA في العلوم الاجتماعية - أديب نعمة

التطور الاقتصادى للبنان (حتى ١٩٧٥)

سوف نتتبع التطور الاقتصادى للبنان على ثلاث مراحل: الأولى تمتد من القرن التاسع عشر حتى ١٩٥٠ والثانية من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٦ والثالثة من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٥.

هذا التمييز بين المراحل الثلاث سوف يبرره المعطيات التى سوف نتناولها فى الصفحات التالية.

التطور الرأسمالى حتى ١٩٥٠

"فى نهاية القرن التاسع عشر، بلغ الإقتصاد الزراعى الـ ماقبل الرأسمالى لجبل لبنان والمناطق المتاخمة له أعلى مراتبه وكذا بداية إنحداره تحت تأثير العلاقات التجارية المالية وعملية خصخصة الأرض والتمايز الإجتماعى داخل المجتمعات الريفية ونمو المراكز الحرفية وتخصص المناطق والضواحى فى النشاطات الزراعية الإضافية والمتاجرة والحركة المتزايدة للإنتاج الزراعى وبخاصة الحرير وزيت الزيتون والتبغ ... الخ" (١)

وقد مثلت هذه العملية التكوين الجنينى الأول لطبقة بوراچوازية تجارية داخلية وتزامن، هذا التكوين مع التغلغل الرأسمالى الأوروبى فى المنطقة والذى أدى إلى إنحرافات فى مسار تطور البورجوازية اللبنانية التى تحالفت مع المصالح الأوروبية وهكذا تحولت إلى بورجوازية تابعة.

وكان لهذا التحالف نتائج هامة جداً سوف تؤثر على البنية الإقتصادية للبنان.

وسوف نسرد أهم الخصائص التى تميز تلك المرحلة حتى نهاية حقبة الأربعينيات:

١ - "تطور تربية دود القز (بين ١٨٤٠ - ١٩٣٠) كإنتاج رئيسى لجبل لبنان ثم للبنان الكبير فى اعتمادية كاملة على صناعة الحرير الفرنسى(٢)".

في سنة ١٨٩٥ شكلت تربية دود القز ٤٥٪ من "العائد القومى" لجبل لبنان. فى ١٨٣٥ ٥٠٪ من الحرير تم تصنيعه محلياً و٢٥٪ تم تصديره إلى فرنسا. فى حين أنه فى ١٩٠٠ فإن

1 - DUBAR (C) el NASR (S) Les classes sociales au Liban, P.F.N.S.P,Paris, 1971,p54 - 55.

٢ - نفس المرجع، ص٢٥.

٩٠٪ تم تصديره إلى فرنسا.

عدد الأيدى العاملة فى هذا القطاع كانت ١٧٩٦٠٠ فى سنة ١٩١٣ وقد تقلصت بسرعة بين عامى ١٩٢٥و ١٩٣٥ لتصبح ٦٥٨٠٠ فقط عام ١٩٣٧ (٣).

٢ - نماء بيروت كمركز للتبادل والاتصال بين أوروبا والمنطقة العربية الداخلية. وقد تم بناء ميناء بيروت وشبكة المواصلات والسكك الحديدية أثناء تلك الفترة والتى كانت بيروت تمثل المركز بالنسبة لها.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن مشروعات البنية التحتية الإقتصادية للبنان هذه قد تم تنفيذها برأس مال فرنسى مع مساهمة ما للرأسمال اللبنانى والسورى.

٣ - بداية الغزو المصرفى الأجنبى للبنان الذى كان هدفه تمويل النشاطات الإقتصادية. ومن ضمن تلك المصارف تمثل البنوك "كريدى ليونيه" (١٨٧٥) والبنك "الألمانى - الفلسطينى" (١٩٨٩) (فرعين فى لبنان) البنك «الانجليزى - الفلسطينى (١٩٠٢) والبنك «الإمبراطورى العثمانى» (١٩١١) (٤ فروع) أهم البنوك فى تلك الفترة (٤).

٤ - التطور المتلاحق للتجارة وخاصة الإستيراد المكثف للبضائع الإنجليزية والفرنسية والذى تسبب فى عجز الميزان التجارى فى لبنان (٣١٥ مليون من الجنيهات اللبنانية - السورية للسنوات ١٩٢٢ - ١٩٣٠)(٥).

٥ - بدايات تكوين الطبقة العاملة حيث عدد العاملين فى مجال الصناعة يتفوق على عدد العاملين فى مجال الزراعة والحرف وذلك بسبب الظاهرة المزدوجة لإنهيار تربية دود القز والتطور الصناعى الذى أدى إلى إرتفاع عدد المؤسسات الصناعية من ٢٧٩ فى ١٩١٨ إلى ٨٠٢ فى ١٩٣٨ ثم إلى ١٠٢٢ فى ١٩٤٥.

٣- على الشامى "تطور الطبقة العاملة فى الرأسمالية اللبنانية - المعاصرة" الفارابى - بيروت - ١٩٨١ ص٤٩.

٤ - جمال حمدان ومروان عقل "الأليجارشية المالية فى لبنان" الطريق - عدد ٤ - ١٩٧٩ - بيروت . ص٢٦

٥ - على الشامى "تطور الطبقة العاملة..." opcit، ص٦٥ ومايلى

ويتكون القطاع الثلاثى من القطاعات الآتية : القطاع الزراعى و الصناعى والحرفى في الإقتصاد القومى (٥٠٪ عشية الحرب العالمية الثانية)

ولم يفرض القطاع الثلاثى نفسه كقطاع أساسى إلا فى نهاية فترة الأربعينيات وبداية فترة الخمسينات وكانت المساهمة في الإنتاج القومى قد تزايدت من ٦٣٪ فى ١٩٥٠ إلى ٧٠٪ فى سنة ١٩٧٠ (إنظر الجدول التالى)

توزيع العائد القومى وعدد السكان العاملين بين قطاعات النشاطات المختلفة

القطاع	١٩٥٠		١٩٥٧		١٩١٤		١٩٧٠	
	العائد	العاملين	العائد	العاملين	العائد	العاملين	العائد	العاملين
قطاع الإنتاج السلعى	٣٧	-	٣١	-	٣٣	٦٥	٣٠	٤٤
قطاع الخدمات	٦٣	-	٦٩	-	٧٦	٣٥	٧٠	٥٦
الإجمالى	١٠٠٪	-	١٠٠٪	-	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

ومنذ الخمسينات يحيط القطاع الثلاثى بالإضافة إلى النشاطات التقليدية (التجارة، النقل، السياحة) بالنشاطات المصرفية التى اكتسبت أهمية أكثر فأكثر.

وهكذا فإن الفترة بين ١٩٥٠ - ١٩٦٦ أصبحت الفترة التى شهدت إزدهار المصارف فى لبنان من ٦ مصارف (كلها أجنبية) إلى ٢٣ فى ١٩٥٠ و٩٣ فى ١٩٦٦.

ويعرض الجدول التالى تطور عدد البنوك (المصارف) وأسمائها ونسبته إلى الناتج القومى.

	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
عدد البنوك	٢٣	٣٦	٤٦	٩٣	٧٤	٧٢	٧٤
الرأسمال بمليون ليرة لبنانية	٢١٦	٤٨٣	١٠٦٨	٣٥٠٠	٤٠٥٤	٥١٥٦	٧٢٣٥
الناتج القومى بمليون ليرة لبنانية	١٠٤٢	١٣٧٤	١٦٥٠	٣٤٦٠	٤٤١١	٤٩٥٨	-
النسبة المئوية للرأسمالى بالنسبة للناتج القومى	٧ر٢٠	٪٣٥	٪٦٤	٪١٠١	٪٩٢	٪١٠٤	-

ويتحكم الرأسمال الأجنبى من خلال البنوك الأجنبية والمختلفة فى ٥٣٪ من الرأسمال المصرفى عشية أزمة بنك انترا فى ١٩٦٦.

وبعد إنهيار بنك إنترا (١٩٦٦) فإن عدد البنوك اللبنانية قد تناقص من ٥٥ إلى ٣٨ (١٩٦٩) ثم إلى ٢٧ (١٩٧٢) و٢٥ (١٩٧٤).

وهكذا يتحكم الرأسمال الأجنبى فى حوالي ٨٠٪ من إجمالى الرأسمال المصرفى فى لبنان[٦]

وهكذا فإن الإقتصاد اللبنانى يتحدد تبعاً للمصالح الأجنبية بناء على التقسيم الدولى للعمل الذى يحدد له دور الوسيط فى تصدير الخدمات المختلفة .

في أواسط الستينات كان ٣٠٪ من الخدمات فى لبنان من أجل إرضاء حاجات السوق الداخلية. أما نسب الخدمات الموجهة لخارج فقد وصلت إلى نسبة ١٠٠٪ للجمارك وإعادة التصدير و ٦٥٪ للسياحة والقطاع المصرفى و ٢٥٪ للإسكان و٢٠٪ لقطاع النقل

٦ - طلعت يافى "نحو سياسة مصرفية جديدة فى لبنان"، دراسة قدمت فى مؤتمر دولى ببيروت فى ١٩٧٥ مذكورة فى كتاب حمدان وعقل، op.cit، ص٤٢.

والمواصلات[٧].

ونستطيع أن نلخص الموقف فى ١٩٦٦ كما يلى : القطاع الثلاثى ٦٥٪ من الناتج القومى و٣٥٪ من السكان العاملين، والقطاع المصرفى يصل إلى أعلى نسبة مع وجود ٩٣ بنكا، يحكم الرأسمال الأجنبى ٥٣٪ منه ويوزع من استثماراته لصالح القطاع التجارى (٤٪ للزراعة، ١٣٪ للصناعة و٥ .٨٪ للإنشاء) وتمثل قيمة الاستيراد ٤٢٪ من الناتج القومى. أما التصدير فلا يمثل سوى ٣٨٪.

التغيرات الاقتصادية بين ١٩٦٦، ١٩٧٥

الفترة التي تمتد من ١٩٥٠ و١٩٦٦ تمثل ذروة النظام الاقتصادى اللبنانى المتمركز حول القطاع المصرفى والنشاط التجارى وتصدير الخدمات.

تكونت طبقة بورجوازية لبنانية حقيقية تعمل أساسا في النشاط المصرفى - التجارى.

ولكن في نهاية تلك الفترة فإن القطاع الثلاثى كان يعيش أزمة، والتجارة وحدها لم تكن تستطيع ان تستوعب استثمارات الودائع البنكية ولا العدد المتزايد من الأيدى العاملة، وكان تطور القطاعات المنتجة ضرورياً من أجل تلك الأسباب ومن أجل أسباب أخرى كأزمة النقد العالمى وتغيير التوزيع العالمى للعمل وكذلك الحرب العربية الإسرائيلية في ١٩٦٧.

وتتميز الفترة بين ١٩٦٦ إلى عشية لحرب في لبنان ١٩٧٥ بالخصائس الأساسية التالية:

١ - إنها فترة نماء سريع للصناعة اللبنانية التي ظلت قطاعاً غير مستثمر في المصارف.

وقد ارتفعت الاستثمارات الصناعية من ١٠٠ مليون في ١٩٥٠ إلى ٢٨٠٠ مليون ل.ل. في ١٩٧٤ مع متوسط ارتفاع من ٢١٪ بين ١٩٧٠ و١٩٧٤.

وتمثل الفترة التي أعقبت انهيار بنك انترا وحرب ١٩٦٧ فترة ركود شبه كاملة ولكن ذلك لم يؤثر في الاتجاه العام للتطور الصناعى خلال تلك الفترة.

---

٧ - يوسف صايغ، محمد أطلله «رؤية مختلفة للإقتصاد اللبنانى» الطليعة - بيروت - ١٩٦٦. ص٢٤ - ٢٥

تطور الاستثمارات الصناعية (١٩٥٠ - ١٩٧٤)

بمليون ل. ل.

السنة	الاستثمار	النسبة المئوية للنمو	
		السنوى	المتوسط
١٩٥٠	١٠٠	٢٨	١٧
١٩٥٥	٣٥٠	١٠	
١٩٥٩	٥٠٨	--	
١٩٦٠	٥٧٨	١٤	
١٩٦٤	٨٤٠	١٠	١١
١٩٦٥	٨٦٩	٣	
١٩٦٦	٩٨٦	١٤	
١٩٦٧	٩٩٠	--	٣
١٩٦٨	١٠٦٨	٨	
١٩٦٩	١٠٨٥	٢	
١٩٧٠	١٢٣٤	١٤	٢١
١٩٧١	١٣٢١	٧	
١٩٧٢	١٧٠٠	٢٩	
١٩٧٣	٢١٠٠	٢٤	
١٩٧٤	٢٨٠٠	٣٣	

ب - هذا التطور الصناعى لم يؤد إلى تحويل جذرى في بنية الاقتصاد اللبنانى. فإن القطاع الثلاثى ظل مهيمناً. كان التغيير يتوقف عند توزيع جديد في مشاركة القطاعات المختلفة داخل إطار اقتصاد وسيط، مصرفى - تجارى نستطيع ان نضيف إليه منذ الستينات الوسيط الصناعى.

وقد كان اكتفاء القطاع الثلاثى وتغيير التوزيع العالمى للعمل في الظروف الجديدة للمنطقة

قد أدى إلى هذه النتائج. وهذا ماكان يجب أن يصل إليه طبيعة والمستوى التكنولوجى للصناعة اللبنانية التى كانت صناعة تحويل وتجميع موجه أساسا للتصدير. وهكذا فإن تطور الصناعة اللبنانية تم فى إطار هذا الإقتصاد التصديرى - الوسيط. وهذا ما يتضح جيداً من خلال إرتفاع معدلات التصدير الصناعى (إنظر الجدول الآتى).

	١٩٦٤	١٩٦٨	١٩٧٢
المنتج الخام	٥٥.٧٪	٤٢.٢	٣١.١٪
المنتج نصف النهائى	٤.٦٪	٦٪	٦.٩٪
المنتج النهائى	٣٩.٤٪	٥١.٧٪	٦١.٨٪

إن نصيب التصدير الصناعى بالنسبة لإجمالى التصدير اللبنانى قد إرتفع من ١٢.٥٪ فى ١٩٦٠ إلى ٣٠٪ فى ١٩٧٢[٨]

تمثل البنية الداخلية للقطاع الصناعى الخصائص الآتية:

١ - التركيز الشديد فى بعض القطاعات الصناعية لصالح ٢ أو ٣ مؤسسات توفير بين ٨٠٪ و ١٠٠٪ من الإنتاج. والجدول التالى يوضح هذا التركيز على مستوى بعض الفروع[٩].

٨ - على الشامى: نفس المرجع ص٥٧.

٩ - "دراسة الصناعة" - البنك القومى للتنمية.

القطاع الصناعى	عدد المؤسسات	النسبة المئوية للإنتاج
غزل القطن	٣	٦١
نسج القطن	٣	٦٥
غزل الصوف	٣	٥٢
نسج الصوف	٣	٥٤
الملابس	٣	٦٤
السجاجيد	٣	٨٤
الجلود	٣	٤٣
منتجات الجلود	٣	٥٧
الحديد	٢	١٠٠
قطع غيار المواسير	٢	١٠٠
الألومنيوم	٢	١٠٠
البلاستيك الخام	٣	٨٧
الرسم	٣	٥٩
أكسسوار السيارات	٣	٨٠
المنتجات الكيماوية	٣	١٠٠
الصابون	٢	٥٠
الصابون والعطر	٣	١٠٠
منتجات البلاستيك	٣	١٧

٢ - هناك إتجاه للتركيز المتزايد فى القطاع الصناعى . وهناك تراجع بالنسبة للمؤسسات الصغيرة من حيث العدد الإجمالى للعاملين ومن حيث الانتاج لصالح "المؤسسات الكبيرة".

وهكذا فى ١٩٥٥ فان ٩٩ مؤسسة تمثل ٥ر٥٪ من المؤسسات غير الحرفية شكلت ٤٣٪ من العاملين فى القطاع الصناعى الغير حرفى وفى ١٩٦٠ ١٤١ مؤسسة (٧٪) بنسبة ٥١٪

من العاملين وفى ١٩٧١، ١٩٧ مؤسسة (٦٪) تمثل ٥٣٪ من العاملين[١٠]

يوضح الجدول التالى الموقف كما كان فى ١٩٧١(٤٩)

توزيع السكان العاملين والانتاج الصناعى

تبعاً لحجم المؤسسات فى لبنان(١٩٧١)

نوع المؤسسة	أقل من ٥ عاملين	من ٥ إلى ٢٥	أكثر من ٢٥	الاجمالى
عدد المؤسسات	٨٠٠٠	٢٧٠٠	٣٠٠	١١٠٠٠
النصيب من إجمالى عدد الأسهم	٣٠٪	٢٥٪	٤٥٪	١٠٠٪
النصيب من إجمالى عدد العاملين	٩٪	٣٢ر٧٪	٥٨ر٧٪	١٠٠٪
النصيب من الإنتاج الكلى	٧ر٥٪	٢٥ر٤٪	٦٧ر١٪	١٠٠٪
النصيب من القيمة المضافة	١١٪	٢٨٪	٦٠ر٣٪	١٠٠٪
النصيب من الرواتب المدفوعة	٤٪	٢٠٪	٧٦٪	١٠٠٪

٣ - تزامن هذا الإتجاه إلى التركيز مع تزايد كبير فى عدد المؤسسات الصناعية الحرفية حيث يعمل أقل من ٥ عاملين. وقد زاد عدد هذه المؤسسات من ٨٤٥٩ مؤسسة عام ١٩٦٤ إلى ١١٩٥٥ فى ١٩٧١ ومن ٧٧٪ إلى ٨٠٪ من العدد الإجمالى للمؤسسات.

هذه الظاهرة يمكن شرحها بالخصائص الأساسية للصناعة وللإقتصاد اللبنانى: الضعف

---

١٠ - حمدان وعقل : نفس المرجع ص٥٥.

النسبى للقطاع الصناعى، تأسيس عدة مؤسسات لها طابع إحتكارى قبل الإنطلاقة الأخيرة للصناعة وهكذا فإنها منذ البداية خارج عملية التركيز هذه، تمفصل المؤسسات المختلفة داخل التخصص الواحد بطريقة تجعل المؤسسات الكبيرة تحكم الصغيرة...الخ ولكن السبب الأكثر أهمية هو الطبيعة التابعة للبنية الإقتصادية اللبنانية التى تجعلها لا تستطيع القضاء على أشكال الإنتاج الما قبل رأسمالى وتجعل تلك الأشكال تتعايش معها.

الموقف الإجتماعى - الاقتصادى عشية حرب ١٩٧٥:

أدى التطور الإقتصادى اللبنانى إلى تكوين شريحة مهيمنة داخل البورجوازية اللبنانية وهذه الشريحة التى كانت (حتى نهاية الستينات) تجارية - مصرفية، أصبحت أيضاً صناعية.

وهكذا فإنه فى إطار إقتصاد تابع متمفصل على الداخل العربى، فإنه أدى إلى "ذوبان" مابين الرأسمالية التجارية والمصرفية والصناعية وصلت لمستوى "الذوبان الشخصى".

وهذه الخاصية ظهرت واضحة عشية الحرب الأهلية فى ١٩٧٥ من خلال المواقع التى شغلتها تلك الشريحة المهيمنة من البورجوازية اللبنانية في مختلف القطاعات الإقتصادية.

وهكذا فإن دراسة لمجموع الشركات الصناعية اللبنانية المساهمة فى ١٩٧٣ قد أشارت إلى وجود ٤٣٨ تجمع عائلى. ومن ضمن هذه التجمعات يوجد ٥٧ تجمعاً (١٣٪) صناعياً - مصرفياً فى آن واحد.

وكانت مشاركة الـ ٥٧ تجمعاً "الصناعى - المصرفى" هذا فى مختلف القطاعات* الإقتصادية كالتالى:

- تحكم كامل أو جزئى فى ٥٣٪ من الشركات اللبنانية (S.A.L) و ٧٢٪ من الرأسمال المستثمر في الصناعة.

- المشاركة فى ٥١٪ من المصارف.

- المشاركة فى ٣٠٪ من الشركات الصناعية الزراعية أو الخدمية المساهمة.

- المشاركة بـ ٣١٪ فى شركات التأمين التى يمثل رأسمالها ٦٤٪ من إجمالى هذا القطاع.

- المشاركة فى ٣٨٪ من شركات قطاع النقل و٢٧٪ فى القطاع المالى[١١]

ومشاركة مثل هذه توضح مدى التداخل و "الذوبان" داخل القطاعات الإقتصادية اللبنانية المختلفة ومستوى البورجوازية اللبنانية.

ولبيان مدى التركز داخل البورجوازية اللبنانية فإن هذه الدراسة تقدم قائمة بنسب مشاركة ١٣ تجمعاً هى الأكثر أهمية بينهم.

وقد كانت المشاركة فى الشركات المساهمة فى مختلف القطاعات الإقتصادية كما يلى:

- الصناعة ٤٧٪
- المصارف والتمويل ٣٠٪
- التأمين ٢٦٪
- النقل ٢٩٪
- القطاع العقارى ١٤٪
- التجارة والزراعة والخدمات ٢٤٪

ويوضح هذه المشاركة بالتفصيل الجدول التالى.

١١ - المرجع السابق ص ٦٨ - ٦٩.

تغلغل التجمعات العائلية الصناعية الأكثر أهمية (١٣ أسرة) داخل القطاعات الإقتصادية المختلفة فى ١٩٧٣

التجمعات العائلية الصناعية	إدارة الشركات المساهمة الصناعية		مساهمة رأس المال الأجنبى فى الشركات الصناعية	المساهمة العائلية فى البنوك والمؤسسات المالية	المساهمة العائلية فى قطاع التأمين	المساهمة العائلية فى الشركات التجارية الخدمية والزراعية	المساهمة العائلية فى القطاع العقارى	المساهمة العائلية فى شركات النقل
	أغلبية الإدارة	أقلية الإدارة						
١- الخورى (بطرس)	٢	٤	٢	٣	١	٤	١	–
٢ - عريضة	٢	٢	–	–	–	٤	–	–
٣ - غندور	٥	–	–	–	–	١	–	٣
٤ - سحناوى	١	٢	–	١	١	٥	١	–
٥ - الخورى (الشيخ فؤاد)	٥	٢	–	١	–	٢	٢	١
٦ - العصامى	–	٣	٢	–	–	–	٣	–
٧ - صلحا	٢	١	١	١	–	٢	٢	–
٨ - دوميت	١	٢	٢	١	–	٢	–	١
٩ - جلاد	٣	١	–	–	٢	٦	١	١
١٠ - جبر	٣	–	–	٣	١	٦	٣	–
١١ - كيتانا	٤	١	١	–	١	١	–	–
١٢ - سنوو غبرور	١	–	١	٢	١	–	–	–
١٣ - عساف	٣١	١٩	١٠	١٣	٧	٣٦	١١	٦
الإجمالى								

وفى دراسة مماثلة على مجموع الشركات المساهمة في القطاع التجاري والزراعى وقطاع الخدمات إتضح لنا أن من ضمن الـ ٥٠٠ تجمع عائلى الذى يملك أغلبية الأسهم فى هذه الشركات هناك ٤١ تجمعاً هم الأكثر أهمية. ومشاركتهم فى مختلف القطاعات الإقتصادية كالتالى:

- ١٠٣ شركة تجارية وزراعية أو شركة للخدمات والذى يساوى ٣٢٪ من مجموع هذه الشركات و٥٣٪ من رأسمالها و ٧٠٪ من مجموع المالكين.
- ٥٢ شركة صناعية تمثل ٢٧٪ من مجموع هذه الشركات و٣٦٪ من رأسمالها.
- ٢٨ شركة مصرفية تمثل ٥٧٪ من ودائع البنوك اللبنانية .
- ٩ شركات تأمين (٤١٪) و ١٣ شركة نقل (٣١٪) من مجموع هذه الشركات و ٥٥٪ من رأسمالها.

الخاتمة نستطيع أن نستخلص من هذه الدراسة أن التطور الإقتصادى للرأسمالية فى لبنان قد أدى فى إطار هيمنة العلاقات الرأسمالية العربية إلى تكوين إقتصاد تابع ووسيط حيث يهيمن القطاع الثلاثى.

إن العلاقات الرأسمالية قد هيمنت بصورة نهائية فى نهاية الأربعينيات، أما التطور اللاحق فقد أدى إلى إنتعاش التجارة والمصارف التى كونت القطاعات المهيمنة حتى ١٩٦٦ (٧٠٪ من الإنتاج القومى تقريباً).

المجتمع والدولة فى الوطن العربى ...

تقدم هذه السلسلة من الكتب عدداً من الأبحاث التى قام بها نخبة من العلماء ودارسى الاقتصاد والسياسة والاجتماع فى إطار برنامج مشترك لمنتدى العالم الثالث - مكتب داكار ، تحت إشراف د. سمير أمين ، ومركز البحوث العربية بالقاهرة .

وكانت نقطة البدء التى انطلق منها الباحثون ، هى أن تجارب التنمية المستقلة لم يقدر لها الصمود ، فحلت محلها سياسات الإنفتاح والتكيف الهيكلى التى كان يعد بها دعاة الإندماج فى النظام الرأسمالى العالمى .

وفى هذه السلسلة يحاول الباحثون العرب الإجابة على عدد من التساؤلات الهامة والملحة التى يثيرها هذا الفشل ، والتى لم تلق اهتماماً كافياً من قبل ، كما يطرحون للمرة الأولى عدداً من البدائل التى يمكن أن تحل محلها على المستويين القطرى والقومى ، آخذين بعين الاعتبار التطورات الحاسمة التى طرأت على التكوينات الاجتماعية المحلية فى عدد من البلدان العربية ، التى تدور حولها سلسلة من الكتب عن :

١ - مصر
٢ - لبنان
٣ - السودان
٤ - المغرب - الجزائر - تونس
٥ - سوريا - الأردن - فلسطين - العراق
٦ - بلدان الخليج

الناشر

مكتبة مدبولى

سلسلة بإشراف د. سمير أمين